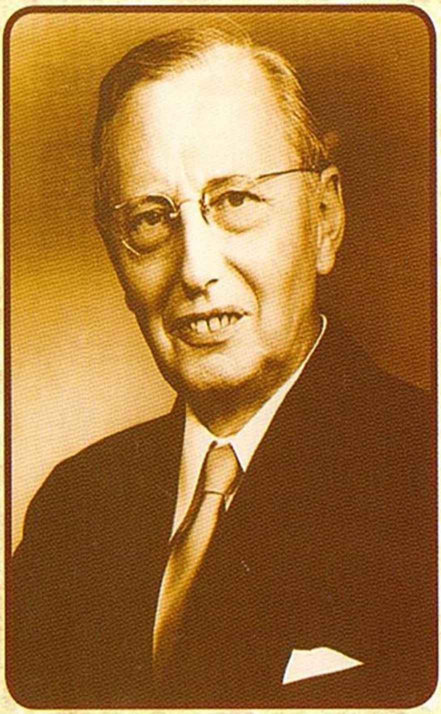
منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

منشورات ضفاف
Editions Difaf

لويس هيلمسلاف

حول مبادئ نظرية اللغة



ترجمة:
جمال بلعربي

لسانيات

حول مبادئ

نظرية اللغة

طبع في لبنان

حول مبادئ

نظرية اللغة

لويس هيلمسلاف

ترجمة:

جمال بلعربي

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com

الطبعة الأولى

1439 هـ - 2018 م

ردمك 978-614-02-1595-5

دار الأمان
الرباط

4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara. ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
9 شارع محمد دوزي برج الكيفان
الجزائر العاصمة
هاتف 0776616609
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com
هاتف بيروت: 9613223227+

المحتويات

مقدمة المترجم.. 7

1- دراسة اللغة ونظرية اللغة.. 11

2- نظرية اللغة والنزعة الإنسانية.. 17

3- نظرية اللغة والإمبريقية.. 20

4- نظرية اللغة والاستقراء.. 20

5- نظرية اللغة والواقع.. 22

6- هدف نظرية اللغة.. 24

7- آفاق نظرية اللغة.. 28

8- نسق التعريفات.. 29

9- مبدأ التحليل.. 31

10- شكل التحليل.. 38

11- الدوال.. 44

12- علامات وجزيئات.. 52

13- التعبير والمضمون.. 58

14- اللا متنوعات والمتنوعات.. 72

15- الخطاطة والاستعمال اللسانيان.. 87

16- المتنوعات في الخطاطة اللسانية.. 93

17- الدالة والحاصل...96

18- التعطيل...99

19- الإظهار...105

20- مقادير التحليل...108

21- اللغة واللا- لغة...113

22- السيميائية الإيحائية والسيميائية الواصفة:...125

23- أفق أخير...138

التعريفات...141

مقدمة المترجم

يعتبر كتاب "حول مبادئ نظرية اللغة" للساني الدنماركي لويس هيلمسلاف (1899-1965) من المؤلفات الأساسية في اللسانيات المعاصرة، وعلى وجه الخصوص اللسانيات ذات التوجه البنيوي. صدر هذا الكتاب باللغة الدنماركية تحت عنوان Omkring sprogteoriens grundlæggelse، سنة 1943. ومباشرة بعد صدوره، نشر اللساني الفرنسي أندري مارتيني عرضا نقديا مفصلا عنه، ولعله المقال الذي لفت الانتباه إليه منذ البداية. وفي سنة 1953 صدرت ترجمة باللغة الإنجليزية من إعداد الباحث الأمريكي فرنسيس وايتفيلد تحت عنوان prolegomena to a theory of language. وقد تم تنقيح هذه الترجمة في طبعة لاحقة بمراجعة المؤلف نفسه. ولم تصدر الترجمة الفرنسية الأولى إلا في سنة 1968 تحت عنوان prolégomènes à une théorie du langage، على الرغم من أنها كانت من أهم ما انشغل به هيلمسلاف منذ صدور الكتاب بلغته الأصلية. وزيادة على تأخر صدور تلك الترجمة، فقد لاحظ الدارسون ضعفها مما دعا إلى إصدار ترجمة فرنسية ثانية سنة 1971 وهي المنتشرة الآن عبر المكتبات وفي طبعات عديدة. والآن يمكن أن نجد هذا الكتاب مع أعمال أخرى للمؤلف مترجمة إلى عدة لغات مثل الألمانية والإسبانية والبولونية والإيطالية..إلخ.

تحتل مؤلفات هيلمسلاف وعلى رأسها هذا الكتاب مكانة بالغة الأهمية في الفكر اللساني والسيميائي المعاصر، إلى درجة أنه من النادر أن نجد مؤلفات وبحوثا تناقش الأسئلة اللسانية والسيميائية لا تحيل، بهذه الصورة أو تلك، إلى هذا الكتاب. لقد حاول هيلمسلاف هنا أن يمهد لمشروعه العلمي "الغلوسيمية"؛ كمشروع لساني وسيميائي وإبستيمولوجي في الوقت نفسه. فهو في هذا الكتاب يمهد لنظريته ويحاول بناءها ويضع الأسس الإبستيمولوجية التي تبرر تأسيسها.

لذلك نجد أغلب المحاولات البحثية، منذ منتصف القرن الماضي، التي تشتغل على الأسئلة الإبستيمولوجية المتعلقة باللسانيات والسيميائيات، تحيل على أعمال هيلمسلاف ولا تستطيع تجاهل مصطلحاته ومفاهيمه التي بدورها نجدها متجذرة في جميع القواميس المتخصصة في علوم اللغة.

من جهتنا، نعتقد أن المشروع الذي يقدم له هيلمسلاف، من خلال هذا الكتاب التمهيدي والتأسيسي، لم ينل حظه من اهتمام ومتابعة الدارس العربي على الرغم من كونه الأقرب، من بين جميع المشاريع اللسانية النظرية الجديدة، إلى أصول الفكر اللساني العربي، خاصة في نزعته النسقية وصرامته الرياضية. ولذلك فإن ترجمته إلى اللغة العربية إنما نحاول أن نسد بها فراغا مقلقا في المكتبة اللسانية العربية، ونساهم بها في إثراء البحث الاصطلاحي اللساني العربي المقارن. وهو بحث لا نرى للسانيات العربية بلورة جادة بدونه.

لم تكن مهمتنا سهلة على الإطلاق، وهو شيء كنا نتوقعه. فلعل قائمة العقبات الطويلة جدا، التي واجهتنا، هي ما عطل مثل هذه الترجمة على الرغم من وجود آثار لحديث عنها تتردد منذ منتصف القرن الماضي. وتتمثل تلك العقبات في العدد الكبير من المصطلحات الجديدة التي جاء بها مشروع هيلمسلاف دفعة واحدة ودون سابق تمهيد. ثم الطابع التجريدي والصوري لتلك المصطلحات، الموجهة إلى جمهور من القراء والدارسين لم يألفوا الاشتغال بالأدوات الرياضية والمنطقية. ثم محاولة بناء نظرية اللغة ضد التصورات والمفاهيم اللسانية التقليدية وعلى أرضية أقرب إلى المنطق والرياضيات منها إلى العلوم الإنسانية، في زمن تميز بنقاش إبستيمولوجي حاد حول القيمة العلمية للمباحث الإنسانية. فجاء مشروع هيلمسلاف ليرفع التحدي الإبستيمولوجي في وجه العلوم التجريبية محتميا بيقينية العلوم التجريدية وقيمة الاستنباط لديها.

بدأنا الاشتغال على هذه الترجمة أثناء إعدادنا لرسالة دكتوراه بجامعة الجزائر 2 عنوانها "الأسس الإبستيمولوجية لسيميائية هيلمسلاف من خلال مشروعه حول نظرية اللغة" نوقشت سنة 2012. واستمر الاشتغال بصورة متقطعة، وكانت العقبة الكأداء هي مشكلة المصطلحات. فقد كانت تلك

المصطلحات دائما مثار نقاش وخلاف حادين بين قراء الطبعة الأصلية وقراء الترجمتين الإنجليزية والفرنسية، على الرغم مما تتيحه تلك اللغات من سلاسة ومرونة في الترجمة من الواحدة إلى الأخرى. وقد وجدنا هذه المشكلة أكثر تعقيدا عندما أخضعنا الجهاز المصطلحي والمفاهيمي للغلوسيمية إلى امتحان الترجمة إلى اللغة العربية. والسبب بكل بساطة يرجع إلى أن المصطلحات اللسانية باللغة العربية لا تعالج بما يكفي من الدقة العلمية ولا بما يتطلبه البحث اللساني المعاصر من الحرية والإبداعية. فقد اعتادت هذه المصطلحات في اللغة العربية على التشكل وفق ما تنجزه اللسانيات الحديثة باللغات الأوروبية. ولذلك لم تتراكم لديها معرفة مصطلحية تؤسس للسانيات عربية محايثة ولتفاعل بحثي لساني مثمر مع ما يتم إنجازه باللغات الأخرى.

حرصنا في هذه الترجمة على نقل أفكار المؤلف بأكثر ما نستطيع من الأمانة. وحرصنا على أن نجعل ذلك يتضح من خلال ما تتيحه المفردات العربية من إمكانيات اشتقاقية. لكن يجب أن نعترف بأننا في كثير من المقامات اكتفينا بمجاراة المؤلف وباقتراح مجموعات من المصطلحات ذات القيمة اللفظية الاعتباطية، لا يهمنا فيها سوى أنها تساعد على نقل التفصيل التجريدي والنسقي الوارد في النص الأصلي. فعلى سبيل المثال عندما اقترحنا المصطلحات: منوعات وتنويعات ومتنوعات، كنا ندرك جيدا أن التمييز بينها لدى القارئ العربي سوف يعتمد على جذرها وموازينها فقط ويرتجل لها ما يشاء من الدلالت، إذا لم ينتبه إلى أنها لا يمكن أن تعني أشياء مختلفة إذا لم نأخذها حسب تعاريفها داخل الجهاز المفاهيمي الغلوسيمي. ولكن لم يكن هناك بد منها، لأن المشكلة التي تطرحها تلك المصطلحات موجودة أساسا في النص الأصلي وليست مما ترتكبه الترجمة.

كما عملنا على تدقيق ترجمة بعض المصطلحات الأساسية في المشروع مثل مصطلح fonction, function الذي كان يترجم في السابق بكلمة "وظيفة". لقد اقترحنا ترجمته بمصطلح "دالة". وكذلك مصطلح figure, figurae الذي كان يترجم بكلمة "وجه" فاقترحنا ترجمته بمصطلح "جزيء".

حرصنا في هذه الترجمة على مراعاة هوامش المؤلف عندما تكون في شكل إحالات بيبليوغرافية. فنقلناها عن الترجمة الإنجليزية. أما التعليقات فقد حرصنا على ترجمتها. كما حرصنا على إضافة عدد من الهوامش لتقديم ما اعتبرناه مهما من التوضيحات. وحرصنا على تقديم المصطلحات التي يبرزها النص الأصلي ببنط بارز في المتن مع تقديم ترجمتها الإنجليزية ثم الفرنسية في الهامش عند استعمال المصطلح للمرة الأولى. وعندما تتشابه كتابة المصطلح باللغتين الإنجليزية والفرنسية اكتفينا بترجمة واحدة. كما حرصنا على أن نلحق بالنص القائمة المختصرة من المصطلحات الغلوسيمية، وهي تتكون من 108 مصطلحا، التي حرص هيلمسلاف على إلحاقها بالنص الأصلي وترجمته الإنجليزية، وهو ما عملت به كل الترجمات التي راجعناها.

في الختام أتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين استفدت من معارفهم حول أعمال هيلمسلاف وأولهم تلميذه الأستاذ بير آغ برانت من جامعة كوبنهاغن، والأستاذ سمير بدير من جامعة لياج البلجيكية، كما أحرص على تقديم جزيل الشكر للأستاذ رشيد بن مالك من جامعة تلمسان، الذي أشرف علي في رسالة الدكتوراه ومكنني من العمل على هذه الترجمة، فقد كان في نيتي أن أعد هذه الترجمة كملحق لتلك الرسالة. دون أن أنسى الأساتذة الأجلاء الذين أحاطوا تلك الرسالة بعنايتهم وهم: عبد القادر بوزيدة، عبد القادر شرشار، بشير عبد العالي، عبد الحميد بورايو، فلهم ألف تحية وشكر.

د. جمال بلعربي

1- دراسة اللغة ونظرية اللغة

اللغة - كلام الإنسان - نبع من الثروات المتنوعة لا ينضب. اللغة لا تفارق الإنسان بل تتبعه في كل أعماله. اللغة أداة يشكل الإنسان بها تفكيره وإحساسه، ومزاجه، وتطلعاته، وإرادته وأفعاله؛ هي الأداة التي بواسطتها يؤثر ويتأثر؛ إنها الأساس الأخير والأعمق للمجتمع الإنساني. ولكنها أيضا الملاذ الأخير والضروري للإنسان، وملجؤه في أوقات الوحدة، حيث يتصارع العقل مع الوجود، وحيث يحسم الصراع بالحوار الداخلي للشاعر والمفكر. وقبل أول استفاقة لوعينا، تكون أصوات اللغة قد رنت من حولنا، مستعدة لتغليف بذور أفكارنا الطرية الأولى، ولتتبعنا وتلازمنا طوال حياتنا، ابتداء من أبسط انشغالات الحياة اليومية إلى غاية لحظاتنا الأكثر قداسة والأكثر حميمة، والتي تستمد منها حياتنا اليومية، بفضل الذكريات التي تجسدها اللغة، القوة والدفء. لكن اللغة ليست مجرد مُرافق خارجي، بل تمتد عميقا في ذهن الإنسان؛ إنها ثروة من الذكريات يرثها الفرد والقبيلة. إنها وعي فطن ينبهنا ويحذرنا. والكلام، في السراء كما في الضراء، هو السمة المميزة للشخصية، والسمة المميزة للوطن والأمة، وهو عنوان النبل لدى الإنسانية. إن اللغة تنمو متجذرة داخل الشخصية والوطن والأمة والبشرية، وفي الحياة نفسها، مما يجعلنا أحيانا نتساءل إذا كانت اللغة مجرد انعكاس لذلك، أم هي كل ذلك معا: منبع ذلك النمو.

لهذه الأسباب شدت اللغة انتباه الإنسان كموضوع للتساؤل وللوصف، في الشعر وفي العلم. وجاء التناول العلمي للغة ليرى فيها سلسلة من الأصوات والحركات التعبيرية، تقبل الوصف الفيزيائي والفيزيولوجي الدقيقين، وتنتظم كعلامات لظاهرة الوعي. وكان البحث في اللغة، من خلال التفسيرات

السيكولوجيو والمنطقية، عن تدفق النفس البشرية وعن ثبات التفكير البشري - الأولى في الحياة المتقلبة والمتغيرة للغة[1]، والأخر في علامات اللغة، ومن بين تلك العلامات تم تمييز الكلمة والجملة، وهي الرموز الملموسة للتصور والحكم، على التوالي. فقد كان يفترض في اللغة، باعتبارها نسقا من العلامات وكيانا مستقرا، أن تمنحنا مفاتيح نسق التفكير البشري، ومفاتيح طبيعة النفس البشرية. وكان على اللغة باعتبارها مؤسسة اجتماعية أعلى من الأفراد، أن تساهم في تحديد سمات الأمة. وكان على اللغة، باعتبارها ظاهرة متدفقة ومتغيرة، أن تفتح الطريق لمعرفة أسلوب الشخصية ولمعرفة التقلبات البعيدة للأجيال الغابرة. إن اللغة إذن تحتل موقعا مفصليا قد يفتح مجالات الرؤية في العديد من الاتجاهات.

عندما ننظر إلى اللغة بهذه الصورة، وحتى عندما تكون موضوعا للبحث العلمي، فإنها تتوقف عن أن تكون هدفا وتصبح وسيلة لذلك العلم: وسيلة معرفة يوجد موضوعها الرئيسي خارج اللغة نفسها، رغم أن اللغة هي السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك، وهو ما لا يمكن بلوغه إلا اعتمادا على وقائع غير التي تتضمنها اللغة. إن اللغة هنا وسيلة معرفة متعالية (بالمعنى المباشر والأصلي لمصطلح التعالي)، وليست هدفا لمعرفة محايثة. فالوصف الفيزيائي والفيزيولوجي لأصوات الكلام قد يتحول بسهولة إلى فيزياء وفيزيولوجيا خالصتين، ويتحول الوصف النفسي والمنطقي للعلامات (الكلمات والجمل) إلى سيكولوجيا ومنطق وأنطولوجيا خالصة، بحيث تختفي عن الأنظار نقطة الانطلاق اللسانية. وهذا ما تؤكده تجارب

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح langue مقابل الإنجليزي language بدلا من المصطلح الفرنسي langage الذي يستعمله المترجم الفرنسي عادة في هذه المقامات. ويرجع ذلك إلى تأثر القراءة الفرنسية بالمفاهيم البنيوية المكرسة منذ دي سوسير، الذي يفرق بين اللغة واللسان، حسب الترجمة العربية الشائعة لمصطلحي langue-langage. وهو ما يوضح، إلى جانب قرائن أخرى، الاختلاف بين الترجمتين. لكن الصعوبة التي تطرحها مثل هذه الثنائية تقتضي منا الرجوع إلى الأصل الدنمركي والذي يستعمل كلمة sprog في الحالتين، مثل اللغة الإنجليزية رغم توفر الدنماركية على كلمة "لسان"، وهو الأمر الشائع في اللغة العربية مع مصطلح "لغة" الذي ينتشر استعماله في الكتابات اللسانية العربية كمقابل للمصطلحين الفرنسيين معا. ونحن نتحفظ هنا من هذه الصعوبة تجنبا لإخضاع المصطلحية العربية للتصورات الفرنسية دون مبرر علمي. (م)

التاريخ. وحتى عندما لا يكون هذا مباشرة هكـذا، فـإن الظـواهر الفيزيائيـة والفيزيولوجية والنفسية والمنطقية من حيث هي كذلك، ليست اللغة نفسها، بـل هي فقط بعض أوجهها الخارجية والجزئية المتفككة، التي يتم اختيارها كمواضـيع للدراسة، ليس من أجل اللغة بل لأنها تفتح مجالات تسمح اللغة بدخولها. ويصـح الأمر أيضا عندما نعتبر اللغة[1]، على أساس ذلك الوصف، مفتاحا لفهم المجتمـع البشري وإعادة بناء العلاقات القديمة بين الشعوب والأمم.

لا نقول هذا كله للتقليل من قيمة وجهات النظر تلك جميعا، ولا من قيمـة تلك المشاريع، وإنما للتحذير من أمر خطير: وهو المتمثل في الاندفاع المفرط نحـو الهدف الذي تسعى إليه معرفتنا وتجاهل وسيلة بلوغ تلك المعرفة، وهـي اللغـة نفسها. وهو خطر حقيقي لأنه يكمن في أن اللغة بطبيعتها تريد أن نتجاهلها، وأن تكون وسيلة لا هدفا، ولا تستطيع أنوار البحث، إلا بصورة مصطنعة، أن تتوجـه إلى الوسيلة ذاتها للمعرفة. وهذا صحيح كذلك في الحياة اليومية حيث يفتـرض في اللغة ألا تجتاز عتبة الوعي؛ لكن هذا صحيح أيضا في البحث العلمي. لقد صـار واضحا منذ زمن بعيد أنه إلى جانب فقه اللغة - دراسة اللغة ونصوصها كوسـيلة للوصول إلى معرفة أدبية وتاريخية - يجب أن توجد اللسانيات، التي تعتبر دراسـة اللغة ونصوصها غاية في ذاتها. غير أن الطريق بين الخطة وتنفيذها كانت طويلـة. فمرة أخرى خيبت اللغة ظن عشاقها العلميين. إذ أن تـاريخ اللغـات ومقارنـة أصولها، التي أصبحت الموضوع الجوهري للسانيات التقليدية، لم تكن تتخذ مـن معرفة طبيعة اللغة هدفا لها ولا نتيجة، ولم تكن اللغة سوى وسيلة للوصـول إلى دراسة المجتمعات ودراسة التفاعلات بين الشعوب خلال مراحل التاريخ ومراحـل ما قبل التاريخ. لكن هنا أيضا لا نجد سوى فقه اللغة. إننا بدون شك عندما يتعلق الأمر بتقنيات داخلية لهذا النوع من المقارنة بين اللغات، نعتقد أننا نعـتني باللغـة نفسها؛ غير أنه وهم. فنحن في الواقع ندرس الأجزاء المتناثرة[2] للغـة، وهـذا لا

---

(1) يتحدث النص الفرنسي هنا عن البحث اللساني la recherche linguistique وليس عن اللغة language مثل النص الإنجليزي. (م)

(2) disiecta membra.

يسمح لنا بأن نعرف الكل الذي هو اللغة. إننا ندرس الرواسب الفيزيائية والفيزيولوجية، والسيكولوجية والمنطقية، والاجتماعية والتاريخية للغة، بدلا من اللغة نفسها.

يجب علينا أن نتصرف بطريقة مختلفة لكي نبني علما للغة[1]، وهو العلم الذي لا يمكن له أن يكون علما تابعا ولا علما فرعيا. فعلى اللسانيات أن تسعى إلى تناول اللغة ليس كتراكم للظواهر غير اللسانية (على سبيل المثال فيزيائية وفيزيولوجية وسيكولوجية ومنطقية واجتماعية)، وإنما ككل يكتفي بذاته، كبنية بذاتها[2]. بهذه الطريقة فقط تستطيع اللغة، بذاتها، أن تصبح موضوعا للمعالجة العلمية وتتوقف عن مراوغتها للباحثين وعن إفلاتها من ملاحظتهم.

يمكن تقدير أهمية[3] هذه الطريقة، على المدى البعيد، من خلال انعكاسات مثل هذه اللسانيات على مختلف وجهات النظر المتعالية، على فقه اللغة وعلى ما يعتبر إلى حد الآن لسانيات. وعلى وجه الخصوص يمكن أن تسمح نظرية هذه اللسانيات الجديدة بإقامة قاعدة متناسقة لمقارنة اللغات وذلك بالتخلص من

---

(1) نلاحظ في هذه الفقرة بعض النتائج الملموسة للتردد الشائع في الثقافة اللسانية الفرنسية أمام ثنائية langue/langage، وهو ما يصعب تصوره داخل الثقافة اللسانية الإنجليزية التي تستعمل مصطلحا واحدا في مثل هذا المقام language. وهو ما يقابل في العربية في الحالتين مصطلح "لغة". يبدو أن التصور الأنجلوسكسوني للغة ينطلق من كونها تتمتع بشكلين للوجود: شكل ملموس يتجسد من خلال لغة كل قوم وشكل مجرد تتحدث عنه اللسانيات العامة والغلوسيمية. ولا يميز النقاش في هذا المستوى بين الشكلين ضرورة. لذلك يجب علينا أن ننتبه ونحن نحرص على التمييز بين المفهوم في الحالتين، إلى أننا نفعل ذلك تأثرا بالثقافة اللسانية الفرنسية، يعني بخصائص اللغة الفرنسية، بالدرجة الأولى. فاللغة العربية لا تطرح مصطلحيتها مثل هذا السؤال بصورة تلقائية بل تطرحه من خلال التصورات الفرنسية. (م)

(2) sui generis.

(3) يستعمل النص الإنجليزي كلمة significance لكن هذه الكلمة تطرح صعوبة خاصة عند الترجمة من الإنجليزية إلى العربية، لأنها تتجاور في لغتها الأصلية مع اشتقاقين آخرين: significancy, signification. وعند الاستعمال الاصطلاحي يجب أن نحسم أمر هذا التجاور. لقد اخترنا هنا أن نترجمها بكلمة "أهمية" اقتداء بالنص الفرنسي. أما هيلمسلاف فقليلا ما يستعملها، وحين يحدث ذلك يكون بمعنى "الأهمية". (م)

الخصوصيات المحلية في إنشاء المفاهيم، والتي تشكل العقبة الرئيسية لفقيه اللغة، وبعد ذلك يمكن أن تؤدي إلى إقامة لسانيات أصيلة حقيقية وعقلانية. وسواء أكنا نقوم بتطبيق بنية اللغة على بنية الوجود، أو كنا لا نرى فيها سوى انعكاس لذلك الوجود بدرجة ما من التحريف، فإن أهمية اللسانيات، كنتيجة فورية لهذه النظرية، ستقاس بمدى مساهمتها في الإبستيمولوجيا العامة.

إن المطلوب هو بناء نظرية لسانية سوف تكتشف مقدمات مثل هذه اللسانيات وتبلورها، وتقيم مناهجها وتنير خطاها. ويمثل هذا الكتاب مقدمات لمثل تلك النظرية.

يبدو أن دراسة اللغة، بأهدافها المتعددة والتي هي متعالية أساسا، تحظى باهتمام كثيرين. وعلى العكس من ذلك، فإن نظرية اللغة بهدفها المحايث الخالص، لا تشد سوى اهتمام عدد قليل. وبهذا الصدد علينا ألا نخلط بين نظرية اللغة وفلسفة اللغة. فقد شهدت دراسة اللغة خلال تاريخها، مثل أي اختصاص علمي آخر، محفزات فلسفية من أجل ممارسات بحثية فعلية؛ وقد جعل الاهتمام المولى إلى تأسيس العلوم، خلال السنوات الأخيرة، بعض الأنواع المتعالية من اللسانيات تقدم ما تعتبره أنساقا من الأكسيومات[1]. وفي الوقت نفسه يندر أن تتحمل مضاربات فلسفة اللغة مثل هذا الشكل الذي يبدو دقيقا، ولا أن يتم تناوله على مستوى واسع، بطريقة نسقية من طرف باحثين لديهم معرفة كافية باللسانيات وبالإبستيمولوجيا معا. إن تلك المضاربات في أغلب الأحيان ذاتية ولذلك لم تستطع أي منها، ما عدا ربما ما يحدث من قبيل الموضة العابرة، جمع عدد كبير من المناصرين. لهذا السبب لا يمكننا أن نكتب تاريخ نظرية اللغة ولا أن نرسم خط تطورها: إنه خط كثير التقطعات. وبسبب هذه الوضعية، فإن كل الجهود التي بذلت لبناء نظرية للغة تفقد مصداقيتها وينظر إليها على أنها فلسفة عقيمة، وهوس فكري تغلب عليه النزعة القبلية[2]. ومع ذلك يبدو هذا

(1) Leonard Boomfield, «A set of postulates for the science of language» (Language II, 1926, pp. 153-164).- Karl Bühler, Sprachteorie, Jena, 1934, id., "Die Axiomatik der Sprachwissenchaften" (Kantstudien XXXVIII, 1933, pp. 19-90).

(2) apriorisme, apriorism.

الحكم مبررا، إذ أنه في هذا المجال يغلب الهوس الفكري والنزعة القبلية إلى درجة أصبح معها من الصعب أن نميز، من الخارج، بين الصواب فيها والخطأ. يمكن لهذا الكتاب المساهمة في التوضيح بأن مثل هذه الخصائص ليست بالضرورة ملازمة لكل محاولة لبناء نظرية اللغة. وقد يحسن بنا أن نقوم بتحقيق ذلك بنسيان الماضي، إلى درجة ما، وبالعودة من جديد إلى البداية، في كل الحالات التي لم يقدم فيها الماضي أي شيء إيجابي يمكن استعماله. وسوف نعتمد في البناء إلى حد كبير على المواد التجريبية[1] نفسها التي اعتمد عليها البحث اللساني السابق، وهي مواد، عندما نقوم بإعادة صياغة شكلها، ستمثل موضوع[2] النظرية اللسانية. وعلينا أن نعترف صراحة بدييننا نحو الماضي كلما كانت هنالك نتائج قد بلغها آخرون قبلنا. وهناك لساني وحيد يمكن أن نعتبره رائدا بلا منازع: إنه السويسري[3] فردينان دي سوسير[4].

لقد قمنا بعمل بالغ الأهمية، تحضيرا لنظرية اللغة، التي نقدمها هنا، بالتعاون مع بعض الأعضاء من حلقة كوبنهاغن اللسانية، خاصة مع هـ. ج. أولدال[5]، بين 1934 و1939. كما استفاد المؤلف في بعض النقاط الأساسية للنظرية من بعض النقاشات في إطار جمعية كوبنهاغن للفلسفة وعلم النفس، وكذلك من تبادل واسع للأفكار مع يورغن يورغنسن[6]

(1) يستعمل الكاتب مصطلح empirical في الطبعة الإنجليزية الذي يختفي من الطبعة الفرنسية ربما لأنه لا يحمل دلالة المصطلح الخاص بالنظرية الغلوسيمية ولكن من الواضح أنه يرد هنا بالمعنى الشائع كمقابل لمصطلح "تجريبي" المكرس في مختلف القواميس مزدوجة اللغة. وسوف نعود إلى الاستعمال الخاص بالغلوسيمية لهذا المصطلح في حينه. (م)

(2) تستعمل الطبعة الفرنسية كلمة essentiel بينما تستعمل الطبعة الإنجليزية كلمة object فاخترنا اتباع هذه الأخيرة. (م)

(3) Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, publ. par Ch. Bally et Alb. Sechehaye, Paris, 1916, 2nd edition 1922, 3rd edition 1931, 1949.

(4) فردينان دي سوسير (1857-1913) لساني سويسري اشتهر بتأسيس اللسانيات الحديثة. (م)

(5) هانس يورغن أولدال (1907-1957) Hans Jørgen Uldall، لساني دنماركي معروف بتأسيسه للغلوسيمية مع لويس هيلمسلاف. (م)

(6) يورغن يورغنسن (1894-1969) Jørgen Jørgensen، فيلسوف دنماركي وأستاذ بجامعة كوبنهاغن. (م)

وإدغار ترانكيار راسموسن[1]. غير أن المؤلف وحده يتحمل مسؤولية هذا العمل.

2- نظرية اللغة والنزعة الإنسانية

إن النظرية اللسانية التي تبحث عن البنية الخاصة للغة، من خلال نسق خالص من المقدمات الصورية[2]، عليها بالضرورة، وهي تأخذ في الحسبان، وباستمرار، تقلبات الكلام وتغيراته، أن ترفض منح الدور الأهم لتلك التقلبات والتغيرات، وعليها أن تبحث عن **الثبات** الذي لا يكون متجذرا في "واقع" موجود خارج اللغة؛ ثبات يجعل من اللغة لغة، أيا كانت تلك اللغة، ويجعل كل لغة بعينها مطابقة لذاتها في جميع تمظهراتها المختلفة. وعندما نعثر على هذا الثبات ونصفه، علينا أن نسقطه على"الواقع" خارج اللغة، مهما كانت طبيعته (فيزيائية، فيزيولوجية، سيكولوجية، منطقية، أنطولوجية)، بحيث تكون اللغة، حتى عند الانطلاق من ذلك "الواقع"، الموضوع الأساسي، وليس كتراكم وإنما ككل منظم تمثل بنيته اللسانية المبدأ المهيمن.

إن البحث عن مثل هذا الثبات المجتمع والمندمج يصطدم لا محالة بتقليد إنساني النزعة، في أزياء مختلفة، يهيمن على العلم اللساني إلى يومنا هذا. ترفض هذه النزعة في أكثر أشكالها تطرفا، وبصورة قبلية، وجود هذا **الثبات** وشرعية البحث عنه. فالظواهر الإنسانية، في نظر هذا التقليد، على عكس الظواهر الطبيعية، لا تتكرر؛ ولهذا السبب بالذات لا يمكن إخضاعها للمعالجة الدقيقة والتعميمية، مثل الظواهر الطبيعة. وبالنتيجة يكون المنهج الذي يجب تطبيقه في

---

(1) إدغار ترنكيار راسموسن (1900-1994) Edgar Tranckjær Rasmussen، أستاذ علم النفس بجامعة كوبنهاغن. (م)

(2) تستعمل الترجمة الفرنسية عبارة "نسق من المقدمات الشكلية الخالصة" prémisses exclusivement formelles في حين تستعمل الترجمة الإنجليزية "نسق شكلي خالص من المقدمات" an exclusively formal system of premisses وهي العبارة الأقرب إلى الأصل والتي فضلناها هنا. فعلى الرغم من أن الصيغتين تتداخلان في المعنى إلا أننا نرى أنه يوجد فرق مهم بينهما من وجهة النظر الغلوسيمية. (م)

مجالات الاختصاصات الإنسانية مختلفا تماما؛ فلا نستطيع سوى أن نقوم بالوصف، الذي هو أقرب إلى الشعر منه إلى العلم الدقيق. أوعلى أية حال، منهج يقتصر على العرض الخطابـي للظواهر، واحدة واحدة، دون أن يفسرها نسقيا. ولقد تم رفع هذه الأطروحة في مجال **التاريخ** إلى مرتبة التعاليم، ويبدو أنها أصبحت بالفعل الأساس الحقيقي للتاريخ في شكله الكلاسيكي. وكذلك دراسة الأدب ودراسة الفن، وهي الاختصاصات التي يمكن اعتبارها الأكثر إنسانية، لم تكن تاريخيا سوى مجالات واصفة ولم تكن اختصاصات ذات تحليل نسقي. صحيح أنه في بعض المجالات نستطيع العثور على نزعة التحليل النسقي، لكن التاريخ ومعه العلوم الإنسانية في مجملها ما زالت على ما يبدو بعيدة عن الرغبة في الاعتراف بشرعية التحليل النسقي ولا بإمكانية وجوده[1].

يبدو وبصورة قبلية أنه من المقبول عموما أن كل إنجاز[2] يقابله نسق[3] بواسطته يمكن تحليل ذلك الإنجاز ووصفه عن طريق عدد محدد من المقدمات. وعلينا قبول إمكانية أن نعتبر كل إنجاز يقبل التحليل إلى عدد محدود من العناصر تتكرر في مختلف التوفيقات. وبعدها نستطيع، على أساس ذلك التحليل، أن نرتب تلك العناصر في طبقات، حسب إمكانياتها التوفيقية. وبعد ذلك يصبح من الممكن أن نقيم حسابا عاما وشاملا للتوفيقات الممكنة. عندما نقيم التاريخ بهذا الشكل سوف يتجاوز المرحلة البدائية للوصف ويتشكل من جديد في هيأة علم نسقي، دقيق، قادر على التعميم، حيث يمكن في نظريته التنبؤ بكل الأحداث (التوفيقات الممكنة للعناصر) وإقامة شروط تحققها.

يبدو مما لا شك فيه أن العلوم الإنسانية ما دامت لم تتخذ من مثل هذه النظرية فرضية عمل، سوف تواصل تجاهل مهمتها الأكثر أهمية وهي أن تجعل من الدراسات الإنسانية علما. يجب أن نفهم بأن على وصف الظواهر الإنسانية أن

---

(1) استعملنا عبارة "التحليل النسقي" كمقابل لـ systematization في الطبعة الإنجليزية و méthode scientifique في الطبعة الفرنسية. (م)

(2) إنجاز: بالإنجليزية process وبالفرنسية processus.

(3) نسق: système, system.

يختار من جهة بين المعالجة الشعرية وحدها كما لو كانت المعالجة الوحيدة الممكنة، ومن الجهة الأخرى بين المعالجة الشعرية والعلمية على أنهما شكلان متناسقان من أشكال الوصف. ويجب أن نفهم كذلك أن الاختيار عند هذه النقطة يتوقف على التحقق من فرضية مفادها أن الإنجاز يستند إلى نسق يدعمه.

تبدو اللغة بصورة قبلية موضوعا يمكن فيه للتحقق من هذه الأطروحة أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية. إن مجرد الوصف الخطابي للوقائع اللسانية ليست له سوى حظوظ قليلة ليثير الاهتمام، إذ هناك دائما إحساس بالحاجة إلى وجود وجهة نظر نسقية إضافية: فخلف الإنجاز النصي، كان هناك بحث عن النسق الفونولوجي والنسق الدلالي والنسق النحوي. لكن اللسانيات التي إلى الآن يرعاها فقهاء اللغة أصحاب النزعة الإنسانية، الذين يضعون نصب أعينهم أهدافا متعالية، وتحت التأثير القوي لتلك النزعة الإنسانية، يرفضون فكرة النسق، قد فشلت في الوصول بالتحليل إلى النهاية، لتجعل مقدماته أكثر وضوحا أو تتوصل إلى مبدأ موحد للتحليل، ولهذا بقيت لسانيات غامضة وذاتية، ميتافيزيقية وذات منحى جمالي، بصرف النظر عن المناسبات الكثيرة جدا حيث حبست نفسها في نوع من الاستعراض الطرائفي.

إن هدف نظرية اللغة هو أن تتحقق من أطروحة وجود نسق داعم للإنجاز، ووجود ثبات خلف التقلبات، من خلال تطبيق هذه الفرضية على موضوع يبدو أنه جاهز بشكل خاص لقبول ذلك. هناك أصوات ترتفع ضد مثل هذا المسعى، في ميدان الظاهرة الإنسانية، مدعية أننا لا نستطيع إخضاع الحياة الروحية للإنسان والظواهر التي تشكلها، للتحليل العلمي، بدون قتل تلك الحياة ونتيجة ذلك نجعل موضوع التحليل نفسه قد أفلت من الملاحظة، وهذه ليست سوى أحكام قبلية لن تستطيع جعل العلم ينحرف عن مسعاه. وإذا فشل المشروع - ليس في تفاصيل تنفيذه، بل في مبدئه - ستكون تلك الاعتراضات حينئذ شرعية ولن تستطيع الظواهر الإنسانية بعد ذلك أن تخضع سوى للمعالجة الذاتية والجمالية. وفي المقابل، إذا نجح المسعى، بحيث يتضح أن مبدأه يقبل التطبيق، سوف تسكت تلك الأصوات من تلقاء نفسها، ويصبح في الإمكان القيام بتجارب مماثلة في ميادين أخرى من العلوم الإنسانية.

3- نظرية اللغة والإمبريقية

تحقق النظرية شكلها الأبسط عندما لا تعتمد في بنائها إلا علـــى المقـــدمات الضرورية التي يتطلبها موضوعها. وإلى جانب ذلك، ولكي تبقى وفيـــة لهـــدفها، يتوجب عليها أن تقود في تطبيقاتها إلى نتائج موافقة لـــــــ "معطيـــات التجربـــة" الحقيقية أو التي نعتبرها كذلك.

هذا شرط منهجي يواجه كل نظرية ويرجع للإبستيمولوجيا أن تبحـــث في معناه. ونظن أنه علينا ترك مثل هذا البحث هنا. فنحن نعتقد أن الشـــرط الـــذي عرضناه فيما سبق بصورة مقتضبة، الشرط الذي سميناه الإمبريقية، سوف نحققـــه بواسطة المبدأ التالي. وعندما نتبنى هذا المبدأ الذي تقوم عليه كل المبادئ الأخرى، سوف تكون نظريتنا قابلة للتمييز بكل وضوح عن كل ما سبق مـــن اجتـــهادات فلسفة اللغة.

يجب على الوصف أن يكون خاليا من التناقض (متسقا مع ذاته)، ويكون شاملا وفي أبسط ما يمكن. ويكون لشرط عدم التناقض الأسبقية على شـــرط الشمول، ولشرط الشمول الأسبقية على شرط البساطة.

إننا نغامر هنا بتسمية هذا المبدأ **بمبدأ الإمبريقية**، ولكننا على استعداد للتخلي عن الاسم إذا وجدت الإبستيمولوجيا بعد فحصه أنه غير مناسب. ففي نظرنا هذه مسألة مصطلحية فقط لا تؤثر في شيء على التمسك بالمبدأ.

4- نظرية اللغة والاستقراء

إن تسليمنا بما أسميناه مبدأ الإمبريقية لا يشبه التسليم بالمنـــهج الاســـتقرائي، الذي يؤخذ بمعنى الصعود التدريجي مما هو خاص إلى ما هو عام، أو من شيء أكثر تحديدا إلى آخر أقل تحديدا. وهنا أيضا نجد أنفسنا من جديد أمام مصطلحات على الإبستيمولوجيا أن تحللها وأن تدققها، وهذه المرة سوف تكون لنا الفرصة لاحقـــا كي نستعملها بمعنى أكثر تحديدا مما يمكن أن نفعله هنا. وهنا لدينا مـــرة أخـــرى، الآن وكذلك فيما سيأتي، مسألة اصطلاحية يتوجب علينا حلها بالتعـــاون مـــع الإبستيمولوجيا. لكننا نهتم حاليا بتحديد موقفنا المعـــارض لموقـــف اللســـانيات

السابقة. إن تلك اللسانيات في شكلها النموذجي تقوم بتشكيل تصوراتها بالصعود من الأصوات الفردية إلى الفونيمات (طبقات من الأصوات)، ومن الفونيمات الفردية إلى فئات الفونيمات، ومن المعاني الفردية المتنوعة إلى المعاني العامة أو الأساسية، وفي الأخير من تلك الطبقات إلى فئات المعاني. لقد جرت العادة في اللسانيات أن نسمي هذا المنهج **بالاستقراء**. ويمكننا تعريفه باختصار بأنه الانتقال من عنصر إلى الطبقة وليس من الطبقة إلى العنصر. إنها حركة تركيب وليست حركة تحليل، وهو منهج تعميم وليس منهج تخصيص.

إن التجربة وحدها كافية لتبين محدودية هذا المنهج. وهو ما يؤدي حتما إلى استخلاص مفاهيم نتوهم أنها واقعية. لكن هذه الواقعية (بالمعنى القروسطي للكلمة) لا توفر لنا قاعدة للمقارنة قابلة للاستعمال، ما دامت المفاهيم المتحصل عليها بهذه الطريقة ليست عامة ولا قابلة للتعميم إلا على لغة معينة في مرحلة واحدة. والمصطلحية التقليدية الموروثة بأكملها تعاني من هذه الواقعية الفاشلة: إن طبقات المفاهيم النحوية المتحصل عليها بالاستقراء مثل "الجر" و"الماضي التام" و"المنصوب" و"المبني للمجهول".. إلخ، تعطينا أمثلة صارخة عن هذا الأمر. فلا واحدا من هذه المصطلحات كما هو مستعمل إلى الآن، يقبل تعريفا عاما. فالجر والماضي التام والمنصوب والمبني للمجهول هي أشياء مختلفة تماما في لغة معينة، ولتكن اللاتينية على سبيل المثال، عما هي عليه في لغة أخرى ولتكن اليونانية. والأمر نفسه، من دون أي استثناء، بالنسبة لبقية مفاهيم اللسانيات التقليدية. فالاستقراء في هذا المجال لا ينقلنا من التقلب إلى الثبات وإنما فقط إلى ما هو عرضي. وفي آخر المطاف يدخل المنهج الاستقرائي في صراع مع مبدئنا الإمبريقي: فهو منهج لا يسمح بالقيام بوصف خال من التناقض وبسيط.

إذا انطلقنا من المعطيات التي يفترض أنها من التجربة فإن هذه المعطيات ذاتها سوف تفرض علينا الطريقة المعاكسة. وإذا كان هناك شيء ما في متناول الباحث اللساني (نستعمل هنا الصيغة الشرطية لأسباب إبستيمولوجية)، فهو **النص** في مجمله المطلق وقبل أي تحليل أو تقسيم. والطريقة الوحيدة الممكنة لاستخراج النظام الذي يسند ذلك النص هي التحليل، الذي يُعتبر النصُ فيه طبقة قابلة

للتحليل إلى مكونات، وهذه المكونات بدورها تعتبر طبقات قابلة للتحليل هي الأخرى إلى مكونات، وهكذا إلى أن تستنفد إمكانيات التحليل. يمكن أن نعرف هذه الطريقة باختصار كانتقال من الطبقة إلى المكون وليس من المكون إلى الطبقة، وكحركة تحليلية وتخصيصية وليس كحركة تركيبية وتعميمية، وكطريقة معاكسة للاستقراء بالمعنى المكرس في اللسانيات. في اللسانيات الأخيرة، حيث تم تحيين هذا التعارض، سميت هذه الطريقة أو ما يشبهها من منهج **بالاستنباط**. إن هذا الاستعمال يقلق الإبستيمولوجيين لكننا نتمسك به ما دمنا نؤمن بأننا، لاحقا، سوف نبرهن على أن حل مشكلة التعارض الاصطلاحي أمر ممكن جدا.

5- نظرية اللغة والواقع

استطعنا بواسطة المصطلحية التي اخترناها أن نحدد منهج نظرية اللغة الذي يكون بالضرورة إمبريقيا وبالضرورة استنباطيا. ولقد قمنا بتسليط الضوء من زاوية واحدة على السؤال الأساسي والأولي حول علاقات نظرية اللغة بما يسمى بـ "معطيات التجربة". ومع ذلك يبقى أن نسلط الضوء على هذه المسألة نفسها من زاوية أخرى، أي أن نبحث في التأثيرات الممكنة بين النظرية وموضوعها (أو مواضيعها) إذا كانت متبادلة أو وحيدة الاتجاه. ولكي نصوغ المسألة بطريقة تبسيطية ومتحيزة، وبسذاجة متعمدة، نطرح السؤال التالي: هل الموضوع هو الذي يحدد نظريته ويؤثر فيها أم النظرية هي التي تحدد موضوعها وتؤثر فيه؟

علينا مرة أخرى أن نترك جانبا المسالة الإبستيمولوجية الخالصة في مجملها؛ ونحصر اهتمامنا حول الجانب الوحيد منها الذي يهمنا. فمن الواضح أن مصطلح **نظرية** المبتذل والذي فقد قيمته، يمكن فهمه بصور مختلفة. فيمكن أن تعني **النظرية**، من بين أشياء أخرى، نسقا من الفرضيات. وإذا أخذنا الكلمة بهذا المعنى الشائع حاليا، فمن الواضح أن علاقة التأثير بين النظرية وموضوعها ستكون أحادية الجانب: إن الموضوع هو الذي يحدد النظرية ويؤثر فيها، وليس العكس. ويمكن أن يتبين صدق الفرضيات من كذبها بواسطة عملية التحقق من الفرضية. لكن يجب

أن يكون قد اتضح بأننا نستعمل كلمة نظرية بمعنى مختلف. ولدينا في هذا المقام عاملان متساويان في الأهمية:

1- في تقديرنا، تكون النظرية في حد ذاتها مستقلة عن أية تجربة. وهي في حد ذاتها لا تقول شيئا على الإطلاق حول إمكانية تطبيقها وعلاقتها بمعطيات التجربة. فهي لا تتضمن أية مسلمة وجودية. وهي تشكل ما يسمى بالنسق الاستنباطي الخالص، بمعنى أنه يجب استعمال النظرية لوحدها لحساب الإمكانيات التي تترتب على مقدماتها.

2- تقدم النظرية بعض المقدمات المتعلقة بما يعرفه صاحب هذه النظرية من التجربة السابقة بحيث أن تلك المقدمات تستوفي شروط التطبيق على بعض معطيات التجربة. وتكون تلك المقدمات في أكثر صورها تعميما وتكون قابلة لتستوفي شروط التطبيق على عدد كبير من معطيات التجربة.

سوف نسمي أول هذين العاملين **اعتباطية** النظرية. ونسمي الثاني **ملاءمة** النظرية. ويبدو من الضروري أن نأخذ في الحسبان هذين العاملين في تحضير النظرية. غير أنه ينجم عما سبق أن معطيات التجربة لا تستطيع أبدا أن تثبت قوة النظرية في حد ذاتها ولا تثبت ضعفها، وإنما فقط قابليتها للتطبيق.

تسمح لنا النظرية باستنباط مبرهنات يجب عليها كلها أن تكون في شكل استلزامات (بالمعنى المنطقي للمصطلح) أو تقبل التحويل إلى مثل هذا الشكل الشرطي. إن مثل هذه المبرهنة تبين فقط أنه إذا تحقق شرط ما، فسوف يتبعه صدق القضية المعطاة. وفي تطبيق النظرية سوف يتبين إذا كان الشرط قد تحقق في أية حالة معطاة.

وعلى أساس النظرية ومبرهناتها نستطيع أن نبني فرضيات (من بينها ما يسمى بالقوانين) تتوقف صلاحيتها حصريا، على العكس من النظرية، على اختبارات التحقق.

لم نشر هنا إلى البديهيات أو المسلمات. إذ نترك للإبستيمولوجيا عناية التقرير إذا ما كانت المقدمات الأساسية التي تضعها نظريتنا اللسانية تتطلب أي

تأسيس أكسيومي أبعد من ذلك. وعلى أية حال، إن تلك المقدمات ترجع إلى أبعد ما يمكن كما أنها ذات طبيعة عامة إلى درجة أن لا واحدة منها يمكن أن تكون خاصة بنظرية اللغة في مقابل النظريات الأخرى. وجاء هذا هكذا لأن هدفنا بالتحديد هو أن نجعل مقدماتنا واضحة ونرجع بها إلى أبعد ما يمكن دون أن نتجاوز ما يبدو لنا قابلا للاستعمال المباشر في نظرية اللغة. لذلك يحتم علينا هذا الموقف أن نقتحم ميدان الإبستيمولوجيا، مثلما فعلنا في الفقرات السابقة. وتقوم طريقتنا هنا على يقيننا بأنه من المستحيل بلورة نظرية أي علم بدون التعاون النشط مع الإبستيمولوجيا.

إن نظرية اللغة تقوم، عن جدارة، بتحديد موضوعها بوضع إستراتيجية، اعتباطية وملائمة، من المقدمات. وتتمثل النظرية في إجراء حساب ينطلق من أقل ما يمكن من المقدمات وأكثرها عمومية، وهي مقدمات لا واحدة منها تخص النظرية وتبدو ذات طبيعة أكسيومية. ويسمح هذا الحساب بتوقع الإمكانيات لكنه لا يقول شيئا على الإطلاق حول تحقيقها. فإذا وضعت نظرية اللغة، بهذا المعنى، في علاقة مع مفهوم الواقع فإن الجواب على سؤال معرفة ما إذا كان الموضوع يحدد النظرية ويؤثر فيها أو العكس، يكون جوابا مزدوجا[1]: نظرا لطبيعتها الاعتباطية تكون النظرية **لا- واقعية**[2]، ونظرا لملاءمتها تكون النظرية **واقعية** (مع إعطاء هذا المصطلح معناه الحديث وليس، كما ورد أعلاه، المعنى القروسطي).

6- هدف نظرية اللغة

نستطيع القول بأن النظرية، بالمعنى الذي نفهم به هذه الكلمة، تهدف إلى بلورة منهج إجرائي نستطيع بواسطته أن نصف بصورة خالية من التناقض وشاملة، مواضيع معطاة ذات طبيعة مفترضة[3]. ويؤدي مثل هذا الوصف الخالي من

(1) جاء في الطبعة الفرنسية double ترجمة للإنجليزية «both ... and»، فاخترنا ترجمة معنى العلاقة المنطقية الذي توضحه الطبعة الإنجليزية. (م)

(2) arćaliste, arealistic.

(3) supposée, premised.

التناقض والشامل، بما اعتدنا على تسميته بمعرفة أو فهم الموضوع المقصود. كما يمكننا القول، بمعنى ما، وبدون أن نخشى الخطأ أو الغموض، بأن هدف النظرية هو أن تمنحنا منهج إجراءات لمعرفة أو لفهم موضوع معطى. ولكن في الوقت نفسه لن تقتصر النظرية على أن تعطينا الوسائل للتعرف على موضوع محدد؛ بل عليها أيضا أن تكون منسقة بحيث تسمح لنا بمعرفة كل المواضيع الممكن تصورها ذات الطبيعة المفترضة نفسها، المماثلة لطبيعة الموضوع المعطى. يجب على النظرية أن تكون عامة، بمعنى أنها تمنحنا أدوات تسمح لنا بالتعرف ليس فقط على المواضيع المعطاة أو المواضيع التي سبق إخضاعها لتجربتنا، بل كل المواضيع الممكنة ذات الطبيعة المفترضة. إننا نتسلح بالنظرية لكي نواجه، ليس فقط الاحتمالات التي سبقت معرفتنا بها بل أية احتمالات كانت.

إن موضوع اهتمام نظرية اللغة هو النصوص. وهدف نظرية اللغة هو أن تمنحنا منهجا إجرائيا بواسطته يمكننا التعرف على النص المعطى من خلال وصف خال من التناقض وشامل. لكن على نظرية اللغة أيضا أن تبين لنا كيف نستطيع، بالطريقة نفسها، التعرف على أي نص آخر من الطبيعة المفترضة نفسها، بتوفير الأدوات التي تقبل الاستعمال مع أي من تلك النصوص.

إننا نشترط، على سبيل المثال، من نظرية اللغة أن تمكننا من الوصف غير المتناقض والشامل، ليس فقط لنص دنماركي معطى، بل كذلك لجميع النصوص الدنماركية الموجودة، وليس هذه فقط بل كذلك جميع النصوص الدنماركية الممكنة والتي يمكننا تصورها - بما فيها نصوص الغد، والتي تنتمي إلى مستقبل غير محدد - طالما أنها ستكون من نفس الطبيعة المفترضة للنصوص المعتبرة إلى غاية الآن. وتستوفي نظرية اللغة هذا الشرط بالاعتماد على النصوص الدنماركية الموجودة إلى غاية الآن؛ وطالما أن هذه النصوص وحدها كثيرة العدد وشديدة الاتساع فسوف يكفي الاعتماد على منتخبات منها. غير أنه باستعمال أدوات نظرية اللغة، باستطاعتنا، انطلاقا من هذه المنتخبات، أن نتحصل على رصيد من المعرفة التي نطبقها من جديد على نصوص أخرى. تلك المعرفة بطبيعة الحال لا تتعلق أساسا ولا جوهريا **بالإنجازات** أو **النصوص** التي استخرجت منها؛ وإنما تتعلق **بالنسق** أو

اللغة التي وفقا لها تم بناء جميع النصوص ذات الطبيعة المفترضة نفسها، والتي بمساعدتها يمكن لنا أن نبني نصوصا جديدة. فبفضل المعرفة اللسانية التي تحصلنا عليها، نصبح قادرين على أن نبني، بالنسبة للغة نفسها، كل النصوص التي يمكن تصورها أو التي هي ممكنة نظريا.

غير أن نظرية اللغة لا يكفي أن تسمح لنا بوصف وتوقع كل النصوص المصممة بلغة معينة، بل يجب كذلك، على أساس المعرفة التي توفرها حول اللغة بصفة عامة، أن تكون النظرية، قادرة على أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لأي نص مصمم بأية لغة أخرى. وهنا أيضا على المشتغل بنظرية اللغة أن يسعى لاستيفاء هذا الشرط بالانطلاق من منتخبات من النصوص تنتمي إلى لغات مختلفة. فمن الواضح أن تناول جميع النصوص الموجودة أمر يفوق بطبيعته القدرة البشرية، بل أكثر من ذلك، سوف يبدو هذا العمل غير مجد ما دام على النظرية أن تكون صالحة أيضا للنصوص التي لم تتحقق بعد. وعلى اللساني، مثل أي مُنظر آخر، أن يأخذ احتياطاته ويتوقع كل الإمكانيات القابلة للتصور، بما فيها التي لم يختبرها هو نفسه و لم يحققها. وعليه أن يشملها في نظريته بحيث تكون النظرية قابلة للتطبيق على النصوص واللغات التي لم يصادفها في ممارساته، والتي لم يسبق أن تحققت والتي بعضها لن يتحقق أبدا. بهذه الطريقة فقط يستطيع أن يقيم نظرية للغة تكون قابليتها للتطبيق مضمونة.

لهذا السبب يجب أن نضمن قابلية النظرية للتطبيق، وكل تطبيق بالضرورة يتطلب وجود النظرية. لكنه من المهم جدا ألا نخلط بين النظرية وتطبيقاتها أو المنهج العملي (الإجراء) للتطبيق. فالنظرية سوف تقود إلى الطريقة، لكن لن نقيم أية "طريقة الاكتشاف" (عملية) في هذا الكتاب، الذي لا يعرض، بكل صراحة، ولا يقدم النظرية في شكل نسقي، وإنما يقدم مبادئها فقط.

تكون نظرية اللغة، بفضل خاصية الملاءمة، إمبريقية، وتكون بفضل الخاصية الاعتباطية، نظرية حسابية. وينطلق صاحب النظرية اللسانية من بعض التجارب، والتي هي بالضرورة محدودة حتى وإن كان عليها أن تتنوع قدر الإمكان، لإجراء حساب لكل الإمكانيات القابلة للتصور في مجالات معينة. وهو يبني هذه المجالات

بصورة اعتباطية: ويكتشف بعض الخصائص المشتركة بين كل المواضيع التي يتفق الناس على تسميتها لغات، ليقوم بعد ذلك بتعميم تلك الخصائص ثم يضعها بالتعريف[1]. منذ هذه اللحظة يقرر صاحب النظرية اللسانية بنفسه - بصورة اعتباطية لكن ملائمة - ما هي المواضيع التي يمكن للنظرية أن تطبق عليها والتي لا يمكن تطبيقها عليها. وبذلك يقيم حسابا عاما، لكل المواضيع التي من نفس الطبيعة المفترضة في التعريف، يتوقع فيه جميع الحالات الممكن تصورها. وهذا الحساب، المستنبط من التعريف، المسلم به، وبصورة مستقلة عن أية تجربة، يعطينا الأدوات التي تسمح لنا بوصف أو بفهم أي نص معطى واللغة التي بني بها. غير أنه لا يمكن التحقق (التأكيد أو النفي) من نظرية اللغة بالرجوع إلى النصوص واللغات الموجودة. إنما نستطيع الحكم عليها فقط بالرجوع إلى خلو حساباتها من التناقض وشموليتها.

إذا كانت نظرية اللغة من خلال هذا الحساب العام تنتهي إلى بناء عدة مناهج إجرائية، يؤدي كل منها إلى وصف خال من التناقض وشامل لأي نص وأية لغة مهما كانت، علينا أن نختار من بين تلك المناهج الإجرائية جميعا المنهج الذي يضمن لنا الوصف الأكثر بساطة. وإذا كانت عدة مناهج تعطينا وصفا تكون نتائجه على درجة البساطة نفسها علينا أن نختار المنهج الذي يتبع الخطوات الأكثر بساطة. سوف نسمي هذا المبدأ، المستنبط من مبدأ الإمبريقية، **مبدأ البساطة**.

بالرجوع إلى هذا المبدأ وفقط بالرجوع إليه، نستطيع الجزم بأن هذا الحل الخالي من التناقض والشامل صحيح وأن ذلك الحل الآخر غير صحيح. ويعتبر الحل الصحيح هو الذي يكون أكثر استيفاء لمبدأ البساطة.

نستطيع إذن أن نحدد قيمة نظرية اللغة وتطبيقاتها بالتحقق إذا ما كان الحل الذي تنتجه، أثناء استيفائه لشرطي عدم التناقض والشمول، أيضا في أبسط ما يمكن.

إذن، يجب أن تخضع نظرية اللغة للاختبار فقط على أساس "مبدأ الإمبريقية" الخاص بها وعلى أساسه فقط. ويترتب على ذلك أنه في إمكاننا تخيل عدة نظريات

---

(1) يضعها في مقام القضايا الأولية التي يسلم بها عند إنشائها بواسطة التعريف. (م)

للغة، بمعنى اجتهادات تقترب من النموذج المثالي المصاغ في "مبـــدأ الإمبريقيـــة". وعلى واحدة منها فقط أن تكون هي النظرية النهائية، وكل نظرية للغة يتم تقديمها في شكل ملموس تطمح إلى أن تكون هي النظرية النهائية. غير أن نظرية اللغـــة، كاختصاص علمي، لا يتم تحديدها بواسطة تحققها الملموس. كما أنه من الممكـــن والمرجو، في الوقت نفسه، لنظرية اللغة أن تتطور بتقديم تحقيقات جديدة ملموسة تزيد في كل مرة قربا من مبدئها الأساسي.

سوف نهتم في "مبادئ" النظرية بالجانب الواقعي منها، وهي أفضل طريقـــة لاستيفاء شرط القابلية للتطبيق. وسوف تتم دراسته بدراسة كل سمة يمكن اعتبارها تساهم في تشكيل بنية أية لغة، وبدراسة النتائج المنطقية المترتبة عن تثبيـــت تلـــك السمات بمساعدة التعريفات.

7- آفاق نظرية اللغة

إن نظرية اللغة، وهي تتفادى وجهة النظر المتعالية المهيمنة، وتبحث عن معرفـــة محايثة للغة من حيث هي بنية خاصة لا تنبني إلا على نفسها (الفصل 1)، وتبحث عن ثبات داخل اللغة نفسها وليس خارجها (الفصل 2)، تبدأ بتحديد نطاق موضـــوعها. وهذا التحديد ضروري، لكنه إجراء مؤقت فقط، ولا يترتب عنه أي تضييق من مجال الرؤية، ولا استبعاد أي عامل جوهري لهذا المجمل الذي هو اللغة. لا يتعلـــق الأمـــر سوى بتقسيم للصعاب وتدرج للتفكير من البسيط إلى المعقد، تمشيا مـــع القاعـــدتين الثانية والثالثة عند ديكارت[1]. إن تحديدنا هذا ينتج فقط عن الحاجة إلى التمييز مـــن أجل المقارنة، وعن مبدأ التحليل الذي لا غنى عنه (الفصل 4).

---

(1) المبدأ الأول عند ديكارت هو "ألا أقبل شيئا ما على أنه حق، ما لم أعرف يقينـــا أنـــه كذلك"، والمبدأ الثاني هو "أن أقسم كل واحدة من المعضلات الـــتي ســـأختبرها، إلى أجزاء قدر المستطاع.." والثالث هو "أن أسير أفكاري بنظام، بادئا بأبســـط الأمـــور وأسهلها معرفة.." والرابع والأخير هو "أن أعمل في كل الأحوال مـــن الإحصـــاءات الكاملة والمراجعات الشاملة ما يجعلني على ثقة من أنني لم أغفـــل شـــيئا." (ينظـــر. ديكارت، رينيه. مقال في المنهج. تر. الخضيري محمود محمد. دار الكتاب العربـــي للطباعة والنشر، القاهرة، ط 2، 1968. ص. 131-132). (م)

يمكن اعتبار هذا التحديد مبررا إذا كان يسمح في ما بعد بتوسيع للمنظور خال من التناقض وشامل، من خلال إسقاط البنية المكتشفة على الظواهر المحيطة بها، بحيث يتم شرح واف لتلك الظواهر على ضوء البنية نفسها؛ وهذا يعني أنه، بعد التحليل، إذا أمكن اعتبار المجمل الكلي، اللغة في الحياة وفي الواقع اليومي، تقبل أن ننظر إليها مرة أخرى تركيبيا وفي مجملها، فهذه المرة، ليس كمجرد تراكم "يفرضه الواقع"[1]، وإنما ككل منتظم حول مبدأ رئيسي. فإذا نجح ذلك يمكن اعتبار نظرية اللغة ناجحة. ويتمثل الاختبار في فحص الاتساع الذي تستوفي فيه نظرية اللغة مبدأ الإمبريقية مع اشتراطه للوصف الشامل. ويجب أن يتم الاختبار باستخراج كل النتائج العامة من المبدأ البنيوي الذي اخترناه.

على أساس هذا المبدأ تسمح النظرية بتوسيع الرؤية. ويتوقف الشكل الذي يتخذه هذا المبدأ في الواقع الملموس على نوع المواضيع التي نسعى إلى أخذها في الحسبان. إننا نختار أن ننطلق من مقدمات البحوث اللسانية السابقة، ونبني أولا نظريتنا انطلاقا مما يسمى باللغة "الطبيعية"، ومنها وحدها، كنقطة انطلاق لنظرية اللغة. وانطلاقا من هذا المنظور الأول، يتم توسيع الدوائر إلى غاية استخراج آخر النتائج. وعلينا بعد ذلك أن نتعامل مع رؤى أكثر اتساعا والتي من خلالها، تعود جوانب الكلام البشري التي تم استبعادها من التناول الأول ويتم إدراجها لتجد مكانا لها في الكيان الجديد.

8- نسق التعريفات

تتمثل المهمة الرئيسية لنظرية اللغة في أن توضح - عن طريق التراجع إلى الخلف قدر الإمكان - المقدمات الخاصة باللسانيات، ولهذا الغرض تضع نسقا من التعريفات. ويجب أن نشترط على نظرية اللغة أن تحترس قدر الإمكان من أية ميتافيزيقا، بمعنى أن مقدماتها الضمنية يجب أن تكون بأقل عدد ممكن. ويجب أن تكون مفاهيمها معرفة، ويجب أن تقوم التعريفات، إلى أبعد حد ممكن، هي

(1) تستعمل الترجمة الإنجليزية العبارة اللاتينية de facto أما الترجمة الفرنسية فتعوضها بعبارة فرنسية «de fait» للدلالة على ما يفرضه واقع الحال، وهو المقصود هنا. (م)

الأخرى على مفاهيم معرفة. فالهدف على المستوى العملي هو تقديم أكثر ما يمكن من التعريفات، وإدخال التعريفات التي تصلح كمقدمات قبل التعريفات التي تتقدمها.

يستحسن أن نعطي للتعريفات التي تصلح كمقدمات لتعريفات أخرى، والتي تتقدمها تعريفات هي الأخرى، صبغة تكون **صورية** خالصة وفي الوقت نفسه واضحة. وهي تختلف عن التعريفات **الواقعية** التي سعت اللسانيات إلى الآن لصياغتها، كلما اهتمت بوضع أية تعريفات. في التعريفات الصورية للنظرية لا يتعلق الأمر بالاستغراق التام للطبيعة المفهومية للمواضيع، ولا ضبط ما صدقاتها على جميع الأصعدة، وإنما بتثبيتها بالنسبة لمواضيع أخرى هي أيضا معرفة أو يسلم بأنها أساسية.

بالإضافة إلى التعريفات الصورية يكون أحيانا من الضروري، أثناء الوصف اللساني، أن نقوم بإدخال تعريفات **إجرائية** ليس لها سوى دور مؤقت. يتعلق الأمر من جهة بتعريفات سوف تتحول في مرحلة أكثر تقدما إلى تعريفات صورية، ومن جهة أخرى، تعريفات إجرائية خالصة لا تدخل مفاهيمها[1] المعرفة في نسق التعريفات الصورية.

يبدو أن هذه الطريقة في توسيع التعريفات سوف تساهم في تحرير نظرية اللغة من الأكسيومات الخاصة (الفصل 5). وبالفعل، يبدو لنا أنه في كل العلوم، يسمح استعمال الإستراتيجية المناسبة للتعريفات بالتقليل من عدد الأكسيومات، وأحيانا تقليص عددها إلى الصفر. إن محاولة جادة للتخلص من المقدمات الضمنية تؤدي إلى استبدال المسلمات، في بعض الأحيان بتعريفات، وفي بعضها الآخر بعبارات شرطية، يتم التسليم بها نظريا، بحيث يتم شطب المسلمات من الجهاز المفاهيمي. ويبدو أيضا من الممكن في أغلب الأحيان، استبدال المسلمات الوجودية الخالصة بمبرهنات ذات شكل شرطي.

---

(1) يستعمل النص الفرنسي عبارة les concepts définis وتستعمل الترجمة الإنجليزية definienda. وهو ما عبرنا عنه بكلمة مفاهيم. (م)

9- مبدأ التحليل

طالما أن النظرية اللسانية تنطلق من النص باعتباره معطى، وتسعى إلى بيان الطريق من أجل وصفه وصفا خال من التناقض وشامل، من خلال التحليل - الانتقال الاستنباطي من الطبقة إلى المكونات ومكونات المكونات (الفصلان 4 و6) - يجب على المستويات الأعمق لنسق تعريفات نظرية اللغة (الفصل 8) أن تعالج مبدأ هذا التحليل. عليها أن تحدد طبيعة التحليل والمفاهيم التي تدخل فيه. وهذه المستويات العميقة من نسق التعريفات سوف تكون أول ما نصادفه عندما نبدأ التفكير في أية صيغة للتطور يتوجب على نظرية اللغة أن تختارها لكي تنجح في مهمتها.

انطلاقا من خاصية الملاءمة (أي، انطلاقا من الشروط الثلاثة التي تدخل في مبدأ الإمبريقية) فإن اختيار قاعدة التحليل سيختلف من نص إلى آخر. ولذلك لا يمكن اعتبار هذا الاختيار مبدأ كليا وإنما فقط نتعامل معه بواسطة حساب عام يأخذ بعين الاعتبار كل الإمكانيات القابلة للتصور. أما المبدأ الكلي هنا فهو مبدأ التحليل نفسه الذي سنخصه بالاهتمام الآن.

لكن على هذا المبدأ أن يستوفي شروط مبدأ الإمبريقية، وعلى وجه التحديد شرط الوصف الشامل الذي يكتسي هنا أهمية عملية. ويجب أن نتصرف بحيث تكون نتيجة التحليل شاملة (بالمعنى الأوسع للمصطلح)، وألا ندخل في التحليل بصورة مسبقة أي منهج يمنعنا من تسجيل العوامل التي قد يتضح، من خلال تحليل آخر، أنها تنتمي إلى الموضوع الذي تدرسه اللسانيات. ويمكننا التعبير عن ذلك بقولنا، يجب أن يكون مبدأ التحليل مناسبا[1].

ربما تعتبر الواقعية الساذجة، أن التحليل يتمثل في مجرد تقطيع الموضوع المعطى إلى أجزاء، أي إلى مواضيع أخرى، ثم تقطيع هذه المواضيع أيضا إلى مواضيع أخرى جديدة، وهكذا دواليك. غير أنه في هذه الحالة أيضا، قد يكون على الواقعية الساذجة أن تختار من بين عدة سبل ممكنة للتقطيع. هكذا يمكننا التعرف

(1) adéquoit, adequate.

بسهولة بأن المهم ليس أن نقوم بتقطيع الموضوع إلى أجزاء وإنما بتوجيه التحليل بحيث يكون مناسبا للارتباطات المتبادلة[1] الموجودة بين تلك الأجزاء ويسمح لنا أيضا بالتعريف بها بصورة مناسبة. بهذا السبيل فقط يكون التحليل مناسبا، ووفقا للنظرية الميتافيزيقية للمعرفة، يمكن القول بأنه يعكس "طبيعة" الموضوع وأجزائه.

عندما نستخلص كل ما يترتب عن ذلك من نتائج، سوف نصل إلى نتيجة في منتهى الأهمية لفهم مبدأ التحليل: لا وجود للموضوع قيد الفحص ولا لأجزائه إلا بفضل تلك الارتباطات؛ ولا يمكن تعريف الموضوع المفحوص بأكمله سوى بمحصلتها الإجمالية، ولا يمكن تعريف واحد من أجزائه إلا بالارتباطات التي توجد بينه وبين الأجزاء الأخرى المنسقة[2]، بينه وبين الكل، وبينه وبين أجزائه من الدرجة التالية، وبين محصلة الارتباطات التي تقيمها هذه الأجزاء من الدرجة الثانية فيما بينها. وبعد أن تعرفنا على هذا، تصبح "مواضيع" الواقعية الساذجة، من وجهة نظرنا، مجرد تقاطعات لحُزم من تلك الترابطات؛ بمعنى أن تلك الترابطات وحدها تسمح بوصف المواضيع التي لا يمكن تعريفها علميا ولا فهمها إلا بهذا السبيل. إن الارتباطات التي تعتبرها الواقعية الساذجة ثانوية وتقتضي وجود المواضيع قبلها، تصبح من وجهة النظر هذه، أولية وسابقة على التقاطعات.

إن الاعتراف بأن الكل لا يتكون من أشياء بل من علاقات، وليست الخامة بل علاقاتها الداخلية والخارجية هي التي لها وجود علمي، بكل تأكيد، ليس أمرا جديدا في العلم، لكن يمكن أن يكون جديدا في العلم اللساني. والتسليم بأن المواضيع كأشياء تختلف عن حدود العلاقات هو بمثابة أكسيوم غير ضروري وهو بالنتيجة فرضية ميتافيزيقية يجب على العلم اللساني أن يتحرر منها.

صحيح أننا مع البحوث اللسانية الأخيرة نشهد توسعا يوشك على صياغة بعض الأفكار، التي إذا تمت دراستها بعمق، سوف تقودنا حتما إلى هذا التصور. فمنذ فردينان دي سوسير وفي كثير من الأحيان يتم التأكيد على وجود

(1) dépendances mutuelles, mutuel dependences.

(2) coordonées, coordinated.

ترابطات[1] بين بعض عناصر اللغة بحيث لا تستطيع اللغة أن تحتوي على واحد من تلك العناصر دون الآخر. وهذه الفكرة صحيحة بلا شك، حتى وإن تمت في غالب الأحيان المبالغة فيها، وجرى تطبيقها بصورة غير صحيحة. فكل شيء يشير إلى أن دي سوسير الذي كان يبحث عن "العلاقات"[2] في كل شيء، ويؤكد على أن اللغة شكل، وليست خامة، يعترف بأسبقية الارتباطات في اللغة.

عند هذا الحد من دراستنا، يجب أن نحترس من الوقوع في حلقة مفرغة. فإذا اعتبرنا، مثلا، أن الاسم والنعت، أو الصائت والصامت، يتطلب كل منها وجود الآخر، بحيث أن اللغة لا تستطيع أن تمتلك أسماء دون أن تكون لديها نعوت أيضا، ولا تستطيع أن تمتلك صائتات دون أن تكون لديها صوامت أيضا والعكس بالعكس – وهي قضايا[3]، نعتقد شخصيا، أنه يمكن وضعها كمبرهنات – فهذه العبارات يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة حسب التعريفات التي نختارها لمفاهيم الاسم والنعت والصائت والصامت.

إننا نجد أنفسنا في هذه المرحلة نقف في أرض وعرة؛ لكن الصعاب تزداد بسبب أمثلتنا، لكون حالات الترابط المتبادل، أو الترابطات التي اعتنينا بها إلى الآن، مستمدة من نسق اللغة وليس من إنجازها (الفصل 2)، ولأن هذا النوع من الارتباطات تحديدا، دون سواها، هو ما كنا نبحث عنه. إضافة إلى الترابطات يجب أن نتوقع وجود ارتباطات أحادية الجانب حيث يتطلب أحد الحدين وجود الآخر ولكن ليس العكس، وكذلك ارتباطات أكثر هشاشة حيث لا يتبادل الحد أي اقتضاء مسبق مع حد آخر، لكنهما مع ذلك يستطيعان الظهور معا (في الإنجاز أو في النسق)، مقابل الحدود غير المتوافقة.

بمجرد أن أدركنا وجود هذه الإمكانيات المختلفة، أصبح من المطلوب عمليا وبصورة ملحة أن نقيم المصطلحية الملائمة. وسوف ندرج مؤقتا مصطلحات

(1) interdépendances, interdependences.

(2) يستعمل محرر الترجمة الإنجليزية، والتي كما أشرنا سابقا، راجعها المؤلف، مصطلح علاقات بالفرنسية «rapports». (م)

(3) يستعمل المؤلف مصطلح قضية هنا بالمعنى المنطقي proposition، فهي تحتمل الصدق والكذب، كما يتبين في نهاية الفقرة. (م)

إجرائية للإمكانيات التي اعتمدناها هنا. فالارتباطات المتبادلة، التي يتطلب حداها كل منهما الآخر، سنقترح تسميتها **ترابطات**. والارتباطات أحادية الجانب، حيث أحد الحدين فقط يتطلب وجود الآخر ولكن ليس العكس، سنسميها **تعيينات**(1)، وفي الأخير الارتباطات الأكثر هشاشة حيث يوجد حدان في علاقة تبادلية دون أن يتطلب أي منهما الآخر، سنسميها **كوكبات**(2).

يمكننا منذ الآن أن نميز بين أنواع الارتباطات الثلاثة على أساس دخولها في **إنجاز** أو في **نسق**. وسنطلق اسم **التضامن**(3) على الترابط بين الحدود في الإنجاز، واسم **التكامل**(4) على الترابطات بين الحدود داخل النسق. وسنطلق على التعيين بين الحدود داخل الإنجاز اسم **الفرز**(5)، والتعيين بين الحدود داخل النسق سوف نسميه **تخصيصا**(6). وسنسمي الكوكبات في الإنجاز توفيقات(7) ونسميها **مستقلات**(8) داخل النسق.

إنه من المفيد عمليا أن يكون تحت تصرفنا ثلاث مجموعات من المصطلحات، الأولى للاستعمال عند الكلام عن الإنجاز والثانية للاستعمال عند الكلام عن النسق والثالثة تصلح للإنجاز وللنسق معا بدون تمييز. إذ توجد حالات حيث يمكن النظر إلى مجموعة الحدود نفسها باعتبارها إنجازا أو نسقا، وحيث يكون الفرق بين الإنجاز والنسق فقط في وجهة النظر. والنظرية نفسها مثال على ذلك: فيمكن أن نعتبر تراتبية التعريفات إنجازا بمجرد أن نضع فيها، كتابة أو قراءة، أول تعريف، ثم تعريف آخر، وهكذا دواليك. أو يمكن أن نعتبرها نسقا يفترض فيه أنه يدعم إنجازا

(1) déterminations, determinations.

(2) constellations.

(3) solidarité, slidarity.

(4) complémentarité, complementarity. من أمثلة التكامل العلاقة تلك الموجودة بين الاسم والنعت والعلاقة بين الصائت والصامت.
العلاقات بين الاسم والنعت، وبين الصائت والصامت، ستكون إذن أمثلة على التضامن.

(5) sélection, selection.

(6) spécification, specification.

(7) combinaisons, combinations.

(8) autonomies.

ممكنا. والدوال[1] التي توجد بين التعريفات هي تعيينات، طالما أن التعريفات التي نختارها لتكون سابقة على غيرها في إنجاز (أو نسق) التعريفات تكون مقتضاة من طرف تلك التي اخترناها لتتبعها بعد ذلك، لكن العكس غير صحيح. وإذا نظرنا إلى تراتبية التعريفات على أنها إنجاز، سوف توجد بين التعريفات دالة فرز؛ وعلى العكس من ذلك، إذا اعتبرناها نسقا فسوف توجد بين التعريفات دالة تخصيص.

بالنسبة لهذه الدراسة التي نهتم فيها بتحليل النص فإن الإنجاز هو ما سيشد انتباهنا وليس النسق. وإذا بحثنا عن التضامنات في بعض نصوص لغة بعينها سوف نجدها بسهولة. على سبيل المثال، في لغة ذات بنية مألوفة غالبا ما توجد دالة تضامن بين مورفيمات[2] مختلف الفئات ذات "الشكل النحوي"، بحيث يكون مورفيم إحدى فئات ذلك الشكل النحوي مصحوبا فيها ضرورة بمورفيم الفئة الأخرى، والعكس بالعكس. وهكذا فالاسم اللاتيني يشمل دائما مورفيم الحالة الإعرابية ومورفيم العدد ولا نصادف أبدا الواحد دون الآخر. غير أن حالات الفرز واضحة أكثر. فبعضها معروف منذ القديم تحت اسم العمل[3]، على الرغم من أن هذا المفهوم ما زال بدون تعريف. ويمكن أن توجد دالة فرز بين القضية وموضوعها[4]، فعلى سبيل المثال، بين الكلمة اللاتينية sine والأبلاتيف[5]،

---

(1) مصطلح fonction, function عند هيلمسلاف لا يقبل الترجمة العربية "وظيفة"، لأنه يستعمله بمعنى أقرب إلى الاستعمال الرياضي والمنطقي، ولذلك اقترحنا أن نترجمه بكلمة "دالة" ونجمعها على "دوال". (م)

(2) خلال هذا الكتاب سوف نقتصر في استعمال مصطلح مورفيمات على العناصر الإعرابية باعتبارها عناصر من المضمون.

(3) يستعمل النص الفرنسي مصطلح rection بينما يستعمل النص الإنجليزي مصطلح government وهو يشتق من المصطلح اللساني العربي الشائع "العامل". (م)

(4) يستعمل النص الفرنسي مصطلح régime النحوي بينما يستعمل النص الإنجليزي مصطلح object المكرس في المنطق وفي النحو، فاخترنا أن نترجمه بكلمة "موضوع" ذات الاستعمال المنطقي أيضا. (م)

(5) الأبلاتيف: حالة إعرابية في بعض اللغات مثل اللاتينية، تنتج عن عمل بعض الأدوات، مثل حروف الجر، تجعل الاسم أو الضمير أو النعت يحمل معنى الأداة أو معنى الانتقال من مكان ما. مثلما يحدثه حرف الجر "من". (م)

لأنsine تقتضي التواجد مع الأبلاتيف في النص، لكن العكس غير صحيح. وتوجد دالة توفيق في حالات أخرى مثلما في الكلمة اللاتينية ab والأبلاتيف، حيث يكون تواجدهما معا ممكنا لكنه غير ضروري. وإمكان التواجد معا يميزهما مثلا عن الدالة بين كلمة ad والأبلاتيف اللذين يقصى أحدهما الآخر. فلا يوجد تلازم ضروري بينab والأبلاتيف وهو ما نستنتجه من كون ab تعمل[1] كذلك عمل سابقة الفعل[2]. ومن وجهة نظر مختلفة، لها طابع شمولي وليست خاصة بنصوص لغة واحدة بعينها، يمكن أن توجد دالة تضامن بين حروف المعاني وموضوعها، على اعتبار أن موضوع حروف المعاني لا يمكن أن يوجد بدونها ولا هي (مثل sine) يمكن أن توجد بدون موضوعها.

لقد اهتمت اللسانيات التقليدية آليا بمثل هذه الارتباطات داخل النص فقط عندما تقع بين كلمتين أو عدة كلمات مختلفة وليس بداخل الكلمة الواحدة نفسها. وهذا يرتبط بتقسيم القواعد إلى صرف ونحو، الشيء الذي أكدت عليه اللسانيات التقليدية حتى منذ العهد اليوناني. وهو أمر سوف نتركه لأنه غير مناسب - وهذه المرة يصادف أن نتفق مع عدد من المدارس الحديثة. إن النتيجة المنطقية للتمسك بهذا التمييز هي أن - وبعض الدارسين يرغب في قبول هذه النتيجة - الصرف يقتصر على وصف الأنساق، ويقتصر التركيب على وصف الإنجازات. إنه لمن المفيد أن نتوصل إلى هذه النتائج لأنها تجعل المفارقة على الفور تبدو بديهية. ومنطقيا يمكننا أن نسجل ارتباطات الإنجاز في علم التركيب وليس في دراسة أقسام الكلام[3] أي بين كلمات الجملة الواحدة، ولكن ليس بداخل

---

(1) يستعمل المؤلف فعل fonctionner, function، بمعنى يشتغل أو يعمل عمل، وهو ينسجم مع المصطلح الذي اقترحه لوصف العلاقات بين عناصر النص، وترجمناه بكلمة "دالة". خاصة وأن اللغات الأوروبية تتيح الاشتقاق الفعلي المناسب لذلك. بينما نخشى في اللغة العربية من ترجمة الكلمة بـ "يدل" فتحدث خلطا جديدا في المصطلحات، ولذلك اخترنا أن نترجم المقصود من الكلمة الأصلية. (م)

(2) préverbe, preverb. سابقة الفعل، مقطع يأتي في بعض اللغات كسابقة للأفعال مثل حالات تصريف الأفعال المركبة. (م)

(3) logologie, logology.

الكلمة الواحدة ولا بين أجزائها. ويبدو أن الاهتمام بالعامل النحوي قد جاء من هنا.

لكن من السهل أن نرى، ولو في حدود المفاهيم المألوفة، أنه يوجد داخل الكلمة ارتباطات مماثلة لتلك التي توجد في الجمل وهي، بالقياس مع الفارق[1]، تقبل النوع نفسه من التحليل والوصف. فيمكن لبنية اللغة أن تكون بصورة تجعل ساقا[2] معينا يظهر مع لاحقة اشتقاقية أو بدونها. ففي هذه الشروط توجد إذن دالة فرز بين العناصر الاشتقاقية والساق. ومن وجهة نظر أكثر شمولا أو عمومية، توجد دائما، في هذه الحالة، دالة فرز ما دام العنصر الاشتقاقي يتطلب وجود الساق والعكس غير صحيح. إن مصطلحات اللسانيات التقليدية (الصرف) في نهاية المطاف، تنبني ضرورة على الفرز مثل مصطلحات "الجملة الرئيسية" و"الجملة التابعة"[3]. لقد أعطينا من قبل مثالا عن ذلك، يبين أن في نهاية الكلمة[4] وبين مكوناتها كذلك توجد ارتباطات من النوع الذي وصفناه. ولأنه من البديهي، في بعض الشروط البنيوية، أن نستطيع تعويض دالة التضامن بين المورفيمات الاسمية بدالة فرز أو توفيق. فالاسم مثلا يمكن أن يحتوي أو لا يحتوي على مورفيم مقارنة، بحيث أن مورفيمات المقارنة ليست متضامنة، على سبيل المثال، مع مورفيمات الحالات الإعرابية، كما هو الحال مع مورفيمات العدد، لكنها تقتضي تواجدها معها من طرف واحد فقط. لدينا هنا إذن دالة فرز. وتظهر دالة التوفيق بمجرد أن نتناول، مثلا، كل حالة إعرابية وكل عدد بمعزل عن الآخر، بدلا من أن ندرس، مثلما سبق أن فعلنا، العلاقة بين براديغم[5] الحالات الإعرابية في مجمله وبراديغم

---

(1) mutatis mutandis.

(2) يستعمل النص الفرنسي مصطلح thème ويستعمل النص الإنجليزي مصطلح word-stem التي يترجمها البعض بكلمة "ساق" لتمييزها عن الـ "جذر" root. فالجذر بعد أول زائدة تلحق به يتحول إلى ساق لاستقبال زوائد أخرى. (م)

(3) proposition subordonée, proposition principale, secondary clause, primary clause.

(4) يستعمل النص الفرنسي مصطلح désinence ويستعمل النص الإنجليزي تعبير the ending of the word. (م)

(5) paradigme, paradigm.

العدد في مجمله: فبين حالة إعرابية معينة، ولتكن حالة المفعول به[1] مثلا، وعـدد معين، الجمع مثلا، توجد دالة توفيق. ولا توجد دالة تضامن إلا بين البراديغمـات وهي مأخوذة في مجملها[2]. ويمكننا تفكيك المقطع اللفظي وفق المبدأ نفسه. ففـي بعض الشروط البنيوية، الشائعة جدا، يمكن التمييز بين جزء مركزي من المقطـع اللفظي (الصائت أو المصوت) وجزء هامشي (الصامت أو لا مصوت)، بفضـل كون الجزء الهامشي يتطلب التواجد النصي للجزء المركزي والعكس غير صحيح. وهذه أيضا دالة فرز. وهذا المبدأ هو بالفعل أساس تعريف الصوامت والصـوائت، وهو تعريف سقط منذ زمن بعيد من الاستعمال في المؤلفات العالمـة، ولكنـه في اعتقادي، يواصل حياته بصورة ما في المدارس الابتدائية وهو موروث بدون شك عن العهد اليوناني.

لعله يتوجب علينا أن نعتبر من المؤكد قبول النص وأي من أجزائه التحليـل إلى أجزاء معرفة بارتباطات من النوع الذي ناقشناه. وبالنتيجة يجب أن يتمثل مبدأ التحليل في التعرف على هذه الارتباطات. فالأجزاء التي يؤدي إليهـا التحليـل لا يمكن اعتبارها سوى نقاط تقاطع حزمات من الارتباطات. ولا يمكن إذن أن نباشر التحليل قبل وصف هذه الارتباطات وإرجاعها إلى أصناف رئيسية ما دام علينا أن نختار قاعدة التحليل، في كل حالة بعينها، وفقا لعلاقات مميـزة، ولا نسـتطيع أن نقرر ذلك إلا بشرط أن نبين ما هي العلاقات التي علينا وصفها ليكون الوصـف شاملا.

10- شكل التحليل

يتمثل التحليل إذاً في تسجيل ارتباطات معينة بين بعـض الأطـراف الـتي نسميها، تمشيا مع الاستعمال المكرس، أقسام النص، والتي تكون موجودة علـى وجه التحديد بفضل تلك الارتباطات وفقط بفضلها. أما تسمية هذه الأطـراف

(1) accusatif, accusative.

(2) يستعمل النص الإنجليزي العبارة الفرنسية en bloc بينما يستعمل النص الفرنسي عبارة dans leur ensemble. (م)

بالأجزاء وتسمية هذه الطريقة تقسيما، أو تحليلا، فذلك يستند على وجود ارتباطات من نوع خاص بين هذه الأطراف وبين المجمل (يعني النص) الذي يقال إنها **تدخل فيه**؛ وهي ارتباطات من مهمة التحليل أن يسجلها. والعامل الخاص الذي يتميز به الارتباط بين الكل والأجزاء، والذي يجعله يختلف عن الارتباطات بين المجمل وما يماثله، ويجعل من الممكن رؤية المواضيع المكتشفة (الأجزاء) على أنها داخلة في المجمل (يعني النص) وليست خارجه، هو على ما يبدو تماسك[1] الارتباط: كل الأجزاء المنسقة الناتجة عن تحليل واحد للمجمل تتوقف بصورة منسجمة على هذا المجمل. وهذا التماسك يطبع كذلك الارتباط بين الأجزاء؛ فمثلا عندما نحلل نصا فهو في مرحلة معينة، يُنتج عبارات، وإذا وجدنا نوعين من العبارات (يعرفهما ارتباط خاص بينهما) - الجملة الرئيسية والجملة التابعة، سوف نجد أنفسنا - وما دمنا لا نجري تحليلا أبعد من ذلك - أمام الارتباط نفسه بين الجملة الرئيسية والجملة التابعة المرتبطة بها حيثما تكون. والأمر نفسه بين الساق والعنصر الاشتقاقي، أو بين الجزء المركزي في المقطع اللفظي والجزء الهامشي، وكذلك في جميع الحالات الأخرى.

سوف نعتمد على هذا المعيار من أجل تعريف يهدف إلى إقامة التحليل والمحافظة عليه في اتجاه منهجي وواضح. ويمكننا إذن تعريف **التحليل** صوريا بأنه وصف الموضوع من خلال الارتباطات المنسجمة لمواضيع أخرى معه وارتباطاتها فيما بينها. وسوف نطلق اسم **الطبقة**[2] على الموضوع الخاضع للتحليل، واسم **مكونات**[3] الطبقة على المواضيع التي نسجلها بواسطة تحليل واحد على أنها مرتبطة بتماسك مع طبقتها وفيما بينها.

في هذه العينة المصغرة لنسق التعريفات التي تتخذها نظرية اللغة، يتطلب تعريفُ المكونة تعريفَ الطبقة، وتعريفُ الطبقة يتطلب تعريفَ التحليل. ولا يتطلب تعريف التحليل سوى بعض الحدود أو المفاهيم التي ليست هي نفسها معرفة في

---

(1) homogénéité, uniformity.

(2) classe, class.

(3) composantes, components.

نسق التعريفات الخاص بالنظرية، بل نضعها من قبيل اللا- معرفات: **الوصف، الموضوع، الارتباط، التماسك**.

سنطلق على طبقة الطبقات اسم **التراتبية**[1]، ونحن نعرف أنه علينا التمييز بين نوعين من التراتبيات: الإنجازات والأنساق. وعلينا الاقتراب من الاستعمال الجاري بتبني تسميات خاصة بالطبقة والمكونة، وفقا لكوننا نعتبرها موجودة في الإنجاز أو في النسق. ففي الإنجاز اللساني سوف نطلق على الطبقات[2] اسم **السلاسل**[3]، ونطلق على المكونات اسم **الأجزاء**[4]. وفي النسق اللساني، سوف نطلق على الطبقات اسم **البراديغمات**[5] ونسمي مكوناتها **أعضاء**[6]. وتبعا للتمييز بين الأجزاء والأعضاء، وعندما يكون التدقيق مفيدا، يمكن أن نطلق على تحليل الإنجاز اسم **التقسيم**[7] وعلى تحليل النسق اسم **التمفصل**[8].

تتمثل المهمة الأولى للتحليل في إجراء تقسيم للإنجاز النصي. فالنص سلسلة وكل الأقسام (مثل العبارات، الكلمات، المقاطع اللفظية، الخ) هي كذلك سلاسل باستثناء بعض الأقسام التي لا تقبل الاختزال ولا يمكن إخضاعها للتحليل.

يمنعنا شرط الشمول من أن نتوقف فقط عند التقسيم الأول للنص؛ لكن الأقسام التي ينتجها هذا التقسيم هي بدورها يجب تقسيمها، وهكذا إلى غاية استنفاد التقسيم. لقد عرفنا التحليل، بصورة لا تبين إذا كان بسيطا أو متصلا؛ إن التحليل (وكذلك التقسيم) بهذا التعريف يمكن أن يحتوي على تحليل واحد أو اثنين

---

(1) hiérarchie, hierarchy.

(2) في شكلهما الأخير والأعم لهذين التعريفين، سوف نستبدل كلمة لسانيات بكلمة سيميائيات من أجل التمييز بين اللغة والسيميائية. انظر ص 106-110. [في النص الإنجليزي] (م)

(3) chaînes, chains.

(4) parties, parts. في النص الفرنسي هامش غير موجود في النص الإنجليزي يقترح لمصطلح parts ترجمة "حلقات" chaînons. (م)

(5) paradigmes, paradigms.

(6) membres, members.

(7) division, partiton.

(8) articulation.

أو أكثر. فالتحليل (أو التقسيم) "مفهوم مطاط"[1]. زيادة على ذلك نستطيع الآن أن نعتبر وصف الموضوع المعطى (يعني النص) لا يتم استنفاده بواسطة تقسيم متصل (وشامل في ذاته) انطلاقا من قاعدة تحليل واحدة، بل نستطيع مواصلة الوصف (يعني إمكانية تسجيل ارتباطات جديدة) من خلال تقسيمات أخرى نقوم بها على أساس قواعد أخرى للتحليل. في حالات كهذه سوف نتحدث عن **مركب تحليلات**[2] (**مركب تقسيمات**[3])، بمعنى طبقة من التحليلات (التقسيمات) تتكون من الطبقة (أو السلسلة) الوحيدة نفسها.

إذن، سيتخذ تحليل النص في مجمله شكل طريقة تتكون من تقسيم متصل أو مركب تقسيمات، كل عملية مفردة فيه تتمثل في تقسيم أدنى بسيط. وفي هذه الطريقة كل عملية تكون العمليات السابقة مقدمة[4] لها وستكون هي مقدمة للعمليات اللاحقة. والشيء نفسه إذا كانت العملية مركب تقسيمات: كل تقسيم يصل إلى نهايته يكون مقدمة لتقسيمات أخرى، و/ أو هو بدوره تتقدمه تقسيمات أخرى. أما الدالة الموجودة بين مكونات الطريقة فهي تعيين، بحيث أن المكونات التالية تقتضي دائما المكونات السابقة، لكن العكس غير صحيح. تماما مثل التعيين بين التعريفات (الفصل 9). ويمكن اعتبار التعيين بين الإجراءات إما فرزا أو تخصيصا. وسوف نطلق على مثل هذا المجمل من الإجراءات اسم **الاستنباط**[5]، ونعرف الاستنباط صوريا بأنه تحليل متصل أو مركب تحليلات تربط بين التحليلات الداخلة فيه دالة تعيين.

إن الاستنباط إذن فئة خاصة من الإجراءات بينما الاستقراء فئة أخرى خاصة من الإجراءات. ولنقترح تعريف **الإجراء** كوصف يتفق مع مبدأ الإمبريقية،

---

(1) اختار النص الفرنسي كلمة dépliant واختار النص الإنجليزي عبارة " accordion concept" واقترحنا عبارة "مفهوم مطاط". (م)

(2) complexe d'analyses, analysis complex.

(3) complexe de divisions, partition complex.

(4) يستعمل النص الفرنسي فعل présupposer للتعبير عن كون العملية الأولى من حيث هي كذلك ضرورية للعملية اللاحقة عليها، ولنقل التعبير نفسه يستعمل النص الإنجليزي فعل to premise أي تلعب دور المقدمة – بالمعنى المنطقي – ولذلك فضلنا مصطلح مقدمة. (م)

(5) déduction, deduction.

ونعرف **الطريقة** بأنها طبقة من الإجراءات لها علاقة تعيين تبادلي. إن مثل هذه التعريفات تجعل من الإجراء ومن الطريقة مفاهيم مطاطة (مثل **التحليل** المذكور أعلاه). إذن من بين ما يمكن للطريقة، من جهة، أن تتكون من تحليلات وأن تكون استنباطا أو، من الجهة الأخرى، تتكون من تركيبات وتكون استقراء. نقصد **بالتركيب** وصف الموضوع باعتباره مكونا في طبقة (وحينئذ يصبح التركيب، مثل معاكسه، التحليل، مفهوما مطاطا)، ونقصد **بالاستنباط** تركيبا مستمرا تربط بين التراكيب الموجودة فيه دالة تعيين. وإذا كانت الطريقة المستعملة تحتوي في الوقت نفسه على تحليلات وتراكيب، فإن العلاقة الموجود بين التحليل والتركيب ستكون دائما تعيينا يحتل فيه التركيب مكان المقدمة أمام التحليل، والعكس غير صحيح. وهذه مجرد نتيجة لكون المعطى المباشر هو مجمل غير محلل (أي النص، الفصل 4). ويترتب على ذلك أن الطريقة الاستقرائية الخالصة (والتي تحتوي بالضرورة على استنباطات ضمنية) لا يمكنها أو تستوفي مبدأ الإمبريقية في طلبه للوصف الشامل. يوجد إذن مبرر صوري للمنهج الاستنباطي وقد وضعناه في الفصل 4. فالمنهج الاستنباطي، لهذا السبب، لا يمنع من اختراق التراتبية بعد ذلك في الاتجاه المعاكس، وهو ما لا يأتي بنتائج جديدة، لكن يعطينا زاوية نظر جديدة يمكن في بعض الأحيان أن نتبناها من أجل النتائج نفسها.

لم نجد عند هذه النقطة أية أسباب حقيقية لتغيير مصطلحية تفرض نفسها في اللسانيات. والأساس الصوري من الحدود والمفاهيم التي اقترحناها يمكنها بكل سهولة أن تقيم جسرا مع الإبستيمولوجيا المستعملة. ليس في تعريفاتنا ما يضاد أو يمنع استعمال كلمة الاستنباط بمعنى "الاستنتاج المنطقي". ويبدو لنا من الممكن أن نعتبر القضايا، التي تترتب على أخرى، متولدة عنها عن طريق التحليل[1]: في كل مستوى من الطريقة، تكون النتائج المستنبطة مواضيع يتوقف بعضها على بعض بصورة منسجمة، كما تتوقف على المقدمات. ومن المؤكد أن يتعارض هذا بشدة مع الأفكار المكرسة حول مفهوم التحليل. لكننا تعمدنا استعمال التعريفات الصورية لنحتمي من أية مسلمات حول جوهر الموضوع؛ ولذلك لم نضع أية

(1) سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل 18.

مسلمة حول طبيعة أو جوهر التحليل بعد ما هو موجود في التعريف. وإذا كان مصطلح الاستقراء يستعمل للإشارة إلى نوع خاص من الاستدلال المنطقي يسمح بالانتقال من بعض القضايا إلى أخرى – وهو ما يجعل منه حسب المصطلحية المنطقية، نوعا من الاستنباط – فإن مصطلح الاستقراء الغامض أصبح مستعملا بمعنى مختلف تماما عما نقصده نحن. ولكن طريقة التعريف التي اتبعناها تمنع هذا الغموض من إزعاج القارئ.

لقد استعملنا، إلى حد الآن، مصطلحات **المكونة والجزء والعضو**، باعتبارها متعارضة، على التوالي، مع **الطبقة والسلسلة البراديغم**. لكننا نستعمل المكونة والجزء والعضو فقط لنتائج التحليل البسيط (انظر تعريف مصطلح المكونة أعلاه). أما في التحليل المستمر فسوف نتحدث عن **المشتقات**[1]. إذن التراتبية هي طبقة لها مشتقاتها. لنتخيل تحليلا نصيا يعطي، في مرحلة ما، مجموعات من المقاطع اللفظية، يتم تحليلها بعد ذلك إلى مقاطع لفظية، وهذه بدورها تحلل إلى أجزاء مقاطع لفظية. ففي مثل هذا المقام، ستكون المقاطع اللفظية مشتقات لمجموعات المقاطع اللفظية، وستكون أجزاء المقاطع اللفظية مشتقات لكل من مجموعات المقاطع اللفظية، والمقاطع اللفظية. من الجهة الأخرى ستكون أجزاء المقاطع اللفظية مكونات (أجزاء) للمقاطع اللفظية، وليس لمجموعات المقاطع اللفظية؛ وتكون المقاطع اللفظية مكونات (أجزاء) لمجموعات المقاطع اللفظية، لكنها لن تكون مكونات غيرها من نتائج التحليل. ولكي نترجم هذا إلى تعريفات نقول: نقصد **بمشتقات** الطبقة مكوناتها ومكونات مكوناتها داخل الاستنباط نفسه. ونضيف إلى هذا أنه يقال عن طبقة أنها **تشمل** مشتقاتها وأن المشتقات **تدخل في** طبقتها. ونقصد **بدرجة** المشتقات عدد الطبقات التي من خلالها تكون المشتقات متوقفة على طبقتها المشتركة الأدنى؛ فإذا كان العدد صفرا تُعتبر المشتقات من الدرجة الأولى، وإذا كان العدد 1، ستكون المشتقات من الدرجة الثانية، وهكذا دواليك. في المثال السابق حيث تصورنا مجموعات المقاطع اللفظية محللة إلى مقاطع لفظية، وهذه إلى أجزاء من المقاطع اللفظية، ستكون المقاطع اللفظية إذن مشتقات من

(1) dérivés, derivates.

الدرجات الأولى لمجموعات المقاطع اللفظية، بينما تكون أجزاء المقاطع اللفظية مشتقات من الدرجة الأولى للمقاطع اللفظية ومشتقات من الدرجة الثانية لمجموعات المقاطع اللفظية. إذن، إن المصطلحين **مشتقة من الدرجة** الأولى **ومكونة** هما بالنتيجة مصطلحان متساويان.

11- الدوال

سوف نطلق على الارتباط الذي يستوفي شروط التحليل اسم **الدالة**[1]. وهكذا نقول توجد دالة بين الطبقة ومكوناتها (بين السلسلة وأجزائها، بين البراديغم وأعضائه)، كما توجد دالة تعاضدية بين المكونات (أجزاء وأعضاء). وسوف نطلق اسم **وظيف**[2] الدالة على الأطراف التي توجد هذه الدالة بينها، ونقصد بالوظيف موضوعا له دالة بالنسبة لمواضيع أخرى. ويقال عن الوظيف أنه **يعقد**[3] دالته. وينتج عن التعريفات أنه يمكن للدالة أن تكون وظيفا، ما دام من الممكن أن توجد الدالة بين الدوال. وهكذا توجد دالة بين الدالة التي تعقدها الأجزاء فيما بينها والدالة المعقودة بين السلسلة وأجزائها. ونسمي الوظيف الذي ليس دالة **مقدارا**[4]. وفي الحالة التي سبق أن تطرقنا لها، ستكون مجموعات المقاطع اللفظية والمقاطع اللفظية وأجزاء المقاطع اللفظية مقادير.

لقد تبنينا هنا مصطلح دالة بمعنى يتموقع في منتصف الطريق بين معناه المنطقي الرياضي ومعناه الأصلي (هذا الأخير الذي لعب دورا هاما في العلوم، بما فيها العلم اللساني) وهو أقرب إلى المعنى الأول لكنه لا يتطابق معه. ونحن في حاجة بالتحديد

---

(1) fonction, function. نؤكد على ترجمتنا لهذا المصطلح بكلمة دالة بدلا من وظيفة التي كثيرا ما تستعمل خطأ في هذا المقام عند ترجمة كتابات هيلمسلاف، فهذه الترجمة تنسجم أكثر مع نظرية تتحدث عن الحساب والبناء النسقي والبرهنة الاستنباطية. (م)

(2) fonctif, functive. ترجمنا هذا المصطلح بكلمة وظيف (ج. وظيفون) لأننا نتصور الطابع الوظيفي الذي يكتسيه هذا العنصر داخل الدالة، ولم نستعمل كلمة "دال" مثلا لأنها استهلكت وتشبعت بحمولة دلالية أخرى في اللسانيات البنيوية. (م)

(3) contracter, contracte.

(4) grandeur, entity.

إلى مثل هذا المفهوم الوسيط في اللسانيات. فيجب القول أن للمقدار بداخل النص أو النسق دوال معينة، وبذلك نفكر أولا بمجاورة الاستعمال المنطقي الرياضي، إذ أن المقدار له ارتباطات مع مقادير أخرى، بحيث تتقدم بعض المقادير على مقادير أخرى، ونفكر ثانيا بمجاورة المعنى الأصلي للمصطلح، لأن المقدار يشتغل بصورة محددة، ويؤدي دورا محددا، ويحتل "موقعا" محددا داخل السلسلة. بعبارة أخرى، يمكننا القول أن المعنى الأصلي لكلمة دالة هو تعريفها "الحقيقي"، الذي نتجنب توضيحه وإدخاله في نسق التعريفات، لأنه يقوم على مقدمات أكثر من التعريف الصوري المعطى والذي يختزل فيه.

إننا بإدراج مصطلح الدالة التقني، نرغب في تجنب الغموض الموجود في الاستعمال التقليدي المكرس في العلم، حيث يشير إلى الارتباط بين طرفين وكذلك إلى واحد من ذينك الطرفين أو هما معا، وهذا الأخير كما في حالة قولنا أن أحد الطرفين هو "دالة" للطرف الآخر. ولكي نتفادى هذا الغموض استعملنا المصطلح التقني وظيف وتجنبنا القول، كما يحدث عند إدراج التعبير الشائع، أن الوظيف هو "دالة" للوظيف الآخر، مفضلين هذه الصياغة: الوظيف **له**[1] **دالة بالنسبة** للوظيف الآخر. والغموض الذي نجده هنا في الاستعمال التقليدي لكلمة دالة، يلاحظ غالبا في المصطلحات التي تشير، ضمن المصطلحية التقليدية، إلى نوع خاص من الدوال؛ مثلا عندما تعني كلمة عمل في الوقت نفسه **العمل** و**العامل**[2]. والغموض نفسه يظهر في كلمة **اقتضاء**[3] حين تعني **التسليم** و**المسلمة**[4] معا، وهي كلمة يمكن استعمالها للإشارة إلى دالة وإلى وظيف معا. يختبئ هذا الغموض في المفاهيم خلف التعريف "الواقعي" لأنواع الدوال (الفصل 9)[5]، وبسبب هذا الغموض بالذات ليس من المناسب استعماله في التعريفات الصورية. هناك مثال آخر على هذا

---

(1) a une fonction par rapport à, has a function to.

(2) lorsque régime signifie à la fois rectio et regimen هذه العبارة غير موجودة في النص الإنجليزي. (م)

(3) présupposition, presupposition.

(4) postulation and postulate عبارة غير موجودة في النص الفرنسي. (م)

(5) لا توجد هذه الإحالة في النص الإنجليزي. (م)

الغموض، في كلمة دلالة[1]، فهي تستعمل في الوقت نفسه للإشارة إلى عملية التعيين وإلى ما يتم تعيينه[2]؛ (يجب القول، بالمناسبة، أنها غير واضحة من جهات أخرى أيضا).

نستطيع الآن أن نعطي نظرة نسقية حول مختلف أنواع الدوال التي نتوقع أننا سنحتاجها في نظرية اللغة، ونقدم في الوقت نفسه تعريفات صورية للدوال التي قمنا بمناقشتها.

نقصد **بالثابت**[3] وظيفا يكون حضوره شرطا ضروريا لحضور الوظيف الذي لديه معه دالة. ونقصد **بالمتغير**[4]، على العكس من ذلك، وظيفا لا يكون حضوره شرطا ضروريا لحضور الوظيف الذي لديه معه دالة. إن هذه التعريفات تستند على مفاهيم غير خصوصية وغير قابلة للتعريف (**الحضور، الضرورة، الشرط**) وكذلك على تعريفي الدالة والوظيف.

على هذا الأساس نستطيع تعريف **الترابط المتبادل** بأنه دالة بين ثابتين، وتعريف **التعيين** بأنه دالة بين ثابت ومتغير، و**الكوكبة** دالة بين متغيرين.

قد يكون من المفيد في بعض الأحيان أن نستعمل تسمية مشتركة بين الترابط المتبادل والتعيين (الدالتان اللتان يكون فيهما على الأقل أحد الوظيفين ثابت): سوف نسمي كلا منهما **تماسكا**[5]. كما يمكن أن نستعمل تسمية مشتركة، في بعض المقامات، بين **الترابط المتبادل والكوكبة** (الدالتان اللتان لهما نوع واحد من الوظيفين، فالترابط المتبادل يكون بين ثابتين والكوكبة تكون بين متغيرين): سوف نسمي كلا منها دالة **تبادلية**[6]، وهو مصطلح يفرض نفسه بصورة طبيعية لأنهما دالتان، على النقيض من دالة التعيين، ليس فيهما "توجيه" ثابت.

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح signification بينما يستعمل النص الإنجليزي مصطلح meaning فاخترنا ترجمته إلى "دلالة". (م)

(2) يستعمل النص الإنجليزي designation, designatum والنص الفرنسي désignation, désigné. (م)

(3) constante, constant.

(4) variable.

(5) cohésion, cohesion.

(6) réciprocités, reciprocities.

على أساس هذا "التوجيه" الثابت للتعيين (أي على أساس تمايز الوظيفين فيه)، علينا أن نميز بين اسمي وظيفيه (الفرز أو التخصيص). سوف نطلق اسم الوظيف **المحدد** (**المفروز** أو **المخصص**) على الوظيف الثابت في التعيين، واسم الوظيف **القائم بالتحديد** (**الفارز** أو **الخاص**) على الوظيف المتغير في التعيين. والوظيف الذي يكون حضوره شرطا ضروريا لحضور وظيف آخر في التعيين يسمى **محددا** (**مفروزا** أو **مخصوصا**) من طرفه، والوظيف الذي ليس حضوره شرطا ضروريا لحضور وظيف آخر يقال أنه **يحدد** (**يفرز** أو **يخصص**) هذا الأخير. وفي المقابل فإن الوظيفين اللذين يعقدان تبادلا يمكن تسميتهما بنفس الطريقة: سنطلق اسم **المترابطين** (**المتضامنين، المتكاملين**) على الوظيفين اللذين يعقدان **ترابطا** (**تضامنا، تكاملا**)، واسم **الكوكبيين** (**الموفقين، المستقلين**) على الوظيفين اللذين يعقدان **كوكبة** (**توفيقا، استقلالا**)، وعلى الوظيفين اللذي يعقدان **تبادلا** اسم **المتبادلين** وعلى اللذين يعقدان **تماسكا** نطلق اسم **المنسجمين**.

لقد قمنا بصياغة تعريفات الأنواع الثلاثة من الدوال بمراعاة الحالة التي تكون فيها الدوال منعقدة من طرف وظيفين اثنين فقط. ويمكن أن نتوقع لكل من تلك الدوال الثلاث أن تنعقد من طرف أكثر من وظيفين اثنين. لكن يمكن النظر إلى هذه الدوال **التعددية** على أنها دوال بين دوال **زوجية** ذات وظيفين.

هناك تمييز آخر هام بالنسبة لنظرية اللغة وهو الذي يوجد بين الدالة "و...و" أو دالة "الوصل"، والدالة "إما... إما" أو دالة "الفصل". فعليها يستند التمييز بين الإنجاز والنسق: فيوجد في الإنجاز، في النص، علاقة و..و، علاقة الوصل، أو التعايش بين الوظيفين الذين يدخلون فيه. وفي النسق توجد العلاقة إما...إما، علاقة الفصل، أو التناوب بين الوظيفين الذين يدخلون فيه. لنأخذ المثال (الكتابي) التالي[1]:

p e t

m a n

(1) يستعمل النص الفرنسي مثالا مختلفا: rat, mis، ويستعمل محرر الطبعة الإسبانية: cal, som. على ما يبدو لأن كل هذه الأمثلة تنقل الفكرة نفسها بالقدر نفسه من الوضوح. (م)

إذا قمنا بتبديل p وm، e وa، t وn، على التوالي، سوف نحصل على كلمات مختلفة وهي: pet, pen, pat, pan, met, men, mat, man. هذه المقادير هي سلاسل تدخل [53] في الإنجاز اللساني (النص)؛ وعندما نأخذ p وm، e وa، t وn، مثنى مثنى فهي تشكل، على العكس من ذلك، براديغمات تدخل في النسق اللساني. فيوجد في pet وصل، أو تعايش، بين p وe وt: إذ يوجد "بالفعل" أمام أعيننا p وe وt. وبالطريقة نفسها يوجد أيضا وصل أو تلازم بين m وa وn في man. لكن بين p وm يوجد فصل، أو تناوب، وما لدينا "بالفعل" أمام أعيننا هو إما p أو m. وبالطريقة نفسها يوجد فصل أو تناوب[1] بين t وn.

يمكن القول، بمعنى ما، أن المقادير نفسها تدخل في الإنجاز اللساني (النص) وفي النسق اللساني: عندما نعتبر p مكونا (مشتقا) من كلمة pet فإنها تدخل في الإنجاز وإذاً في علاقة وصل، لكن عندما نعتبرها عضوا مشتقا من البراديغم

r

m

فإنها تدخل في النسق وإذاً في علاقة فصل. ومن وجهة نظر الإنجاز، يكون p جزءا، ويكون من وجهة نظر النسق عضوا. وتسمح وجهتا النظر معا بالتعرف على موضوعين مختلفين، لأن التعريف الدالي يختلف من واحدة إلى أخرى. لكن عندما نوحد أو نجمع التعريفين الداليين المتمايزين، نستطيع تبني وجهة نظر تبرر القول بأننا بصدد الـ p "نفسها". بهذا المعنى يمكننا القول أن كل وظيفي اللغة يدخلون في الإنجاز وفي النسق وأنهم يعقدون في الوقت نفسه علاقة وصل (أو تلازم) وعلاقة فصل (أو تناوب). ويتوقف تعريفها في كل حالة خاصة، بأنها موصولة أو مفصولة، متلازمة أو متناوبة، على وجهة النظر التي نتخذها.

في نظرية اللغة – على عكس العلم اللساني السابق، وكرد فعل مقصود ضده – سوف نسعى لاستعمال مصطلحية تتفادى كل غموض. غير أن صاحب نظرية

(1) يضيف النص الفرنسي هنا عبارة "entre a et i" بمعنى "between e and a" حسب المثال الوارد في النص الإنجليزي، وهي عبارة لم ترد في النص الإنجليزي لكن يمكن استنتاجها من سياق الكلام. (م)

اللغة يجد نفسه بعض الأحيان في ضيق بالنسبة للمادة الاصطلاحية مثلما هي الحال هنا. لقد أطلقنا مؤقتا على الدالة "و...و" اسم الوصل، وفقا للمصطلحية المنطقية، أو اسم التلازم؛ وعلى الدالة "إما...إما" اسم الفصل (كذلك وفقا للمصطلحية المنطقية) أو اسم التناوب. لكنه سيكون من غير اللائق على الإطلاق أن نبقي على هذه التسميات. ففي الواقع يفهم اللسانيون من الوصل عادة شيئا مختلفا إلى حد ما، ومن واجبنا، حسب التقاليد، أن نستعمل مصطلح **الوصل** بالطريقة نفسها (للإشارة إلى "جزء من الخطاب" حتى وإن لم نكن نقصد أن نعطيه هذا التعريف). لقد لقي مصطلح **الفصل** انتشارا واسعا في العلم اللساني مؤخرا ليشير إلى صنف خاص من الدالة "إما...إما"، وقد يؤدي استعمال هذا المصطلح للإشارة إلى جميع دوال "إما...إما" إلى سوء الفهم. أما مصطلح **التناوب**، في الختام، فهو مصطلح لساني متجذر بعمق، وبكل تأكيد لا يقبل الاستئصال، بل هو مصطلح لساني مناسب للإشارة إلى دالة من نوع خاص جدا (خاصة ما يسمى بإبدال الصائت[1] وإمالة الحركة[2]) التي لها علاقات قوية مع الدالة "إما...إما"، والتي ليست في الواقع غير شكل خاص شديد التعقيد لتلك الدالة. ليس من اللائق إذن إدراج مصطلح التناوب للإشارة إلى دالة "إما...إما" بصورة عامة. ومصطلح **التلازم** في الحقيقة لم يسبق الاستحواذ عليه، لكننا لا ننصح به؛ وذلك لأسباب منها أن استعمالا واسعا في اللسانيات، جعله يرتبط، إلى حد ما، بالتلازم بين أعضاء البراديغم.

علينا إذن أن نجد حلا آخر، وعلينا أن نحاول، هنا وفي مقامات أخرى، قدر الإمكان، أن نتعامل مع المصطلحية اللسانية الموجودة. لقد صار من الشائع في اللسانيات الحديثة أن يطلق اسم **الارتباط**[3] على الدالة التي توجد بين أعضاء البراديغم. ويبدو أنه من المناسب أن نستعمل هذا المصطلح للدالة "إما...إما". ومن بين التسميات الممكنة للدالة "و...و"، نميل إلى كلمة **علاقة**[4]. ونعطيها معنى أضيق مما لديها في المنطق، حيث تستعمل كلمة علاقة أساسا بالمعنى الذي نعطيه

---

(1) ablaut.
(2) umlaut.
(3) corrélation, correlation.
(4) relation.

لكلمة دالة. ويبدو أن هذا لا يطرح سوى صعوبات أولية من السهل تذليلها.

نقصد **بالارتباط**[1] إذن الدالة "إما...إما"، ونقصد بالعلاقة[2] الدالة "و...و". ونسمي الوظيفين اللذين يعقدان هاتين الدالتين، على التوالي، **الرباط والعالق**[3]. وعلى هذا الأساس نستطيع تعريف النسق بأنه تراتبية ارتباطية وتعريف الإنجاز بأنه تراتبية علائقية.

غير أن الإنجاز والنسق، كما سبق أن رأينا (الفصل 2)، هما مفهومان شديدا العمومية ولا يمكن حصر تطبيقهما على مواضيع سيميائية. ونجد تسميات مناسبة وتقليدية للإنجاز السيميائي والنسق السيميائي في مصطلحي سنتاغمية[4] وبراديغمية. وعندما يتعلق الأمر باللغة الطبيعية، بالمعنى الشائع للكلمة، وهي الوحيدة التي قمنا حاليا، يمكننا أيضا أن نستعمل مصطلحات أكثر بساطة: فهنا يمكن أن نطلق على الإنجاز اسم النص وعلى النسق اسم اللغة[5].

يعقد الإنجاز مع النسق الذي ينتمي إليه (الذي يسنده) دالة[6]، يمكن اعتبارها، حسب وجهة النظر المختارة، علاقة أو ارتباطا. ويمكن للفحص المعمق لهذه الدالة أن يبين بسهولة بأنها دالة تعيين يكون الثابت فيها هو النسق: **فالإنجاز يقوم بتعيين النسق**. ولا تتمثل النقطة الحاسمة في العلاقة السطحية المتثلة في أن

---

(1) أو معادل (cf. H. J. Uldall, «On the Equivalent (équivalence, equivalence) Relations», Travaux du cercle linguistique de Copenhague V, pp. 71-76).

(2) أو وصلة

(3) corrélats, correlats; relats.

(4) لقد اقترحنا في مقامات أخرى أن تترجم هذه الثنائية: syntagmatic/paradigmatic بالمصطلحين "مركابية/مبدالية" غير أن كثرة المصطلحات المستحدثة من طرف هيلمسلاف في هذا الكتاب لا تشجع على تقديم المزيد من الاقتراحات إلا عند الضرورة الملحة. ونحن نعتقد أن مصطلحي "سينتاغم" و"براديغم" يفيان بالغرض هنا على الأقل مؤقتا. (م)

(5) يستعمل النص الإنجليزي مصطلح language، أما النص الفرنسي فيستعمل مصطلح langue. لكننا نعتقد أن المصطلح العربي "لغة" يفي بالغرض في هذا المقام ولسنا نرى ما يبرر استعمال مصطلح "لسان". (م)

(6) يصف النص الفرنسي الدالة هنا بالتعاضدية mutuelle وهو وصف لا يوجد في النص الإنجليزي. (م)

الإنجاز تتم ملاحظته بصورة أكثر مباشرة، بينما يتوجب علينا أولا ربط النسق بالإنجاز الذي يجب اكتشافه من خلاله، بواسطة طريقة معينة؛ ولهذا فقط لا نستطيع معرفته إلا بصورة غير مباشرة، طالما أنه لا يعطى لنا فورا بطريقة معدة مسبقا. يمكن لهذه العلاقة السطحية أن تؤدي إلى الاعتقاد بأنه يمكن للإنجاز أن يوجد بدون نسق، والعكس غير صحيح. لكن النقطة الحاسمة هي أن وجود النسق مقدمة ضرورية لوجود الإنجاز. فالإنجاز يأتي إلى الوجود بفضل النسق الداعم له، وهو نسق يحكمه ويحدده في تطوره الممكن. لا يمكننا تخيل وجود الإنجاز بدون نسق يسنده، لأن ذلك سيكون غير قابل للتبرير على الإطلاق. ومن الجهة الأخرى، يمكننا تخيل وجود النسق بدون إنجاز. فوجود النسق لا يتطلب وجود الإنجاز. والنسق لا يأتي إلى الوجود بفضل إنجاز نعثر عليه.

إنه إذن من المستحيل أن يوجد نص دون أن تكون له لغة يستند عليها. ومن الجهة الأخرى، يمكن للغة أن توجد دون أن يوجد نص مبني بهذه اللغة. وهذا يعني أن اللغة المقصودة تتوقعها نظرية اللغة كنسق ممكن دون أن يوجد أي إنجاز **متحقق** يقابله. إن الإنجاز النصي هنا **افتراضي**. وتحتم علينا هذه الملاحظة أن نضع تعريفا **للتحقيق**(1).

سوف نسمي العملية ذات النتيجة المعطاة **كلية**(2) إذا ثبتت إمكانية إجراء العملية على أي موضوع مهما كان. وسوف نسمي نتائجها **كليات**. ومن الجهة الأخرى، سوف نسمي العملية ذات النتيجة المعطاة بعضية(3)، ونسمي نتائجها **بعضيات**، إذا ثبت أن العملية تجرى على مواضيع معينة ولا تجرى على أي كان. وعلى هذا الأساس نسمي الطبقة **متحققة** إذا أمكن اعتبارها موضوعا لتحليل **بعضي**، ونسميها **افتراضية** إن لم يكن ذلك كذلك. نعتقد أننا توصلنا إلى تعريف صوري يحمينا من الإكراهات الميتافيزيقية، وهو التدقيق الضروري والكافي لما نقصده بكلمة **تحقيق**.

---

(1) réalisation, realization.

(2) universelle, universal.

(3) particulière, particular.

عندما تكون لدينا لغة (نسق) فقط، من دون نص (إنجاز) ينتمي إليها، أي أن تكون اللغة إمكانية يتوقعها صاحب النظرية اللسانية، لكن بدون أي نص حاضر طبيعيا أومبني من طرفه انطلاقا من النسق، حينئذ يمكن لصاحب النظرية اللسانية التأكيد على وجود مثل تلك النصوص كإمكانية، لكن لا يستطيع أن يتخذ منها موضوع تحليل بعضي. لذلك نقول في هذه الحالة أن النص افتراضي. لكن النص حتى وإن كان افتراضيا خالصا، فإنه يتطلب وجود نسق لساني متحقق، بالمعنى المبين في التعريف. ومن وجهة نظر "واقعية" يأتي ذلك من كون الإنجاز له طابع "ملموس" أكثر من النسق، وأن النسق له طابع "مغلق" أكثر من الإنجاز.

سوف نختم هذا الفصل، اعتمادا على التحليل المفصل للدوال التي أدرجناها في الفصل 9، بعرض خطاطة توضيحية حول أنواع الدوال التي رأيناها[1]:

	دالة	علاقة	ارتباط
تماسك	تعيين	فرز	تخصيص
	ترابط متبادل	تضامن	تكامل
تبادل	كوكبة	توفيق	استقلال

12- علامات وجزيئات

ثمة خاصية يمكن أن نلاحظها في المقادير التي تنتج عن الاستنباط. وهي خاصية يمكن أن نوضحها بملاحظتنا بأن الجملة يمكن أن تتكون من عبارة واحدة والعبارة من كلمة واحدة. وهي ظاهرة نصادفها في كثير من النصوص. مع صيغة الأمر اللاتينية i "اذهب!" أو عبارة التعجب الإنجليزية ah، لدينا مقدار يمكن في

(1) إن استعمال الرموز الغلوسيمية لمختلف الدوال توضحه الأمثلة التالية، والتي تمثل فيها a وb أي طرف، وv طرفا متغيرا، وc طرفا ثابتا. الدالة: a ϕ b، العلاقة: a R b، الارتباط: a ⁞ b، التعيين: b→→→v أو b ←←← v. الفرز: c → v أو b ← v. التخصيص: b –| v أو |– v b. الترابط المتبادل: b ←→ a. التضامن: b a ᴖᴗ. التكامل: c ł c. الكوكبة: v I v. التوفيق: v -v. الاستقلال: v v!. وليس عدد الأطراف مقتصرا على الاثنين.

الوقت نفسه أن نعتبره جملة وعبارة وكلمة. وفي كل من هذه الحالات نجد أيضا مقطعا لفظيا يضم جزءا واحدا فقط من المقطع اللفظي (جزء مركزي، الفصل 9). وعلينا أن ننتبه لنأخذ هذه الإمكانية في الحسبان أثناء مباشرة التحليل. ومن أجل ذلك يليق أن ندرج "قاعدة تحويل" خاصة تفيد في تجنب تحليل بعض المقادير المعطاة في مرحلة مبكرة جدا من الطريقة وتضمن لمقادير معينة في شروط معينة الانتقال غير محللة من مرحلة إلى أخرى، في حين أن مقادير أخرى من الدرجة نفسها يتم إخضاعها للتحليل.

في كل تقسيم علينا القيام بجرد للمقادير التي تعقد العلاقات نفسها، أي التي تستطيع احتلال الموقع نفسه من السلسلة. فنستطيع مثلا جرد كل الجمل التي يمكن إدراجها في مواقع مختلفة. وفي شروط معينة يمكن لذلك أن يؤدي إلى جرد لكل الجمل الأولية وجرد لكل الجمل الثانوية. مثلما نقوم بجرد كل الكلمات، وكل المقاطع اللفظية وكل أجزاء المقاطع اللفظية التي لها دوال معينة. وفي شروط معينة، يمكن لهذا أن يؤدي إلى جرد كل الأجزاء المركزية للمقاطع اللفظية. فلاستيفاء شرط الوصف الشامل يجب القيام بمثل تلك الجرود. وهذه الطريقة تسمح بتسجيل دالة من نوع خاص بين المقادير التي تستطيع احتلال الموقع الواحد نفسه من السلسلة.

عندما نقارن عمليات الجرد المنجزة هكذا في مختلف مراحل الاستنباط، نجد أن حجمها يتناقص كلما تقدمت عملية التحليل. وإذا كان النص غير محدد، بمعنى أننا نستطيع تمديده باستمرار بإضافة مزيد من الأقسام، مثلما هو الحال مع أية لغة حية نعتبرها نصا، سيكون باستطاعتنا أن نسجل عددا غير محدود من الجمل وعددا غير محدود من العبارات وعددا غير محدود من الكلمات. ومع ذلك سنصادف، عاجلا أو آجلا، خلال الاستنباط، نقطة يكون فيها عدد المقادير التي تم جردها محدودا، وعند تلك النقطة، عادة ما يتوقف النص. يبدو إذن مؤكدا أن اللغة لها عدد محدد من المقاطع اللفظية حتى وإن كان ذلك العدد مرتفعا نسبيا. وإذا استطعنا أن نقسم المقاطع اللفظية إلى أجزاء مركزية وأجزاء هامشية سيكون عدد أعضاء هذه الطبقات أصغر من عدد المقاطع اللفظية للغة. ومع مواصلة تقسيم

أجزاء المقاطع اللفظية سنصل إلى المقادير التي تسمى في المصطلحية الشائعة فونيمات. ومن المحتمل أن يكون عددها في جميع اللغات صغيرا بحيث يكتب برقمين، وهو بالنسبة لعدد كبير من اللغات صغير جدا (أحيانا حوالي العشرين).

هذه الوقائع التي أقيمت بواسطة التجارب الاستقرائية على جميع اللغات الملاحظة إلى غاية الآن هي أساس اختراع الأبجدية. في الواقع لو لم يكن هناك جرد محدد لما أمكن لنظرية اللغة أن تطمح إلى بلوغ هدفها: وهو أن تمكننا من القيام بوصف بسيط وشامل للنسق الذي يسند الإنجاز النصي. لو لم يكن أي جرد محدد ممكنا، مهما كان التحليل طويلا، لكان الوصف الشامل مستحيلا. وكذلك كلما كان الجرد أصغر في المرحلة الأخيرة من التحليل كلما أمكن استيفاء مبدأ الإمبريقية لشرط الوصف البسيط. لهذا تعلق نظرية اللغة أهمية كبيرة على إمكانية تلطيف الفكرة الأساسية لاختراع الكتابة، وهي فكرة توفير تحليل يؤدي إلى مقادير بأقل اتساع ممكن وبأصغر عدد ممكن.

إن الملاحظتين اللتين سجلناهما هنا- وهما، أن المقدار أحيانا يكون باتساع مقدار آخر من درجة أخرى (وهي حالة i [في المثال المذكور أعلاه])، وأن حجم الجرد يتناقص أثناء التحليل، إذ يبدأ غير محدد، ثم يصبح محددا ويزداد تحديدا أكثر فأكثر - ستكونان بالغتي الأهمية بالنسبة لنا عندما نصل إلى اعتبار اللغة **نسقا من العلامات**.

أن تكون اللغة نسقا من العلامات فهذه القضية بديهية وأساسية بصورة قبلية، ويجب أن تأخذها نظرية اللغة في الحسبان في مرحلة مبكرة. وعلى نظرية اللغة أن تخبرنا أي معنى يمكن أن نعطيه لهذه القضية وخاصة لكلمة **علامة**. أما الآن فعلينا الاكتفاء بالتصور التقليدي الغامض. فحسب هذا التصور، إن "العلامة" (أو كما سنقول، استباقا لمعالجة مصطلحية سوف ندرجها لاحقا (فقرة 13): تعبير- العلامة) تتميز أولا وقبل كل شيء بكونها علامة على شيء ما غيرها، وهي خاصية يمكن أن تثير اهتمامنا ما دام هذا يبين أن "العلامة" مُعرفة بواسطة دالة. فـ "العلامة" تشتغل، وتُعين، وتُصرح. و"العلامة"، في مقابل اللا-علامة، تحمل معنى.

سنكتفي بهذا المفهوم المؤقت وسنحاول على أساسه أن نقرر إلى أي حد تصح القضية التي تقول إن اللغة نسق من "العلامات".

تبدو بعض محاولات تحليل النص، في مراحلها الأولى، وكأنها سوف تقدم الدعم الكامل لهذه القضية. فالمقادير التي نشير إليها عادة كجمل وعبارات وكلمات تبدو وكأنها تستوفي الشرط المطلوب: إنها حمّالة دلالات، وهي إذن "علامات". وسوف تقودنا عمليات الجرد التي يجريها التحليل متبعا مثل تلك الخطوط التقليدية، إلى التعرف على نسق من العلامات خلف إنجاز تلك العلامات. وهنا كذلك يليق بنا أن نصل بالتحليل إلى أبعد ما يمكن، للتأكد من أن التحليل شامل وأنه في أبسط ما يكون. ليست الكلمات هي العلامات النهائية، وغير القابلة للاختزال، في اللغة، كما قد توحي به اللسانيات التقليدية التي تركز اهتمامها حول الكلمة. فمن الممكن تحليل الكلمات إلى أجزاء هي كذلك، مثل الكلمات، حاملة للمعنى: الجذور[1] واللواحق الاشتقاقية[2] واللواحق الإعرابية[3]. وفي هذا الصدد تذهب بعض اللغات أبعد من لغات أخرى. فاللاحقة اللاتينية ibus- لا تقبل الاختزال إلى علامات ذات حجم أصغر، ولكنها هي ذاتها علامة بسيطة تحمل في الوقت نفسه كلا من معنى الحالة الإعرابية cas ومعنى العدد. ولاحقة جمع المفعول المجرية في كلمة مثل magyaroknak (من magyar "مجري") هي علامة مركبة من العلامةok- التي تشير إلى الجمع، وعلامة أخرى nak- التي تشير إلى المفعول به. ولا يتأثر هذا التحليل بوجود لغات ليس فيها لواحق اشتقاقية ولا لواحق تصريفية، ولا أن اللغات التي توجد فيها تلك الحالات يمكن للكلمات فيها أن توجد وهي لا تحتوى سوى على الجذر فقط. وبعدما قدمنا الملاحظة العامة حول إمكانية وجود المقدار بالحجم نفسه مع مقدار آخر من درجة أعلى، وفي هذه الحالة يجب نقله دون تحليل من عملية إلى عملية، فإن هذا الأمر لن يخلق لنا أية صعوبات. لهذا السبب بالذات يتخذ التحليل الشكل العام نفسه في هذه الحالة وفي جميع الحالات الأخرى، ويمكن أن يتواصل التحليل إلى أن نعتبره استنفد. على سبيل المثال، عندما نقوم بتحليل كلمة إنجليزية مثل[4] in-act-iv-ate-s- هذه

---

(1) في النص الفرنسي radicaux وفي الإنجليزي roots.

(2) في النص الفرنسي suffixes de dérivation وفي الإنجليزي derivational elements.

(3) في النص الفرنسي désinences flexionnelles وفي الإنجليزي inflexional elements.

(4) يستبدل النص الفرنسي هذا المثال بالمثال الفرنسي التالي: in-dé-com-pos-able-s. (م)

الطريقة سيتبين أنها تحتوي على خمسة مقادير متمايزة كل واحدة منها تحمل معنى وهي بالنتيجة خمس علامات.

بمناسبة عرض مثل هذا التحليل المتقدم، وهو تحليل على كل حال يقوم على أسس تقليدية، قد لا يكون من نافلة القول أن نلاحظ بأنه علينا أخذ "المعنى" المعطى لكل من تلك المقادير الصغرى، على أنه معنى سياقي. فلا واحد من تلك المقادير الصغرى، ولا الجذور، له وجود "مستقل" بحيث يمكن أن نعطيه معنى معجميا. وحسب وجهة النظر الأساسية التي تبنيناها، متمثلة في التحليل المتواصل على أساس الدوال في النص، لا يوجد أي معنى قابل للإدراك غير المعاني السياقية. فكل مقدار، وبذلك كل علامة هي مُعرفة بصورة نسبية وليس بصورة مطلقة، وفقط من خلال موقعها في السياق. ومن وجهة النظر هذه يصبح من العبث أن نميز بين المعاني التي تظهر فقط في السياقات والمعاني التي نعتبرها ذات وجود مستقل، أو- كما يقول النحاة الصينيون القدامى – نميز بين كلمات "فارغة" وكلمات "ممتلئة". إن المعاني المسماة معجمية في بعض العلامات ليست سوى معان سياقية تم عزلها اصطناعيا أو تمت محاكاة عباراتها اصطناعيا. ليس ثمة من معنى لأية علامة في عزلة مطلقة. فمعنى أية علامة يتجلى في السياق، ونعني به سياقا موضعيا أو سياقا واضحا فالأمر سيان، وما دمنا في النص غير المحدود أو النص الخصب (اللغة الحية) نستطيع دائما تحويل السياق الموضعي إلى سياق واضح. إذن علينا ألا نتخيل مثلا بأن الاسم يحمل من المعنى أكثر من حروف المعاني أو أن الكلمة تحمل من المعنى أكثر من اللاحقة الاشتقاقية أو الإعرابية. فعندما نقارن بين مقدار وآخر علينا أن نتحدث ليس فقط عن الاختلاف في المعنى بل كذلك عن الاختلاف في أنواع المعنى، ولكن بالنسبة لجميع تلك المقادير علينا أن نتحدث عن المعنى بدرجة النسبية نفسها. ولن يتغير من الأمر شيء إذا كان المعنى[1]

(1) يستعمل المؤلف في هذه الجملة كلمة معنى بمصطلحين في اللغة الإنجليزية وهما: meaning، sense، مما يفرض علينا التمييز بينهما غير أن اللغة العربية لا تسمح بذلك، ولهذا تصرفنا في صياغة الجملة لنضمن توصيل الفكرة بما نستطيع من الوضوح. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى التداخل الذي يعرفه هذان المصطلحان وخاصة مع وجود مصطلح significance، ولذلك ربما يستعمله النص الفرنسي لترجمة meaning. وفي هذه الترجمة كثيرا ما صادفنا مشكلة الاختيار بين كلمتي معنى ودلالة. (م)

حسب الاستعمال التقليدي مفهوما غامضا علينا أن نتناوله بالتحليل عن قرب.

لكن عندما نقدم على تحليل تعابير-العلامات[1] بالطريقة المقترحة، سوف تبين الخبرة الاستقرائية أنه في جميع اللغات التي تمت ملاحظتها فعليا يصل تحليل التعبير إلى مرحلة حيث لن يقال عن المقادير المتحصل عليها أنها تحمل معنى، أي أنها لم تعد تعابير-علامات. فليست المقاطع اللفظية ولا الفونيمات تعابير-علامات بل فقط أجزاء من تعابير-العلامات. فتعبير- العلامة، على سبيل المثال الكلمة أو اللاحقة، يمكن أن يتكون من مقطع لفظي واحد أو يتكون من فونيم واحد، ولكن هذا لا يعني أن المقطع اللفظي تعبير-علامة ولا الفونيم تعبير-علامة. فمن زاوية نظر معينة، يكون الــ s في[2] in-act-iv-ate-s- تعبير-علامة، ومن زاوية نظر أخرى هو فونيم. وتؤدي زاويتا النظر الاثنتان إلى تمييز موضوعين مختلفين. فيمكننا أن نحتفظ بالصياغة التي تقول إن تعبير- العلامة s لا يضم سوى فونيم واحد، لكن هذا يختلف تماما عن الخلط بين تعبير-العلامة والفونيم. فالفونيم يدخل في توفيقات أخرى حيث لا يكون تعبير-علامة (مثلا في كلمة[3] sell).

تقودنا مثل هذه الاعتبارات إلى التخلي عن محاول التحليل إلى "علامات"، ونحن مضطرون إلى الاعتراف بأن الوصف الموافق لمبادئنا يجب أن يفصل بين تحليل المضمون وتحليل التعبير، وكل من التحليلين ينتج في النهاية عددا محدودا من المقادير التي لا يفترض فيها بالضرورة أن تقابل مقادير الصعيد الآخر واحدا بواحد.

إن الاقتصاد النسبي بين قوائم جرد العلامات وجرد اللا-علامات يتفق تماما مع ما يفترض أنه هدف اللغة. فاللغة وفقا لهدفها أولا وقبل كل شيء هي نسق من العلامات. ولكي تكون مناسبة تماما يجب أن تكون دائما قادرة على إنتاج علامات جديدة أو كلمات جديدة أو جذوع جديدة. لكن على اللغة أيضا رغم هذا الثراء اللا محدود، ومن أجل أن تكون مناسبة تماما، أن تكون سهلة التسيير وعملية في

---

(1) expressions de signes, sign-expressions.

(2) هنا أيضا يستعمل النص الفرنسي المثال الفرنسي السابق. (م)

(3) يستعمل النص الفرنسي مثالا مختلفا: sur. (م)

الاكتساب وفي الاستعمال. وما دام الأمر يتطلب عددا غير محدود من العلامات، فيمكن تحقيق ذلك بتشكيل العلامات من اللا-علامات التي يكون عددها محدودا، ومن الأحسن أن يكون محدودا بصرامة. وما دامت هذه اللا-علامات تدخل في نسق العلامات كأجزاء للعلامات سوف نسميها هنا **جزيئات**[1]؛ وهذا مصطلح إجرائي خالص، ندرجه فقط للتسهيل. إن اللغة إذاً مرتبة بحيث أننا بمساعدة حفنة من الجزيئات ومن خلال أية ترتيبات جديدة لها يمكن أن نبني جيشا من العلامات. ولو لم تكن اللغة بهذا الترتيب لكانت وسيلة غير صالحة لغايتها. لذلك لدينا كل الحق لنظن أننا وجدنا في هذه السمة - بناء العلامة انطلاقا من عدد محدود جدا من الجزيئات - سمة جوهرية وأساسية في بنية أية لغة.

لا يمكن إذن وصف اللغات كمجرد أنساق من العلامات. فالغاية التي ننسبها لها عادة تجعل منها أولا وقبل كل شيء أنساقا من العلامات؛ لكنها بحسب بنياتها الداخلية شيء مختلف، إنها أنظمة جزيئات يمكن أن تستعمل لبناء العلامات. فقد اتضح، مع التحليل المعمق، أن تعريف اللغة كنسق من العلامات غير كاف. إنه يأخذ في الحسبان فقط الدوال الخارجية للغة، أي علاقات اللغة بالعوامل غير اللسانية التي تحيط بها، وليس دوالها الداخلية الخاصة بها.

13- التعبير والمضمون

لقد تعمدنا، إلى غاية هذه النقطة، أن نتبع التقليد القديم الذي يعتبر العلامة أولا وقبل كل شيء علامة على شيء ما. وبهذا نكون بالتأكيد على وفاق مع التصور الشائع، بل أكثر من ذلك، مع تصور واسع الانتشار لدى علماء الإبستيمولوجيا والمناطقة. لكن يبقى لنا أن نبين أن تصورهم من وجهة النظر اللسانية ضعيف الحجة. وهنا نحن نتفق مع التفكير اللساني الحديث.

(1) يستعمل النص الإنجليزي الكلمة اللاتينية figuræ ومما تعنيه هذه الكلمة "جزيء"، لكن النص الفرنسي يستعمل كلمة figures التي تعني "أوجها"، ولذلك جرت العادة أن يترجم هذا المصطلح إلى اللغة العربية، عند الاعتماد على الترجمة الفرنسية، بكلمة "وجه" (ج. أوجه) ونحسب أنها ترجمة غير دقيقة. (م)

فبينما تعتبر العلامة حسب النظرية التقليدية **تعبيرا** يشير إلى **مضمون** يوجد خارج العلامة نفسها، فإن النظرة الثانية (التي وضعها ف. دي سوسير على وجه الخصوص، ثم تبعه ليو فايسغربر[1] (Leo Weisgerber) تعتبر العلامة مقدارا يتولد عن الاقتران بين التعبير والمضمون.

على معيار الملاءمة أن يقرر في مسألة الخيار بين هذين التصورين. ولكي نجيب على هذا السؤال علينا الآن أن نتجنب الحديث عن العلامات، التي هي بالتحديد ما نسعى إلى تعريفه. وبدلا من ذلك نتحدث عن شيء نعتقد أننا أوجدناه، وهي دالة العلامة[2]، المتموقعة بين مقدارين: التعبير والمضمون. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحدد هل من الملائم أن نعتبر دالة العلامة دالة خارجية أم داخلية للمقدار الذي نسميه علامة.

لقد أدخلنا هنا مصطلحي **التعبير والمضمون** للإشارة إلى الوظيفين اللذين يعقدان الدالة التي نتحدث عنها، دالة العلامة. وهذا تعريف إجرائي خالص، وصوري، بمعنى أنه وفي سياق هذا التفكير لا يلحق أي معنى آخر بحدي **التعبير والمضمون**.

توجد دائما علاقة تضامن بين الدالة و(طبقة) وظيفيها. ولا يمكن تصور دالة بدون أطرافها التي ليست هي نفسها سوى النقاط القصوى لهذه الدالة، وبالنتيجة لا يمكن تصورها بدون الدالة. وإذا كان المقدار الواحد نفسه يعقد بالتناوب عدة دوال مختلفة، ويبدو من الممكن اعتباره مفروزا من طرف تلك الدوال، فالأمر هنا، وفي كل حالة، لا يتعلق بوظيف واحد بل بوظيفين مختلفين، بمواضيع مختلفة، وذلك حسب وجهة النظر التي نختارها. أي حسب الدالة التي ننظر إلى ذلك المقدار انطلاقا منها. وهذا لن يمنعنا من الحديث عن "المقدار" نفسه، من وجهات نظر أخرى، على سبيل المثال عندما نأخذ الدوال التي تدخل فيها تلك المقادير (التي

---

(1) Leo Weisgerber, Germanisch-romanisch Monatsschrift XV, 1927, pp. 161 ff.; id., Indogermanisch Forschungen XXXXVI, 1928, pp. 310 ff.; id., Muttersprach und Geistesbildung, Göttingen, 1929.

(2) يستعمل النص الفرنسي عبارة fonction sémiotique بينما يستعمل النص الإنجليزي عبارة sign function. (م)

تعقدها مكوناها) وتقيمها. وإذا كانت عدة مجموعات من الوظيفين تعقد الدالة الواحدة نفسها، فهذا يعني أن هناك تضامنا بين الدالة ومجمل طبقة أولئك الوظيفين. وبالتالي كل وظيف مفرد يفرز الدالة.

توجد كذلك دالة تضامن بين دالة العلامة ووظيفيها الاثنين: التعبير والمضمون. ولن توجد أبدا أية دالة علامة دون الحضور المتزامن لكل من هذين الوظيفين؛ وكذلك يستحيل أن يوجد التعبير ومضمونه أو المضمون وتعبيره بدون أن تكون دالة العلامة حاضرة بينهما.

إن دالة العلامة هي نفسها دالة تضامن. فالتعبير والمضمون متضامنان وكلاهما يتطلب وجود الآخر بالضرورة. فالتعبير ليس تعبيرا إلا لأنه تعبير لمضمون ما، والمضمون ليس مضمونا إلا لأنه مضمون تعبير ما. ولذلك يستحيل أن يوجد التعبير بدون مضمون ولا المضمون بدون تعبير اللهم إلا إذا قمنا بفصلهما اصطناعيا. فإذا فكرنا دون أن نتكلم فإن هذا التفكير ليس مضمونا لسانيا وليس وظيفا لدالة العلامة. وإذا تكلمنا دون أن نفكر منتجين مجموعات من الأصوات دون أن يستطيع سامعها أن يربط بها أي مضمون فسوف تكون هرطقة وليس تعبيرا لسانيا، ولن تكون هذه أيضا وظيفا لدالة العلامة. بطبيعة الحال يجب ألا نخلط بين غياب المضمون وغياب المعنى: يمكن أن يكون للتعبير مضمون، يعتبر من وجهة نظر معينة (مثلا وجهة نظر المنطق المعياري أو النزعة الفيزيائية[1])، مفرغا من المعنى، ومع ذلك فهو مضمون.

إذا أغفلنا أخذ دالة العلامة في الحسبان عند تحليل النص ربما لن نستطيع تمييز العلامات بعضها عن بعض، وبكل بساطة لن نستطيع القيام بوصف شامل للنص - وهو بذلك غير إمبريقي أيضا بالمعنى الذي نقصده - وفقا للدوال التي يتشكل منها (الفصل 9). وبصورة مجملة سوف نحرم أنفسنا من معيار موضوعي يصلح ليكون أساسا مفيدا للتحليل.

لقد حاول دي سوسير، من أجل توضيح طبيعة دالة العلامة، تناول التعبير

---

(1) النزعة الفيزيائية في تصور اللغة physicalisme, physicalism، عند مناطقة حلقة فيينا، وخاصة كارناب، تعتبر لغة الفيزياء مناسبة جدا لتكون لغة جميع العلوم. (م)

والمضمون، كلا على حدة، دون أن يأخذ في الحسبان دالة العلامة. فتوصل إلى النتيجة التالية[1]:

"عندما نأخذ التفكير في حد ذاته نجده كالسديم حيث لا شيء يتحدد بالضرورة. لا توجد أفكار معدة مسبقا ولا شيء يتميز قبل ظهور اللسان[2]... ليست الخامة الصوتية أكثر ثباتا ولا أكثر جمودا. ليست قالبا يجب على الفكر أن يتلبس أشكاله بل هي مادة طرية تنقسم بدورها إلى أقسام متمايزة لكي توفر الدالات[3] التي يحتاجها الفكر. نستطيع إذن تمثيل (...) اللسان (...)كسلسلة من التجزئات من الدرجة الثانية[4]، متجاورة ومرسومة في الوقت نفسه على صعيد غير محدد من الأفكار المتداخلة (...) وعلى صعيد آخر لا يقل عنه لا محدودية، وهو صعيد الأصوات (...). إن اللسان يبلور وحداته من خلال التشكل بين كتلتين عديمتي الشكل (...) وهذا التوفيق ينتج شكلا وليس خامة[5]."

لكن هذه الحنكة[6] البيداغوجية، مهما كانت ممتازة الصياغة، فهي في الواقع مفرغة من المعنى، ويكون دي سوسير نفسه قد أدرك ذلك. ففي العلم الذي يتفادى أية مسلمات غير ضرورية، لا شيء يبيح لخامة المضمون (الفكرة) ولا خامة التعبير (سلسلة الأصوات) أن تسبق اللغة في الزمن ولا في التراتبية، والعكس بالعكس. فإذا احتفظنا بمصطلحية دي سوسير - وبالذات حسب معطياته - يتضح لنا أن الخامة تتوقف على الشكل إلى درجة أنها تحيى بفضله ولا يمكن بأي معنى أن نعتبرها ذات وجود مستقل.

---

(1) ورد هذا المقطع المقتبس من دي سوسير في النص الإنجليزي باللغة الفرنسية. (م) يمكن أن تراجع ترجمة قنيني (دي سوسير، ف. محاضرات في علم اللسان العام. تر. قنيني، عبد القادر. إفريقيا الشرق. الدار البيضاء، 2008، ص. 166-168). (م)

(2) في النص الأصلي بالفرنسية langue. (م)

(3) signifiants.

(4) subdivisions.

(5) F. De Saussure, Cours, 2e edition, pp. 155-157.

(6) يستعمل النص الإنجليزي الكلمة الألمانية Gedankenexperiment ويستعمل النص الفرنسي كلمة experience، فاخترنا أن نترجم الكلمة بعبارة "حنكة" التي تنقل معنى الخبرة الذهنية بوضوح. (م)

من جهة أخرى، قد يكون من المبرر أن نجري اختبارا عن طريق مقارنة لغات مختلفة ثم استخراج العامل المشترك بينها جميعا والذي تشترك فيه جميع اللغات مهما كان عدد اللغات التي نقارن بينها. وإذا استبعدنا المبدأ البنيوي الذي يتضمن دالة العلامة وكل الدوال المستنبطة منها، وهو مبدأ بطبيعة الحال، من حيث هو كذلك، تشترك فيه جميع اللغات، لكن تنفيذه يختلف في كل واحدة منها، نكتشف أن ذلك العامل المشترك سيكون مقدارا معرفا فقط بكونه يعقد دالة مع المبدأ البنيوي للغة ومع كل العوامل التي تجعل اللغات تختلف بعضا عن بعض. نسمي هذا العامل المشترك الفحوى[1].

هكذا نجد أن السلاسل التالية:

Jeg véd det ikke (دنماركية)

I do not know (إنجليزية)

Je ne sais pas (فرنسية)

En tiedä (فنلندية)

Naluvara (إسكيمو)

رغم كل اختلافاتها يوجد بينها عامل مشترك، وهو الفحوى، التفكير نفسه. وهذا الفحوى، بهذا الاعتبار، يوجد مؤقتا مثل كتلة عديمة الشكل، مقدار غير محلل، معرف فقط بدواله الخارجية، يعني بالدالة التي يعقدها مع كل واحدة من الجمل التي أوردناها. يمكننا أن نتخيل أن هذا الفحوى يقبل التحليل من عدة وجهات نظر، ويكون موضوعا لتحليلات مختلفة تجعله يظهر كما لو كان مواضيع عديدة مختلفة. نستطيع مثلا أن نحلله من وجهة نظر منطقية أو سيكولوجية. وفي كل واحدة من تلك اللغات علينا أن نحلله بطريقة مختلفة – وهو ما يمكن اعتباره دليلا على أن الفحوى ينتظم ويتمفصل ويتشكل بطرق مختلفة في اللغات المختلفة:

---

(1) تستعمل الترجمة الإنجليزية مصطلح purport، وتستعمل الترجمة الفرنسية مصطلح sens، وتستعمل الترجمة الإسبانية sentido اقتداء بالنص الفرنسي. لكننا فضلنا استعمال الكلمة العربية "فحوى" لأننا نجدها أقرب إلى الدنمركية mening الواردة في النص الأصلي والتي تترجم أحيانا إلى الإنجليزية بالمصطلح الشائع meaning. (م)

في الدنماركية لدينا أولا jeg (أنا) ثم véd (أعــرف - زمــن المضـــارع) ثم مفعول، وهو det (هو) وفي الأخير النفي ikke (ليس).

في الإنجليزية، أولا "أنا"، ثم مفهوم فعلي ليس له وجود متميــز في الجملــة الدنماركية، ثم النفي، وفقط بعد ذلك مفهوم "المعرفة" (لكن لا شيئ يقابل مفهوم المضارع الدمناركي "أعرف" ولا يوجد مفعول).

في الفرنسية لدينا أولا "أنا" متبوع بنوع من النفي (وهو يختلف تمامــا عــن النفي الإنجليزي والدنماركي إذ ليس له معنى النفي بصورة دائمــة)، ثم "أعــرف" (المضارع) وفي الأخير علامة خاصة |pas| يسميها البعض أداة نفي، لكن يمكن أن تعني كذلك "خطوة"؛ ومثل الإنجليزية، لا تحتوى الجملة الفرنسية على مفعول.

في الفنلندية يأتي في البداية فعل يعني "أنا-لا" (أو بمزيد من الدقة "لا-أنــا"، طالما أن العلامة "أنا" تأتي في الأخير، والنفي في هذه اللغة هو فعل تعــبر صــيغته الإعرابية عن الضمير والعدد: en "أنا-لا"، et "أنت-لا"، ei "هــو-لا" و emme "نحن-لا"..إلخ)، ثم مفهوم "أعرف" في شكل يمكن أن يحمــل معــنى الأمــر في توفيقات أخرى، وهنا أيضا لا يوجد مفعول.

في الإسكيمو، لدينا "لا-علما- أنا - ذلك"[1]، وهو فعل مشتق مــن nalo "الجهل" مع لواحق للمتكلم الفاعل والغائب المفعول[2].

إننا نرى إذن أن الفحوى، غير المتشكل، الذي يمكن استخراجه مــن هــذه السلاسل اللسانية يتخذ شكلا مختلفا في كل لغة. فكل لغة تضع حدودها الخاصة في "كتلة الفكر" الهيولية وتبرز فيها عوامل مختلفة، بإعدادات مختلفة، وتضع مركز ثقلها في أماكن مختلفة وتبرزها بصور مختلفة. وذلك مثل حبات الرمل في الحفنــة نفسها تشكل هيآت مختلفة، أو كذلك مثل الغيوم في السماء، يــتغير شــكلها في عيني هاملت من دقيقة إلى دقيقة. وتماما مثلما يمكن للرمل نفســه أن يوضــع في

(1) يستعمل النص الإنجليزي عبارة "not-knowing-am-I-it" ويستعمل الــنص الفرنســي عبارة "non-sachant-suis-je-cela". (م)

(2) لقد تجاهلنا كون الفحوى يستطيع أن يتشكل في سلاسل مختلفة تماما في بعض تلــك اللغات: في الفرنسية je l'ignore |أنا أجهل ذلك|، وفي الإيســكيمو asuk أو asukiak (مشتقة من aso التي تعني "يكفي").

قوالب مختلفة، والسحابة نفسها أن تتخذ باستمرار أشـــكالا جديـــدة، فكـــذلك يتشكل الفحوى نفسه أو ينبني بصورة مختلفة في اللغات المختلفة. إن دوال اللغـــة وحدها هي التي تحدد شكله، وهي دالة العلامة والدوال التي تُستنبط منها. ويبقى الفحوى، في كل مرة، خامة لشكل جديد، وليس له أي وجود آخر ممكن سوى أن يكون خامة لهذا الشكل أو ذاك.

إذن، يوجد في **المضمون** اللساني، في إنجازه، **شكل** خـــاص، وهـــو **شـــكل المضمون**، وهو مستقل عن الفحوى، ويقيم معه علاقة اعتباطية، ويقوم بتشـــكيله **كخامة مضمون**.

لا نحتاج إلى تفكير طويل كي نرى أن ذلك يصح أيضـــا بالنســـبة لنســـق المضمون. إذ يمكن أن يقال عن براديغم معين في إحدى اللغات مع براديغم مناظر له في لغة أخرى أنهما يغطيان منطقة الفحوى نفسها، وهو فحوى عندما نجرده من تينك اللغتين، يكون غير محلل، ويشكل متصلا هيوليا، ثم توضع عليـــه الحـــدود بواسطة الفعل التشكيلي للغات.

خلف البراديغمات التي توفرها اللغات المختلفة لتسمية الألوان، نستطيع بعد حذف الاختلافات، أن نستخرج مثل هذا المتصل الهيـــولي، والمتمثـــل في ألـــوان الطيف الذي تضع عليه كل لغة حدودها اعتباطيا. وما دام التشـــكيل في منطقـــة الفحوى هذه في أغلب اللغات، الأكثر انتشارا في أوروبا، يكاد يكون هو نفسه، فلن نذهب بعيدا لنجد تشكيلات لا تتوافق معها. في اللغة الغالية، يسمى بعـــض الأخضر بكلمة 'gwyrdd' وبعضه بكلمة 'glas'، والأزرق 'glas'، والرمادي إما glas أو llwyd، والبني llwyd؛ وهذا يعني أن مجال الطيف الذي تغطيـــه كلمـــة أخضر، يخترقه في لغة الغال خط يمنح جزءا من ذلك المجال إلى الأزرق، كمـــا أن الحد الفاصل بين الأخضر والأزرق غير موجود في لغة الغال؛ والحدود التي تفصل بين الأزرق والرمادي أيضا غير موجودة في هذه اللغة، وكذلك الحد الفاصل بين الرمادي والبني؛ وفي المقابل نجد المجال الذي يمثله الرمادي، في لغة الغال ينقسم إلى اثنين بحيث يلحق نصفه بمنطقة الأزرق ويلحق القسم الآخر بمنطقة البني. وهـــذه الخطاطة تبين بوضوح عدم توافق الحدود:

green	gwyrdd
blue	glas
gray	
brown	llwyd

بصورة مماثلة تختلف اللغة اللاتينية والإغريقية في هذا المجال عن اللغات الأوروبية الحديثة الرئيسية. فالتدرج من "الفاتح" إلى "الداكن" الذي ينقسم إلى ثلاث مناطق في اللغة الإنجليزية وعدة لغات أخرى (أبيض، رمادي، أسود) ينقسم في لغات أخرى إلى عدد مختلف من المناطق، إما بحذف المنطقة الوسطى أو بالتصرف فيها.

كما تبين براديغمات المورفيم حالة مشابهة. إذ تُحلل منطقة العدد بطرق مختلفة في اللغات التي لا تعرف سوى المفرد والجمع، أواللغات التي تضيف إليهما المثنى (مثل الإغريقية القديمة والليتوانية)، أو ذات الحالة التعددية - منها الحالة الثلاثية (مثل أغلب اللغات الميلانيزية، ولغة شعب السانيير في أندونيسيا الغربية الموجودة بين جزر مينداناو وسيليب، وفي بعض لهجات لغة الكولين، في جنوب شرق أستراليا) أو الرباعية (مثل اللغة الميكرونيزية في جزر جيلبار). تُحلل منطقة زمن الفعل بصورة مختلفة، في اللغات التي (باستثناء الصيغ الرديفة[1]) ليس لها سوى زمن الماضي والمضارع (مثل الدنماركية[2]) حيث يغطي المضارع أيضا المجال الذي يغطيه المستقبل في لغات أخرى، وأيضا في اللغات التي تضع حدودا بين المضارع والمستقبل؛ ومرة أخرى، تختلف الحدود في اللغات التي (مثل اللاتينية والإغريقية القديمة والفرنسية) تميز بين عدة أزمنة للماضي.

إن هذا التفاوت داخل منطقة الفحوى نفسها موجود في كل مكان. قارن

---

(1) يستعمل النص الإنجليزي عبارة periphrastic formations ويستعم النص الفرنسي مصطلح périphrase. (م)

(2) يضرب النص الإنجليزي مثالا من اللغة الإنجليزية بينما يستعمل النص الفرنسي مثالا من الدنماركية. (م)

كذلك، على سبيل المثال، التناظرات التالية بين الدنماركية والألمانية والفرنسية[1]:

træ	Baum	arbre
	Holtz	bois
skov	Wald	
		forêt

علينا أن نستنتج من هذا أن دالة المعنى تضع شكلا في أحد المقدارين اللذين هما وظيفاها وهو المضمون، شكل المضمون، الذي يكون من وجهة نظر الفحوى، إعتباطيا، ولا يمكن شرحه إلا بدالة العلامة التي من الواضح أنه يتضامن معها. فبهذا المعنى يصبح دي سوسير على حق عندما يميز بين الشكل والخامة.

يمكن أن نسجل الملاحظة نفسها بالنسبة للوظيف الثاني للمقدار الثاني من وظيفي دالة العلامة، وهو التعبير. وكما رأينا مع منطقة الألوان أو مناطق المورفيمات التي تنقسم بصورة مختلفة مع كل لغة مختلفة وبذلك فإن كل لغة لها عدد خاص من كلمات الألوان وعدد خاص من الأعداد وعدد خاص من الأزمنة، إلخ. يمكننا أن نستخلص من مقارنة اللغات، وجود مناطق في المجال الصوتي تنقسم بصور مختلفة باختلاف اللغات. يمكننا مثلا أن نفكر في فضاء صوتي فيزيولوجي للحركة، يمكن أن نضع له تمثيلا فضائيا بعدة أبعاد، وعرضه في صورة متصل غير محلل لكنه يقبل التحليل، على سبيل المثال، على أساس نسق الكتابة النطقية[2] عند ياسبرسن. ففي هذه المنطقة الهيولية يندرج عدد من الجزيئات (الفونيمات) بصورة اعتباطية في لغات مختلفة ما دامت الحدود موضوعة في أماكن مختلفة من المتصل. مثلا المتصل المتشكل من هيأة الجهة الوسطى للحنك، من البلعوم إلى الشفتين؛ ففي

(1) يحتوي الجدول على الكلمات الدالة على الغابة والحطب والأشجار في كل من اللغة الدنماركية والألمانية والفرنسية ويبين التقاطعات المتفاوتة بين ما تعنيه الكلمات في تلك اللغات فيما بينها. (م)

(2) antalphabétiques, antalphabetics نسق الكتابة النطقية عند ياسبرسن يعني تجزئة الرموز الدالة على الأصوات اللغوية إلى مكونات أصغر تعبر عن الخصائص النطقية الفعلية لتلك الأصوات. (م)

اللغات التي اعتدنا عليها تقسم هذه المنطقة إلى ثلاث مناطق: منطقة k الخلفية، ومنطقة t الوسطى، ومنطقة p الأمامية. وعندما نأخذ فقط الأصوات المهموسة[1] سوف نجد أن لغتي الإيسكيمو ولاتفيا تميزان بين منطقتين للـ k تختلف الحدود بينهما فيما بين اللغتين. تضع الإسكيمو الحدود بين منطقة أسلية ومنطقة لهوية، واللاتفية تضعها بين منطقة لهوية ومنطقة خلف لهوية. والعديد من اللغات الهندية تميز بين منطقتين للـ t، واحدة انعكاسية والأخرى أسنانية..الخ. وهناك متصل آخر واضح نجده في منطقة الصوائت. إذ يتغير عدد الصوائت من لغة إلى أخرى لأن الحدود موضوعة بينها بطرق مختلفة باختلاف اللغات. فالإسكيمو لا تميز سوى بين منطقة i ومنطقة u ومنطقة a. وفي أغلب اللغات المعروفة يتم تقسيم المنطقة الأولى إلى منطقة i أشد ضيقا ومنطقة e؛ والثانية إلى منطقة u أشد ضيقا، ومنطقة o؛ وفي بعض اللغات يمكن لكل من هذه المناطق، أو لواحدة منها، أن يقطعها خط يفصل بين الصوائت المدورة (o, u; ø, y) والصوائت غير المدورة (8, i , c ;w؛ هذان الصائتان الأخيران - الصائتان الرخوان[2] النادران في أوروبا - نجد أحدهما مثلا في التاميل وفي العديد من لغات الأورال الشرقية وفي اللغة الرومانية)؛ ومع انفتاح i وu يمكن أن نجد إلى جانبهما صوائت وسط لسانية، مدورة (ʉ)، مثلما هو الحال في اللغة النرويجية والسويدية أو غير مدورة مثلما في الروسية (ɨ) وهكذا دواليك. فخاصة بالنظر إلى القدرة العالية التي لدى عضلة اللسان على التحرك لا يوجد حد لعدد الإمكانيات المتاحة للغة. لكن الشيء المميز هو أن كل لغة تضع حدودها الخاصة داخل هذا الكم اللا محدود من الإمكانيات.

ما دام الأمر بالنسبة للتعبير بالبداهة يماثل المضمون، يليق بنا أن نؤكد على هذا التوازي باستعمال المصطلحية نفسها للتعبير وللمضمون. فنستطيع مثلا أن نتحدث هنا عن **فحوى التعبير**، ولا شيء يمنعنا من ذلك، حتى وإن كان هذا معاكسا للمعهود. والأمثلة التي ذكرناها، متصل الصوائت والمنطقة الوسطى للحنك هي إذن المناطق الصوتية للفحوى والتي تتشكل بصور مختلفة في اللغات

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح occlusives ويستعمل النص الإنجليزي stops. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي النعت mates ويستعمل النص الإنجليزي dull. (م)

المختلفة حسب الدوال الخاصة بكل لغة، وهي تنتظم بالنسبة **لشكل** التعبير على أنها **خامة** التعبير.

لقد لاحظنا هذا في نسق التعبير، ولكننا نستطيع، مثلما فعلنا مع المضمون، أن نبرهن على أن الأمر هو نفسه بالنسبة للإنجاز. إن التشكل الخاص لنسق لساني معطى ينتج بطبيعة الحال تأثيرات على الإنجاز. بفضل التماسك الموجود بين الإنجاز والنسق[1]. من جهة، بسبب الحدود الداخلية للنسق والتي لا تتفق بين لغة وأخرى، ومن جهة أخرى، بسبب العلاقات الممكنة في السلسلة بين الفونيمات (مثلا هناك لغات أسترالية وأفريقية مختلفة لا تقبل المجموعات الصامتية على الإطلاق، ولغات أخرى ليس فيها سوى مجموعات صامتية محددة، وهي تختلف من لغة إلى أخرى؛ ومكان النبر في الكلمة تتحكم فيه قوانين مختلفة باختلاف اللغات) فيمكن **لفحوى التعبير الواحد أن يتشكل بصور مختلفة** في لغات مختلفة. وهو ما يجعل فحوى التعبير لا يتخذ الشكل نفسه في ألسنة مختلفة. الإنجليزية [bə:'lin] والألمانية [bɛr'li:n] والدنمركية [bærʀ'li'ʔn] واليابانية [bɛlulinu] تمثل أشكالا مختلفة لفحوى التعبير نفسه (اسم مدينة برلين). ولا يهم إطلاقا أن يكون فحوى المضمون هو نفسه مثلما هو الحال هنا. يمكننا القول بالطريقة نفسها أن نطق الكلمة الإنجليزية got والألمانية Gott (إله) والدنمركية godt (جيد) تمثل تشكيلات مختلفة لفحوى التعبير نفسه. ولكن في هذا المثال فحوى التعبير هو نفسه وفحوى المضمون مختلف مثلما هو الحال مع جملتي jeg véd det ikke و i do not know حيث نجد فحوى المضمون هو نفسه لكن فحوى التعبير مختلف.

عندما يَألف شخص نسق الدوال في لغة ما (لغة أمه مثلا) ويدرك فحوى مضمون أو فحوى تعبير ما فسوف يقوم بتشكيلهما في تلك اللغة. وقسم جوهري مما يسميه الناس "التحدث بلكنة معينة" يتمثل في تشكيل فحوى تعبير يتم إدراكه حسب الترتيبات المسبقة التي تتيحها الوقائع الدالية في اللغة الأم عند المتكلم.

يبين لنا هذا البحث أن المقدارين اللذين يعقدان دالة العلامة – التعبير والمضمون – يتصرفان بالصورة نفسها في علاقتهما معها. فبفضل دالة العلامة،

---

(1) لم ترد هذه الجملة في النص الإنجليزي. (م)

وفقط بفضلها، يوجد الوظيفان اللذان نستطيع تسميتهما الآن وبدقة شكل المضمون وشكل التعبير. وأيضا بفضل شكل المضمون وشكل التعبير، وفقط بفضلها، توجد خامة المضمون وخامة التعبير اللتان تظهران عندما نقوم بإسقاط الشكل على الفحوى، مثلما تُسقط الشبكة الممتدة ظلها على مساحة غير مقسمة.

لو رجعنا الآن إلى السؤال الذي انطلقنا منه، المتعلق بالمعنى الأكثر ملاءمة لكلمة **علامة**، سنكون في موقع يسمح لنا أن نرى بوضوح ماذا وراء التعارض بين وجهة نظر كل من اللسانيات التقليدية واللسانيات الحديثة. إذ يبدو من الصحيح أن العلامة هي علامة على شيء ما، وأن ذلك الشيء هو معنى يوجد خارج العلامة نفسها. وهكذا فإن كلمة **خاتم**(1) هي علامة لذلك الشيء المحدد الموجود في أصبعي. وبالمعنى (التقليدي) لا يدخل ذلك الشيء في العلامة نفسها. إذ أن ذلك الشيء في أصبعي هو مقدار من خامة المضمون، ومن خلال العلامة، يتم إلحاقه بشكل مضمون، ينتظم تحته مع مقادير أخرى مختلفة من خامات المضامين (على سبيل المثال الصوت الذي يأتي من هاتفي(2)). أن تكون العلامة علامة على شيء ما فهذا يعني أن شكل مضمون العلامة يمكن أن يحتوي على ذلك الشيء كخامة مضمون. ومثلما شعرنا من قبل بالحاجة إلى استعمال كلمة **فحوى**، ليس فقط للمضمون بل كذلك للتعبير، فالآن أيضا، ورغبة في الوضوح، وبغض النظر عن المفاهيم المكرسة والتي أصبحت محدوديتها بديهية، تتملكنا رغبة في أن نعكس اتجاه-العلامة: وبالفعل يجب أن نقول بالشرعية نفسها إن العلامة هي علامة لخامة التعبير. إن مقطع الأصوات [riŋ] في ذاته، كظاهرة فريدة منطوقة هنا والآن، هي مقدار خامة التعبير، التي فقط بفضل العلامة، وبفضلها فقط، تُلحق بشكل للتعبير وتُرتب تحته مع مقادير أخرى من خامات التعبير (نطق بطرق ممكنة أخرى، من طرف ناطقين آخرين، وفي ظروف أخرى، للعلامة نفسها).

---

(1) يستعمل النص الفرنسي كلمة bois "خشب" ويستعمل النص الإنجليزي كلمة ring "خاتم". (م)

(2) كلمة ring الإنجليزية تعني "خاتم" وتعني "رنة" أيضا. (م)

إن العلامة إذن، في الوقت نفسه، ومهما كان هذا يبدو مفارقا، هي علامة لخامة المضمون وعلامة لخامة التعبير. وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن العلامة علامة على شيء ما. وبالمقابل ليس ثمة من سبب لنقرر بأن العلامة ليست سوى علامة لخامة المضمون أو (وهو بالتأكيد ما لم يسبق لأحد أن فكر فيه) سوى علامة لخامة التعبير. إن العلامة مقدار بوجهين، بمنظور يشبه رأس جانوس[1] ذي الاتجاهين، وذي التأثير في جهتين؛ "نحو الخارج"، نحو خامة التعبير، و"نحو الداخل"، نحو خامة المضمون.

إن جميع المصطلحيات اعتباطية، وبالنتيجة لا شيء يمنعنا من استعمال كلمة **علامة** كاسم خاص لشكل التعبير (أو إن شئنا لخامة التعبير، غير أن هذا سيكون عبثيا وغير ضروري). لكنه يبدو من الأنسب أن نستعمل كلمة **علامة** لتسمية الوحدة المتشكلة من شكل المضمون وشكل التعبير والتي يقيمها التضامن الذي سميناه دالة العلامة. وإذا استعملنا **العلامة** للإشارة إلى التعبير وحده أو أي أحد من أجزائه، فإن المصطلحية، حتى وهي محمية بالتعريفات الصورية، تتعرض، بوعي أو بدون وعي، لخطر إحداث أو تغليب الخطأ الشائع جدا والذي مفاده أن اللغة ليست سوى قائمة أو مخزون من القصاصات موجهة للإلصاق بأشياء موجودة مسبقا. وحسب طبيعتها، ستكون كلمة **علامة** دائما ملحقة بفكرة المسمى[2]، ولهذا يجب استعمالها بطريقة تجعل العلاقة بين العلامة والمسمى في أوضح ما يمكن ولا تكون خاضعة لأي اختزال يشوهها.

إن التمييز بين التعبير والمضمون، وتفاعلهما في دالة العلامة، أمر أساسي في بنية أية لغة. فكل علامة وكل نسق من العلامات وكل نسق من الجزيئات المخصصة للعلامات، كل لغة، تحتوي في ذاتها على شكل تعبير وشكل مضمون. ولهذا يتوجب على تحليل النص، في أولى مراحله، أن يكون تحليلا[3] إلى هذين

(1) يجسد الإله جانوس، في الميثولوجيا الرومانية، في شكل رأس تمثال بوجهين ينظران في اتجاهين متعاكسين. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي عبارة un terme désigné ويستعمل النص الإنجليزي مصطلح designatum. (م)

(3) يستعمل النص الإنجليزي مصطلح تحليل analysis مرتين في هذه الجملة بينما يستعمل النص الفرنسي مصطلح تحليل analyse ثم مصطلح تقسيم division. (م)

المقدارين. ولكي يكون التحليل شاملا، يجب أن يكون منظما بحيث نقوم في كل مرحلة بالتحليل إلى أكبر الأقسام الممكنة، يعني الأقسام الأقل عددا، سواء بداخل السلسلة المحللة بأكملها أو داخل أي مقطع اعتباطي منها. على سبيل المثـــال، إذا كان لدينا نص يحتوي على جمل وعبارات[1]، يمكن أن نبين بأن عـــدد العبـــارات أكبر من عدد الجمل. فيكون علينا ألا نغامر منذ البداية بتحليل النص إلى عبارات، بل نحلله أولا إلى جمل، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل الجمـــل إلى عبـــارات. وإذا تمسكنا بهذا المبدأ سوف نلاحظ أن النص في المرحلة الأولى يكون دائمـــا قـــابلا للتحليل إلى قسمين اثنين فقط؛ وهذا العدد القليل جدا يضمن للقسمين الامتـــداد الأقصى: إنهما **خط التعبير** و**خط المضمون**، اللذان بينهما تضامن متبـــادل مـــن خلال دالة العلامة. وبعد ذلك نواصل تحليل خط التعبير وخط المضمون، كل على حدة، آخذين بعين الاعتبار تفاعلهما داخل العلامات. وبالطريقة نفسها يقودنـــا التمفصل الأول لنسق اللغة إلى إقامة البراديغمين الأكثر شمولا وهما: **صعيد التعبير** و**صعيد المضمون**. ولكي نعطي أسماء شائعة من جهة **لخط التعبير ووجه التعـــبير**، ومن الجهة الأخرى **لخط المضمون ووجه المضمون**، اخترنا على التوالي مصطلحي **صعيد التعبير** و**صعيد المضمون** (اخترنا هذين المصـــطلحين وفقـــا لصـــياغة دي سوسير التي أوردناها ســـابقا: "صـــعيد (...) الأفكـــار (...) و(...) صـــعيد الأصوات").

ستؤدي بنا هذه الطريقة، خلال التحليل بأكملـــه، إلى وضـــوح وتبســـيط كبيرين، وفي الوقت نفسه تسلط الضوء على مجمل آلية اللغة، وبطريقة غير معروفة إلى الآن. وانطلاقا من وجهة النظـــر هـــذه ســـيكون مـــن الســـهل أن نـــنظم الاختصاصات الفرعية للسانيات حسب خطاطة مبنية بإحكام ونتخلص بصـــورة نهائية من عقبة التقسيم القديم والمتعب للسانيات[2] إلى صوتيات وصرف وتركيب

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلحي phrases et propositions بينما يستعمل الإنجليزي مصطلحي sentenses and clauses. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي مصطلح نحو grammaire ويستعمل النص الإنجليزي مصـــطلح لسانيات linguistics. (م)

ومعجمية، ودلالية، وهو تقسيم مخل لاعتبارات عديدة، وكذلك يحتوي على بعض التداخل. لكن إلى جانب ذلك، وعندما نكمل التحليل سيتبين لنا أنه يمكن وصف صعيد التعبير وصعيد المضمون وصفا شاملا ومركزا، باعتبارهما مبنيين بصورة متطابقة تماما، فنستطيع أن نتوقع وجود فئات متطابقة التعريف على الصعيدين. وهذا ما سوف يؤكد أيضا صحة تصور التعبير والمضمون كمقدارين منسقين ومتساويين من جميع النواحي.

لقد اخترنا مصطلحي صعيد التعبير وصعيد المضمون، وبالتالي التعبير والمضمون حسب المفاهيم السارية وهما اعتباطيان تماما. ولا يقدم تعريفهما الدالي أي مبرر لتسمية أحد هذين المقدارين وليس الآخر تعبيرا، أو أحدهما وليس الآخر مضمونا. فهما لا يتعرفان إلا بتظامنهما المتبادل، ولا يمكن تعريف أي منهما بطريقة أخرى. وكلاهما معرف فقط بصورة تعارضية ونسبية باعتبارهما وظيفين يتبادلان التعارض في الدالة نفسها.

14- اللا متنوعات والمتنوعات

لا غنى لنا عن هذه التوضيحات حول بنية العلامة من أجل بلورة التحليل بصورة أكثر تفصيلا، وبصورة خاصة، للتعرف على الجزيئات التي تتكون منها العلامة اللسانية (الفصل 12). يجب علينا في كل مرحلة من التحليل أن نقوم بجرد المقادير ذات العلاقات المتشابهة (الفصل 12). وعلى الجرد أن يراعي مبدأ الإمبريقية (الفصل 3)، فيجب أن يكون شاملا وفي أبسط ما يمكن؛ ويجب احترام هذا الشرط في كل مرحلة، لأسباب منها أننا لا نستطيع أن نعرف عند أية مرحلة إذا ما كانت هي المرحلة الأخيرة. لكن هذا الشرط يصبح مزدوج الأهمية في المرحلة الأخيرة من التحليل، إذ نصل عندها إلى التعرف على المقادير النهائية التي تشكل أساس النسق، وهي المقادير التي علينا أن نبرهن بأن كل المقادير الأخرى مبنية بها. ومن المهم ليس فقط من أجل بساطة نتيجة العملية الأخيرة، بل أيضا من أجل بساطة الحل[1] في

(1) يستعمل النص الإنجليزي كلمة solution بينما يستعمل النص الفرنسي مصطلح تحليل analyse. (م)

مجمله، أن يكون عدد هذه المقادير النهائية في أقل ما يمكن.

نقوم بصياغة هذا الشرط في مبدأين: **مبدأ الاقتصاد ومبدأ الاختزال**، وكلاهما مستنبط من مبدأ البساطة (الفصل 6).

مبدأ الاقتصاد: يتم الوصف وفق طريقة. ويجب أن تكون الطريقة منظمة بحيث تكون النتيجة في أبسط ما يمكن، ويجب أن تتوقف عندما لا تنتج مزيدا من التبسيط.

مبدأ الاختزال: يجب مواصلة كل عملية من الطريقة أو تكرارها إلى غاية استنفاد الوصف، وعلى العملية في كل مرحلة أن تقود إلى تسجيل أقل عدد ممكن من المواضيع.

سوف نطلق على المقادير التي يتم جردها في كل مرحلة اسم العناصر. وتمشيا مع التحليل نعيد صياغة مبدأ الاختزال كالتالي:

كل تحليل (أو كل مركب تحليلات) نسجل فيه وظيفين لهم دالة معطاة على أنها قاعدة للتحليل، يجب أن ننظمه بحيث يؤدي إلى تسجيل أقل عدد ممكن من العناصر.

لكي نحترم هذا الشرط يجب أن يكون في متناولنا منهج يسمح، في شروط محددة بدقة، **باختزال** مقدارين في واحد أو، كما يجري في الغالب، **بالمطابقة** بين مقدارين، الواحد مع[1] الآخر. إذا تخيلنا نصا محللا إلى جمل، وهذه إلى عبارات،

(1) في صيغتها الأخيرة، تفترض النظرية، حول هذه النقطة، تحليلا قريبا من مفهوم **الهوية اللسانية** identité linguistique, linguistic identity. وقد نوقش من وجهات نظر عديدة في الأدبيات المتأخرة (على سبيل المثال، ف. دي سوسير، دروس، ط2، ص 155 وما بعدها، وأيضا على أساس تراتبية الأصناف عند راسل Russel، ومن طرف أ. بنتيلا A. Penttilä (أعمال المؤتمر الدولي الرابع للسانيين، كوبنهاغن، 1938، ص. 160 وما بعدها) بالاتفاق مع و. سارنيو U. Saarnio، دراسات حول المنطق الرمزي. آكتا فيلوسوفيكا فينيكا 1، هلسنكي، 1935)؛ ينظر بنتيلا وسارنيو في أركنتنيس 4، 1934، ص. 28 وما بعدها). تبدو النتائج المؤقتة المتحصل عليها كافية لتبين أنها طريق صعبة أن نصل إلى المنهج بواسطة التعريفات الصورية، وأنه من الأبسط أن نصل إليها بواسطة مبدأ الاختزال. يمكننا إذن أن نستبعد مشكلة الهوية بهذا الصدد باعتبارها تعقيدا زائدا.

وهذه إلى كلمات.. إلخ؛ وجردا نأخذه من كل تحليل، سوف نلاحظ بأن لدينا في عدة أماكن من النص الجملة "نفسها" والعبارة "نفسها" والكلمة "نفسها".. إلخ: يمكننا إذن أن نقول بأن كل جملة وكل عبارة وكل كلمة يمكن أن تظهر في عدة عينات. وسوف نسمي هذه العينات **متنوعات**[1]، والمقادير التي هي عينات لها نسميها **لا–متنوعات**[2]. وكذلك يتضح على الفور أن الدوال، وليس المقادير فقط، لها متنوعات بحيث أن التمييز بين المتنوعات واللا–متنوعات يصلح للوظيفين بصفة عامة. وفي كل مرحلة من التحليل سيكون علينا أن نستدل بالمتنوعات على اللا–متنوعات بواسطة منهج يتم إعداده خصيصا ليضع المعايير الضرورية لمثل هذا الاختزال.

عندما يتعلق الأمر بلا– متنوعات من الدرجة الأعلى في صعيد التعبير – يعني ما نسميه بالفونيمات، بالنسبة للغة الشفهية، في النظريات السارية إلى حد الآن – فقد أولت اللسانيات الحديثة بعض الاهتمام لهذا السؤال وبذلت بعض الجهود لبلورة منهج لمثل هذا الاختزال. وعلى الرغم من ذلك، في حالات كثيرة، توقف الباحثون عند تعريف للفونيم "واقعي" على درجة ما من الغموض، لا يعطينا أي معيار موضوعي قابل للتطبيق في الحالات الارتيابية. لقد قامت مدرستان في اللسانيات الحديثة ببذل جهود واعية، سعيا لبلورة منهج موضوعي للاختزال. وهما مدرسة لندن التي يمثلها دانيال جونز، ومدرسة الفونولوجيا التي ترجع جذورها إلى حلقة براغ والتي كان يقودها ن. س. تروبتزكوي. وظهر على مناهج الاختزال التي وضعتها المدرستان تشابه مميز، واختلاف مهم.

يتمثل التشابه في كون كل من المدرستين لا تعترفان بأن الشرط الضروري لإقامة الجرد هو تحليل النص على أساس الدوال. ومنهجهما استقرائي (الفصل 4) يتخذ كمعطى كتلة من الأصوات المفردة، يتم تجميعها في طبقات من الأصوات تسمى فونيمات. ومن حيث المبدأ يجب أن يتم تجميع الأصوات في فونيمات دون اعتبار للبراديغمات التي تدخل فيها تلك الأصوات. ثم باختلال غريب تنتقل

(1) variantes, variants.

(2) invariantes, invariants.

المدرستان من تقسيم[1] عام لمجمل جرد أصوات اللغة إلى فئات، بمعالجة الصوائت والصوامت كل على حدة. لكنهما تنظران إلى الصائت والصامت كفئات معرفة، ليس بالدوال اللسانية، بل بواسطة مقدمات غير لسانية (فيزيولوجية وفيزيائية). ولا يتم تحليل فئة الصوائت ولا فئة الصوامت في بداية العملية إلى فئات فرعية على أساس العلاقات (يعني حسب "موقعها" في المقطع اللفظي).

ليس في هذا التشابه بين المدرستين أية مفاجأة، إذ أنه لم يتم بعد استعمال المنهج الاستنباطي، الذي رسمنا خطوطه العريضة (الفصل 4)، إلى الآن في العلم اللساني.

أما الاختلاف بين المدرستين حول المنهج فليس ذا أهمية منهجية قليلة. فكلا المدرستين توافق على أن ترى شيئا مميزا في كون الفونيمات - على خلاف المتنوعات - لها دالة تمييزية: إن استبدال فونيم بآخر يمكن أن يؤدي إلى اختلاف في المضمون (مثلا، pat – pet)[2]، بينما يستحيل ذلك لو استبدلنا متنوعة بمتنوعة أخرى للفونيم نفسه (مثلا، طريقتان مختلفتان في النطق، أحداهما مفتوحة والأخرى مغلقة للـ e في pet). يعتمد علماء الأصوات في براغ على هذا المعيار في تعريفهم، إذ يعتبرون التعارض بين الفونيمات تعارضا تمييزيا[3]. وتسلك مدرسة لندن طريقا آخر. وبالفعل، يرى دانيال جونز أن الفونيمات تمييزية، لكنه لا يريد إدخال هذه السمة في تعريف الفونيم، لأنه قد اتضح أن التعارضات بين الفونيمات غير قادرة على إحداث أي اختلاف في المضمون، ما دامت الفونيمات المعنية لا يمكن تبديل الواحد منها بالآخر في الكلمة نفسها؛ يعني ليس في "الموقع" نفسه من السلسلة؛ وذلك مثلا مع الـ h و ŋ في الإنجليزية[4]. وتأتي هذه الصعوبة من كون

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح تحليل analyses بينما يستعمل النص الإنجليزي مصطلح تقسيم division. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي مثالا مختلفا: rat - rit. (م)

(3) Actes du 1er Congrès international de linguistes, Leiden, n.d., p. 33. Travaux du cercle linguistique de Prague IV, 1931, p. 311. N. S. Trubetzkoy, Grundzüge der Phonologie (Travaux du cercle linguistique de Prague VII, 1939, p. 30).

(4) D. Jones, Travaux du cercle linguistique de Prague IV, 1931, p. 77 f. D. Jones, an outline of english phonetics, Cambridge, 1936, p. 49 f.

جونز لا يعترف بأن الفونيمات يمكن أن تختلف فقط بانتمائها إلى فئـــات مختلفـــة (باستثناء الفرق بين الصوائت والصوامت). وهكذا لا يعتبر معيارا تمييزيا كافيا أن h، التي يمكنها أن تأتي فقط في بداية المقطع اللفظي، و ŋ التي يمكنها أن تأتي فقـــط في نهاية المقطع اللفظي، كل منهما تدخل في تعارض تمييـــزي مـــع الفونيمـــات الأخرى التي تستطيع أن تحتل "الموقع" نفسه (مثلا، hat - cat, sing - sit). ولهذا السبب تسعى مدرسة لندن إلى استبعاد الصفة الخصوصية للدالة التمييزية، وبـــدلا منها - على الأقل من الناحية النظرية - تعتمد على "موقـــع" الفـــونيم، دون أي اعتبار للدالة التمييزية، بحيث يمكن للصوتين اللذين يظهران في "الموقع" نفســـه، أن تتم إحالتهما دائما إلى فونيمين مختلفين[1]. ومع ذلك فإنه من البديهي أن هذا يخلق بعض الصعوبات، خاصة لأن المتنوعات أيضا يمكن أن تظهر في "الموقـــع" نفســـه (مثلا pet، بالـــ e بمختلف الخصائص النطقية)[2]. ومن أجل التخلص من هـــذه الصعوبة من الضروري أن نُدخل مفهوما آخر إلى جانب الفونيم، وهـــو مفهـــوم **التنوع الفونيمي**[3]، الذي ليست علاقاته مع الفونيم واضحة جدا. وبما أن كـــل عينة جديدة للفونيم هي بالضرورة تنوع جديد فإن كل فونيم تكون له متنوعات في "الموقع" نفسه: ويترتب على ذلك أن كل فونيم يجب أن يكون تنوعا فونيميا. لكن يبدو، حتى وإن كان ذلك غير صريح العبارة، أنه من غير الممكـــن اعتبـــار التنوعات الفونيمية مختلفة، الواحد عن الآخر، إلا من خلال تعارضها التمييزي[4].

إن محاولة مدرسة لندن تفادي فكرة التعارض التمييزي مفيدة. فقد أجريـــت بدون شك اعتقادا بوجود أرض أكثر ثباتا في الصوتيات الخالصة، وبدون اللجوء إلى المضمون، حيث يمكن للتمييز بين الاختلافات والتشابهات أن يكون محفوفـــا بالمخاطر، ما دام منهج التحليل في هذا المجال أقل تطورا، وأن المعايير الموضـــوعية

---

(1) D. Jones, Le Maître phonétique, 1929, p. 43 f., Travaux du cercle linguistique de Prague IV, p. 74.

(2) يستعمل النص الفرنسي مثالا بصيغة مختلفة: "مثلما في rat و a مغلقة و a مفتوحة". (م)

(3) variphone.

(4) D. J. proceedings of the international congress of phonetic sciences (Archives néerlandaises de phonétique expérimentale VIII-IX, 1933), p. 23.

تبدو صعبة المنال. ويبدو أن الشعور نفسه كان لدى حلقة براغ، ما دامت قد حاولت أن تستعمل فقط ما يسمى "تمييزات المعنى[1] الذهني". لكن حلقة براغ بلا شك على حق في الاحتفاظ بالمعيار التمييزي كسمة خصوصية. وتبين محاولة مدرسة لندن الصعوبات المستعصية التي تظهر أيضا. ويرجع الفضل في التأكيد على هذا المبدأ أساسا إلى حلقة براغ، وإن كان علينا، من جهة أخرى، أن نسجل تحفظات شديدة على كامل نظريتها وتطبيقها ضمن ما تسميه بالفونولوجيا.

يبدو أن الخبرة التي لدينا عن مناهج الاختزال السابقة تبين أنه من الضروري اعتبار العامل التمييزي هو العامل الأفضل لتسجيل اللا- متنوعات وللتمييز بين اللا- متنوعات والمتنوعات. فيوجد اختلاف بين اللا- متنوعات على صعيد التعبير عندما توجد فيه دالة ترابط (مثلا الترابط بين e و a في pat - pet)[2] والتي تناظرها دالة ترابط على صعيد المضمون (مثل الترابط بين مقادير المضمون 'pet' و'pat') بحيث يمكن أن نسجل **علاقة** بين ترابط التعبير وترابط المضمون. وهذه العلاقة هي النتيجة المباشرة لدالة العلامة، وهي دالة التضامن بين شكل التعبير وشكل المضمون.

لقد اقتربت بعض مناهج اللسانيات التقليدية، كما رأينا، في المدة الأخيرة، من الاعتراف بهذا الأمر؛ لكن لم يحدث ذلك بجدية إلا مع جزيئات صعيد التعبير. غير أنه من الأهمية بمكان، لفهم بنية اللغة وكذلك القيام بالتحليل، أن ننتبه إلى ضرورة توسيع هذا المبدأ ليكون صحيحا كذلك مع كل اللا- متنوعات الأخرى للغة، مهما كانت درجتها، أو بصفة عامة، مكانها في النسق. ويصح هذا المبدأ على كل مقادير التعبير، مهما كان امتدادها، وليس فقط المقادير الصغرى؛ وهو يصح على صعيد المضمون مثل صعيد التعبير. وفي الحقيقة ليست هذه سوى نتيجة منطقية للإعتراف بهذا المبدأ بالنسبة لجزيئات التعبير.

---

(1) يستعمل النص الإنجليزي مصطلح meaning في صيغة المفرد، بينما يستعمل النص الفرنسي مصطلح significations على غير ما جرت عليه الترجمة منذ بداية الكتاب، ويرد المصطلح المترجم في صيغة الجمع. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي مثالا مختلفا: rat-rit. (م)

إذا أخذنا في الاعتبار العلامات بدلا من الجزيئات، وبدلا من علامة واحدة فردية نأخذ علامتين أو أكثر يوجد بينها ارتباط متبادل، سوف نجد أن هناك دائما علاقة بين كل من ارتباط التعبير وارتباط المضمون. وإذا غابت مثل هذه العلاقة فهذا بالذات المعيار الذي يقرر أننا لسنا أمام علامتين مختلفتين بل أمام متنعوتين مختلفتين للعلامة نفسها. وإذا كان تبديل تعبير- جملة بآخر يُحدث تبديلا مماثلا بين مضامين- جملتين مختلفتين، يكون لدينا جملتان مختلفتان في التعبير؛ وفي الحالة المعاكسة، يكون لدينا متنوعتان للجملة على صعيد التعبير، أي عينتان مختلفتان لتعبير- الجملة نفسه. والأمر نفسه بالنسبة لتعابير- الكلمة وجميع تعابير- العلامة. ويصح ذلك أيضا بالنسبة للجزيئات، مهما كان امتدادها، مثل المقاطع اللفظية. ويكمن الفرق بين العلامات والجزيئات، في هذا الصدد، فقط في أنه، في حالة العلامات، سيكون نفس الفرق في المضمون يحدثه دائما نفس الفرق في التعبير، لكن في حالة الجزيئات، فإن نفس الفرق في التعبير يمكن، في كل مقام، أن يحدث تبديلات مختلفة بين مقادير المضمون (على سبيل المثال tan - ten, lad - led, pat - pet)[1].

يمكننا أيضا عكس هذه العلاقة، بمعنى أن التمييز بين اللا- متنوعات والمتنوعات، على صعيد المضمون، يجب أن يتم بالضبط حسب المعيار نفسه (توجد لا- متنوعتا مضمون اثنتان مختلفتان إذا كان ارتباطهما له علاقة بالنسبة للارتباط الموجود على صعيد التعبير، وإلا فلا). ومن الناحية العملية، توجد لا- متنوعتا مضمون مختلفتان إذا كان تبديل الواحدة بالأخرى يُحدث تبديلا مماثلا على صعيد التعبير. وهذا أمر بديهي عندما يتعلق الأمر بالعلامات. فمثلا، عندما يؤدي تبديل تعبير- جملة بآخر إلى تبديل مماثل بين مضموني- جملة اثنين، ثم يؤدي تبديل أحد مضموني- الجملة بآخر إلى تبديل مماثل بين تعبيري- الجملة الاثنين؛ فإنه الشيء نفسه عندما ننظر إليه من الجهة المعاكسة.

في الأخير، يترتب على ذلك منطقيا لا محالة، أنه يمكن تطبيق اختبار التبديل المذكور على صعيد المضمون أيضا، وليس فقط على صعيد التعبير. ويجب أن يساعدنا على تسجيل الجزيئات التي تتكون منها مضامين العلامة. وبالضبط كما

(1) يستعمل النص الفرنسي مثالا مختلفا: (rat-rit, pas-pis, las-lis). (م)

هو الحال على صعيد التعبير، سيكون وجود الجزيئات نتيجة منطقية لوجود العلامات. ولهذا يمكننا أن نتيقن من إمكانية القيام بمثل ذلك التحليل. ويمكن أن نضيف على الفور أنه من الأهمية بمكان أن نقوم بالتحليل، إذ أن هذا العمل هو الشرط الضروري للوصف الشامل للمضمون. فمثل هذا الوصف الشامل يشترط إمكانية شرح ووصف عدد غير محدود من العلامات، بمراعاة مضمونها أيضا، بمساعدة عدد محدود من الجزيئات. وهنا كذلك يطبق شرط الاختزال نفسه الذي يطبق على صعيد التعبير: فكلما كان عدد جزيئات المضمون قليلا، كلما أمكن استيفاء مبدأ الإمبريقية في شرط أبسط وصف ممكن.

إلى اليوم لم يتم في اللسانيات، إجراء، ولا حتى محاولة إجراء، مثل هذا التحليل إلى جزيئات- المضمون، على الرغم من أن التحليل المماثل إلى جزيئات- التعبير قديم قدم اختراع الكتابة الأبجدية (لكي لا نقول أنه أقدم من ذلك: ففي النهاية، يتطلب اختراع الكتابة محاولة إجراء مثل ذلك التحليل للتعبير). لقد أدى هذا الخلل إلى أكثر النتائج كارثية: فأمام العدد غير المحدود من العلامات، كان تحليل المضمون يبدو مشكلة عويصة، عملا سيزيفيا، جبلا لا يمكن صعوده أبدا.

مع ذلك فإن طريقة التعامل ستكون بالضبط هي نفسها بالنسبة لصعيد المضمون مثل صعيد التعبير. فمثلما تؤدي بنا مواصلة التحليل الدالي إلى تحويل صعيد التعبير إلى مكونات تعقد علاقات تعاضدية (كما حدث قديما عند اختراع الأبجدية أو مع النظريات الحديثة حول الفونيم)، فكذلك صعيد المضمون يجب أن يُحل بمثل هذا التحليل إلى مكونات لها علاقات تعاضدية تكون أصغر من مضامين- العلامات الصغرى.

لنتخيل أننا عند تحليل نص، وفي مرحلة تقسيم بعض السلاسل الأكبر (يمكن أن نفكر على سبيل المثال في تعابير- الكلمة في لغة ذات بنية مألوفة) إلى مقاطع لفظية، نكون قد سجلنا المقاطع اللفظية التالية: sla, sli, slai, sa, si, sai, la, li, lai. في المرحلة الموالية حيث يتم تقسيم المقاطع اللفظية إلى أقسام مركزية (مفروزة) وأقسام هامشية (فارزة) (الفصل 9)، فإن الجرد الآلي إلى فئتين من المقاطع اللفظية، مركزية وهامشية، سيؤدي على التوالي إلى تسجيل a, i, ai في فئة

الأجزاء المركزية و sl, s, l في فئة الأجزاء الهامشية[1]. ولكن ما دمنا نستطيع تفسير ai على أنها وحدة تقيمها العلاقة التي بين a وi، وتفسير sl على أنها وحدة تقيمها العلاقة التي بين s وl، فأنه يتم إقصاء ai وsl من جرد العناصر. ولن يبقى فيه سوى a وi، وs وl، بحيث تكون هذه العناصر هي أيضا معرفة بقدرتها على الدخول في "المجموعات" المذكورة (مجموعة الصوامت sl ومجموعة الصائت المزدوج ai). ومن المهم أن نلاحظ بأن هذا الاختزال يجب أن يتم خلال العملية نفسها التي خلالها يتم تسجيل الأجزاء اللفظية المركزية والهامشية، ولا يمكن تحويلها إلى العملية اللاحقة والتي خلالها سيتم تقسيم تلك الأجزاء إلى أجزاء أصغر؛ والتصرف بصورة أخرى سوف يخل بشرط الطريقة الأكثر بساطة وشرط النتائج الأكثر بساطة في أية واحدة من العمليات (الفصل 6 ومبدأ الاختزال). وعلى الرغم من ذلك، لو كنا أمام وضعية أخرى، نقوم فيها على سبيل المثال، بتحليل سلاسل أكبر إلى مقاطع لفظية، فنجد فقط sla, sli, sa, si, sai, la, li, lai وليس slai فلن نستطيع مواصلة الاختزال بتحويل المقاطع اللفظية إلى أجزاء، ويتوجب إرجاء بقية الاختزال إلى العملية الموالية، التي خلالها تعتبر أجزاء المقاطع اللفظية مواضيع لمزيد من التقسيم. وكمثال آخر، لو كنا تحصلنا على slai, sla, وsli وليس sai, sa, si, lai, la, li في مرحلة العملية التي أجريناها، لكان علينا أن نختزل ai في هذه المرحلة، لكن ليس sl. (لو كان لدينا slai وsla لكن ليس sli، لما أمكن التحليل، ولتم تسجيل ai وa على أنهما لا- متنوعتان مختلفتان. ومن النتائج التي سيؤدي إليها الإخلال بهذه القاعدة، الفكرة العابثة التي مفادها أن اللغة التي لديها المقاطع اللفظية a وsa ولكن ليس فيها المقطع اللفظي s، سيتم فيها تسجيل، ليس فقط a وإنما كذلك s، على أنهما لا- متنوعات منفصلة في جرد المقاطع اللفظية.)

يوجد في هذه الطريقة، من حيث المبدأ، عامل التعميم. فلا يمكن القيام بالاختزال ما لم نتمكن من التعميم، من حالة إلى أخرى، دون وجود خطر التضارب. في مثالنا يمكن أن نتخيل التعديل الذي يجعل sl تختزل في مجموعة فقط

(1) تضيف الترجمة الفرنسية عبارتي "فئة الأجزاء المركزية" و"فئة الأجزاء الهامشية" لمزيد من التوضيح. (م)

في حالات معينة، وليس في جميعها، لأن المضمون المتعلق بالمقطع اللفظي sla، مع sl غير محللة، يختلف عن المضمون المتعلق بالمقطع اللفظي نفسه sla الذي تكون فيه sl محللة؛ وينتج عن ذلك أن sl عنصر من الخط نفسه مع s و l. في لغات عديدة معروفة جيدا (الإنجليزية مثلا) يمكن تحليل المقدار tʃ إلى t و ʃ بحيث يتم تعميم هذا التحليل بدون تضارب في جميع الحالات. وعلى العكس من ذلك، في اللغة البولونية، يوجد tʃ كمقدار مستقل مثل t و ʃ، بينما يمكن لهذين الأخيرين أيضا الدخول في مجموعة t ʃ (وهي مختلفة داليا عن tʃ): الكلمتان trzy 'ثلاثة'، وczy 'إما'، تختلفان في النطق فقط لأن الأولى فيها t ʃ والثانية tʃ(1).

لهذا السبب من المهم عمليا أن نستعمل **مبدأ تعميم** خاص. وتظهر الدلالة العملية لهذا المبدأ في نقاط عديدة أخرى من النظرية اللسانية؛ لذلك يجب أن نعتبره واحدا من المبادئ العامة للنظرية. ونعتقد أنه من الممكن أن نثبت أن هذا المبدأ قد لعب دائما وبصورة ضمنية دورا في البحث العلمي، على الرغم من أنه، في حدود علمنا، لم تسبق صياغته. وهو يصاغ كالتالي:

إذا كان لدينا موضوع يقبل حلا بصورة واضحة، وإذا كان موضوع آخر يقبل الحل نفسه بصورة مبهمة يتم إذن تعميم الحل وتطبيقه على الموضوع المبهم.

يمكننا إذن أن نصوغ قاعدة الاختزالات التي تطرقنا لها هنا كالتالي:

المقادير التي، عند تطبيق مبدأ التعميم، يمكن تسجيلها بصورة واضحة كوحدات مركبة تحتوي فقط على عناصر تم تسجيلها خلال العملية نفسها، لا يمكن تسجيلها كعناصر.

يجب تطبيق هذه القاعدة على صعيد المضمون بالضبط مثلما يتم تطبيقها على صعيد التعبير. فمثلا إذا كان الجرد المطبق بصورة آلية في مرحلة معينة من الطريقة

---

(1) L. Bloomfield, language, New York, 1933, p. 119. George L. Trager, Acta Linguistica I, 1939, p. 179.
عندما نتعمق في تحليل نسق التعبير البولوني، في رأينا، يحتمل أن نجد اختلافات أخرى بين الحالتين؛ وهذا لا يقلل من قيمة المبدأ ولا من تطبيقه في مرحلة معينة من التحليل. ونفس الشيء يصح بالنسبة للمثال النموذجي عند د. جونز: h, ŋ.

يؤدي إلى تسجيل مقادير المضمون التالية: ram 'حمل'، ewe 'شاة'، man 'رجل'، woman 'امرأة'، boy'ولـــد'، girl'بنـــت'، stallion'حصـــان'، mare'فـــرس'، sheep'خروف'، human being 'إنسان'، child'طفل'، horse'جواد'، he'هـــو'، she'وهي'، فإنه يجب حذف المقادير 'حمل'، 'شاة'، 'رجل'، 'امرأة'، 'ولد'، 'بنت'، 'حصان' و'فرس' من جرد العناصر، ما دمنا نستطيع تفسيرها بوضوح كوحـــدات علائقية تشمل فقط 'هو' أو'هي' من جهة ومن الجهة الأخـــرى علـــى التـــوالي، 'خروف'، 'إنسان'، 'طفل'، 'جواد'. وهنا مثلما في صعيد التعبير، يكون المعيار هو اختبار التبديل، الذي بواسطته نجد علاقة بين الارتباطات في كل من الصـــعيدين. فمثلما يمكن أن يؤدي التبديل بين sai، sa وsi إلى تبديل لثلاثة مضامين مختلفـــة، فإن التبديل بين مقادير- المضمون ('حمل'، 'هو' و'خروف'، يمكن أن يـــؤدي إلى تبديل لثلاثة تعبيرات مختلفة. 'حمل'= 'هو-خروف' وسيكون مختلفا عن 'شـــاة'= 'هي- خروف'، تماما مثلما يختلف sl عن fl على سبيل المثال، وسيكون 'حمـــل'= 'هو-خروف' مختلفا أيضا عن 'حصان' = 'هو- جواد' مثلما sl سيكون مختلفا عن sn: إذ يكفي أن يتم تبديل عنصر بآخر لإحداث تغيير في هذه الحالة أو تلك على الصعيد الآخر للغة.

في الأمثلة القليلة التي استعملناها سابقا (تقسيم الجمل إلى عبارات، وتقســـيم العبارات إلى كلمات؛ تقسيم مجموعات المقاطع اللفظية إلى مقاطع لفظيـــة، وهـــذه الأخيرة إلى أجزاء مقاطع لفظية، ومنها ننتقل إلى الجزيئات الأصغر)، تصرفنا مؤقتـــا حسب التصورات التقليدية كما لو كان النص يتمثل فقط في خط التعبير. وتوصلنا في الفقرة السابقة (الفصل 13) إلى أنه بعد تقسيم النص إلى خـــط التعـــبير وخـــط المضمون، يجب تقسيم كل واحد من هذين الخطين وفق مبدأ مشترك. وينتج عـــن ذلك أن هذا التقسيم يجب أن يصل إلى أبعد ما يكون (يعني إلى نهايته) على الخطين. ومثلما نصل عن طريق التقسيم المستمر على صعيد التعبير، عاجلا أو آجلا إلى حـــد يحل عنده الجرد المحدود محل الجرد غير المحدود، وهو جرد تتناقص أحجامه باستمرار خلال العمليات اللاحقة (الفصل 12)، سوف يتم الأمر نفسه بالضبط بالنسبة لخط المضمون. يمكن القول، من الناحية العملية، أن تحليل جزيئات صعيد التعـــبير يـــتم

بتحويل المقادير التي تدخل في جرود غير محدودة (تعابير الكلمات مثلا) إلى مقادير تدخل في جرود محدودة، وهو تحويل نستمر فيه إلى غاية الحصول على الجرود الأكثر محدودية. وسيكون الأمر نفسه بالنسبة للتحليل إلى جزيئات على صعيد المضمون. بينما لا يكون جرد مضامين الكلمات محدودا، حتى لو توزعت العلامات الصغرى، في اللغات ذات البنيات المألوفة، (على أساس الاختلافات العلائقية) على بعض الجرود (المفروزة) غير المحدودة (مثل جرود مضامين- الجذور)، والجرود الأخرى (الفارزة) المحدودة (مثل التي تشمل مضامين العناصر الاشتقاقية والإعرابية، يعني المشتقات والمورفيمات): تتمثل الطريقة إذن من الناحية العملية في محاولة تحليل المقادير التي تدخل في الجرود غير المحدودة إلى مقادير تدخل في جرود محدودة. ولقد راعينا هذا المبدأ في مثالنا السابق: فبينما تبقى 'خروف' و'إنسان' و'طفل' و'جواد' في جرود غير محدودة، تدخل 'هو' و'هي'، بصفتها ضمائر، في فئة خاصة معرفة علائقيا ولديها عدد محدود من الأعضاء. تتمثل المهمة إذن في مواصلة التحليل إلى أن تصبح كل الجرود محدودة، ومحدودة إلى أقصى ما يمكن.

باختزالنا مقادير المضمون إلى "مجموعات"، يصبح مضمون- العلامة مطابقا لسلسلة مضامين العلامات التي تعقد علاقات تعاضدية. إن تعريفات الكلمات في قاموس أحادي اللغة هي من حيث المبدأ من هذا النوع، على الرغم من أن القواميس إلى الآن لا تهدف إلى الاختزال، ولذلك فهي لا تعطي تعريفات يمكن استخدامها مباشرة في تحليل مبني بإحكام[1]. لكن ما تتم إقامته كمعادل للمقدار المعطى الذي تم اختزاله بهذه الصورة، في الواقع هو تعريف هذا المقدار، المصاغ في اللغة نفسها وعلى الصعيد نفسه الذي ينتمي إليه هذا المقدار. ونحن لا نرى في هذه النقطة أيضا أي مانع من أن نستعمل المصطلحية نفسها للصعيدين، فنسمي تعريفا، مثلا، عندما نحلل تعبير كلمة[2] pan على أنه متكون من الصامت p

(1) يستعمل النص الفرنسي صفة systématique بينما يستعمل النص الإنجليزي عبارة consistently performed لوصف التحليل في هذه الجملة. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي مثالا آخر: taureau، ويقوم بتقطيعه صوتيا، حسب الكتابة الصوتية. (م)

والصائت a ومن الصامت n. وهذا يقودنا إلى تعريف التعريف: نقصد **بالتعريف** تقسيم- مضمون العلامة أو تعبير- العلامة.

في كثير من الحالات يمكن أن نرفع من فعالية اختزال المقادير إلى مجموعات عناصر بتسجيل الأدوات الواصلة من حيث هي كذلك. نقصد **بالواصل** وظيفا يكون في بعض الشروط متضامنا مع وحدات مركبة من درجة معينة. من الناحية العملية تكون الواصلات على صعيد التعبير غالبا (لكن ليس دائما) مطابقة لما كان يسمى في اللسانيات القديمة صائت الربط، لكن تختلف عنها في كونها معرفة. إن الصائت[1] الذي يظهر في الإنجليزية قبل اللاحقة الإعرابية في كلمة fishes يمكن تسجيله على أنه واصل ربط[2]. وعلى صعيد المضمون، ستكون حروف المعاني في الغالب واصلات، وهو ما سيكون له أهمية حاسمة في تحليل وجرد الجمل والعبارات في لغات ذات بنيات معينة. فبذلك نستطيع، في غالب الأحيان، منذ مرحلة تقسيم الجمل، أن نصل، ليس فقط إلى تحويل الجمل المركبة إلى عبارات بسيطة، بل كذلك إلى أن نختزل، خلال الجرد بأكمله، العبارة الرئيسية المعطاة والعبارة التابعة المعطاة، إلى عبارة واحدة لها الإمكانيتان الداليتان الاثنتان معا. إن العبارة الرئيسية (أو المفروزة) والعبارة التابعة (أو الفارزة) لن تكونا بعد ذلك نوعين من العبارات بل نوعين من "دوال العبارات" أو متنوعتين من العبارات. ونضيف، من أجل استكمال الحديث، بأن نظاما معينا من الكلمات، في بعض أنواع العبارات التابعة، يمكن تسجيله على أنه **إشارة** لهذه المتنوعات من العبارات وهو لا يمنع من مواصلة الاختزال. إن القدر الذي يحطم هنا اثنين من الأعمدة الرئيسية لعلم التركيب التقليدي: وهما العبارة الرئيسية والعبارة التابعة، اللتان يتم اختزالهما بهذه الصورة إلى مجرد متنوعات، يطال أيضا، بصورة مماثلة، بعضا من أعمدته الأساسية

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح voyelle بينما يستعمل النص الإنجليزي مصطلح vocoid. (م)

(2) الانتقال من السلسلة الصوتية fish إلى السلسلة fishes لا يقتصر على زيادة الصوت z في نهاية السلسلة بل يحتاج إلى صائت يمثله e وهو واصل الربط والذي بدونه يصعب على النظام الصوتي الإنجليزي إنتاج السلسلة fishes. (م)

الأخرى. ففي البنيات اللسانية المألوفة يصبح المسند والمسند إليه[1] متنوعتين لاسم واحد (صلة واحدة، أو ما يشبهها)؛ وفي اللغات التي لا تحتوي على حالة إعرابية للمفعول[2] سيصبح هذا الأخير متنوعة تكون مطابقة لهما؛ وفي اللغات التي لديها مفعول، وتكون له دوال أخرى إضافية، يصبح المفعول مجرد متنوعة إسمية لهذه الحالة الإعرابية. بعبارة أخرى، إن تصنيف الوظيفين إلى فئتين - لا- متنوعات ومتنوعات - وهو ما نحن بصدد القيام به، يؤدي إلى إلغاء التفريع الثنائي التقليدي للسانيات إلى صرف ونحو.

لذلك يجب تسجيل العلاقة بين ارتباط - التعبير وارتباط - المضمون بالنسبة لكل مقادير النص على الصعيدين. وسيكون العامل التمييزي مناسبا عند القيام بأي جرد. وسوف نطلق على الارتباط في صعيد واحد يعقد علاقة مع ارتباط في الصعيد الآخر للغة اسم **المبادلة**[3]. وليس هذا سوى تعريف عملي؛ ففي النظرية سوف نجتهد للحصول على صياغة أكثر تجريدا وعمومية. ومثلما نستطيع أن نتخيل وجود ارتباط وتبديل داخل براديغم يعقد علاقة مع ارتباط مماثل ومع تبديل مماثل بداخل براديغم على الصعيد الآخر للغة، كذلك يمكن أن نتخيل وجود علاقة وانتقال بداخل سلسلة تعقد علاقة مع علاقة مماثلة ومع انتقال مماثل بداخل سلسلة على الصعيد الآخر للغة. وفي هذه الحالة سنتحدث عن **الإبدال**[4]. وغالبا ما يوجد الإبدال بين العلامات ذات الامتداد الكبير نسبيا. ويمكن تعريف **الكلمات** بأنها علامات صغرى تقبل الإبدال. ولتسمية المبادلة والإبدال بمصطلح مشترك نختار **التبديل**. يقال عن المشتقات من الدرجة نفسها، التي تنتمي إلى الإنجاز نفسه أو إلى النسق نفسه، أنها تشكل **صفا**، ونعرف التبديل بأنه دالة موجودة بين مشتقات الصف الأول للطبقة الواحدة نفسها، وهي دالة تعقد علاقة مع دالة بين

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح attribut بينما يستعمل النص الإنجليزي مصطلح predicate. (م)

(2) يستعمل النص الفرنسي عبارة cas régime ويستعمل النص الإنجليزي عبارة object case. (م)

(3) commutation.

(4) permutation.

مشتقات أخرى من الصف الأول للطبقة الواحدة نفسها وتنتمي إلى الصف الواحد. ستكون المبادلة إذن تبديلا بين أعضاء براديغم ويكون الإبدال تبديلا بين أجزاء سلسلة.

نقصد بمصطلح **التعويض**[1] غياب التبديل بين أعضاء البراديغم. فالتعويض في رأينا هو عكس المبادلة. ويترتب على التعريفات أن بعض المقادير لا توجد بينها مبادلة تعاضدية ولا تعويض تعاضدي؛ وهي المقادير التي لا تدخل في البراديغم نفسه، على سبيل المثال الصائت والصامت، أو h وŋ في مثال د. جونز المذكور أعلاه.

إن اللا- متنوعات إذن هي علائق ذات مبادلة تعاضدية والمتنوعات علائق ذات تعويض تعاضدي.

إن البنية الخصوصية للغة ما، وهي السمات التي تميز لغة مقابل اللغات الأخرى، وتجعلها تختلف عنها، وتجعلها مشابهة لها، والتي تحدد بذلك المكانة النموذجية لكل لغة، هي سمات نضبطها عندما نحدد ما هي الفئات المعرفة علائقيا التي تحتوي عليها اللغة، وكم هو عدد اللا-متنوعات التي تدخل في كل فئة منها. ويتم ضبط عدد اللا- متنوعات الداخلة في كل فئة بواسطة اختبار المبادلة. إن ما سميناه، بالرجوع إلى دي سوسير، الشكل اللساني، والذي بصورة مختلفة من لغة إلى أخرى، يضع حدوده الاعتباطية على متصل- الفحوى، الذي يكون هو ذاته هيوليا، يستند حصريا على هذه البنية. وجميع الحالات التي ذكرناها (الفصل 13) هي أمثلة كثيرة كذلك على خصوصية اختبار المبادلة: عدد تسميات الألوان، الأعداد، الأزمنة، عدد الأصوات المهموسة والصوائت.. إلخ، تضبط بهذه الطريقة. إن عناصر المضمون 'شجرة' و'حطب' (مادة) هي متنوعات في اللغة الدنمركية، لكنها لا-متنوعات في اللغتين الفرنسية والألمانية، وعناصر- المضمون 'حطب' (مادة) و'حطب' (غابة صغيرة) هي في اللغة الدنمركية لا- متنوعات، لكنها في اللغة الفرنسية متنوعات. وعناصر- المضمون 'غابة كبيرة' و'غابة غير كبيرة'، أو غابة بصرف النظر عن حجمها، هي لا- متنوعات في اللغة الفرنسية، في حين أنها

---

(1) substitution.

متنوعات في اللغتين الدنمركية والألمانية. والمعيار الوحيد الذي يسمح بضبط هذا هو اختبار المبادلة.

إذا كان النحو التقليدي قد نقل، بعينين مغمضتين، الفئات وأعضاء الفئات اللاتينية إلى اللغات الأوروبية الحديثة، مثل الدنمركية[1]، فذلك لأنهم لم يفهموا أن اختبار المبادلة يصلح لتحليل المضمون اللساني. فإذا عالجنا المضمون اللساني دون أي اعتبار للمبادلة، فسوف تكون النتيجة العملية، أننا نتناوله دون اعتبار لعلاقته بالتعبير اللساني، من خلال دالة العلامة. وكانت النتيجة، أننا صرنا في الآونة الأخيرة، كرد فعل، نشترط منهجا نحويا يتخذ من التعبير نقطة انطلاق بغرض الوصول إلى المضمون[2]. ولكن بعد اكتشاف المبادلة بكل أبعادها تبين أن صياغة ذلك الاشتراط لم تكن دقيقة. فقد كان من حقنا أيضا اشتراط أن تبدأ دراسة التعبير من المضمون وتنطلق منه لتصل إلى التعبير. إن أهم شيء هو أننا سواء وجهنا اهتمامنا الخاص إلى التعبير أو وجهنا اهتمامنا الخاص إلى المضمون، فلن نفهم شيئا في بنية اللغة إذا لم نأخذ في الحسبان، دائما، تفاعل الصعيدين. إن دراسة التعبير ودراسة المضمون هما معا دراسة للعلاقة بين التعبير والمضمون؛ وهذان الاختصاصان يتطلب كل منهما الآخر، وبينهما ترابط متبادل، ولذلك لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر دون وقوع خطأ فادح. وكما سبق لنا الذكر (الفصل 9 إلى 11)، يجب أن ينبني التحليل بحيث تكون الدوال أساسا له.

15- الخطاطة والاستعمال اللسانيان

على اللساني أن يهتم بالدرجة نفسها بالتشابهات كما يهتم بالاختلافات بين اللغات؛ فهما وجهان متكاملان للشيء نفسه. إن التشابه بين الألسنة هو مبدءها البنيوي؛ ويأتي الاختلاف بين اللغات من **التجسيد الملموس** لهذا المبدأ. إذن، في

---

(1) حول هذه النقطة انظر مثلا (H. G. Wiwel, Synspunkter for dansk sproglære, københavn, 1901, p. 4)

(2) ومنها مؤلف هذا العمل (L. Hjelmslev, Principes de grammaire générale, Det Kgl. Danske Videnskabernes Selskab, Hist-filol. Medd. XVI, 1, københavn, 1928, especially p. 89).

اللغة وفي الألسن[1]، في بنياهما الداخلية، توجد التشابهات والاختلافات معـــا؛ ولا يقوم أي تشابه أو اختلاف بين اللغات على أي عامل خارج عن اللغة. إن التشابه والاختلاف بين اللغات يقومان على ما سميناه، بعد دي سوسير، بالشكل، ولـــيس على الخامة المتشكلة. ربما نفترض وبصورة قبلية بأن الفحوى المتشكل ينتمـــي إلى ما هو مشترك بين جميع اللغات، وإذن ينتمي إلى تشابهاتها؛ لكن هذا مجرد وهم، إذ أن الفحوى يتشكل في كل لغة بصورة خاصة؛ ولذلك لا يوجد تشكيل كلي وإنما فقط مبدأ كلي للتشكيل. الفحوى في ذاته عديم الشكل، يعني غير خاضع بذاتـــه لتشكيل ما، لكنه يقبل أي تشكيل مهما كان. وإذا كان علينا أن نجد هنا رسمـــا لبعض الحدود، فإنها سوف تكون في التشكيل وليس في الفحوى. ولذلك يتعـــذر على المعرفة بلوغ الفحوى في ذاته، ما دام شرط كل معرفة هو نوع من التحليل. لا يمكن إذن معرفة الفحوى إلا من خلال تشكيل ما، وبدونه لن يكون له وجود علمي.

لذلك يستحيل أن نتخذ من الفحوى، سواء فحـــوى التعـــبير أو فحـــوى المضمون، قاعدة للوصف اللساني. ولو أردنا فعل ذلك ســـيكون علـــى أســـاس تشكيل للفحوى يكون قد وضع بصورة قبلية ونهائية للجميع، وهو تشكيل كيفما كانت بنيته، لا محالة مخالف لأغلب اللغات. لذلك كان بناء النحو على الأنســـاق الأنطولوجية المزعومة، وبناء نحو لغة على نحو لغة أخرى، بالضـــرورة منـــذورين للفشل.

لذلك يستحيل أن نبدأ بإدراج وصف الخامة كقاعدة لوصف اللغة؛ فعلـــى العكس من ذلك، يتوقف وصف الخامة على وصف الشكل اللساني. ولهذا فـــإن الحلم القديم ببناء نسق صوتي كلي ونسق مضامين كلي (نسق المفاهيم) هو حلـــم لا يمكن تحقيقه، وعلى أية حال لن تكون له أية صلة ممكنة مع الواقع اللساني. ومن

(1) في هذه الجملة مثال واضح عن الصعوبات التي تطرحها ترجمة مصطلح لغة بين الفرنسية والإنجليزية والعربية. فالنص الإنجليزي يتحدث عـــن "..in language and languages" وهو ما يترجمه النص الفرنسي بـــ "langage ... langues" على اعتبـــار أن مصـــطلح language يرد في هذه الجملة بمعنيين: اللغة وما يترجم بالعربية أحيانا بكلمة لسان. (م)

المؤكد أنه من غير النافل، أمام بعض بقايا الفلسفة القروسطية الـتي عـادت إلى الظهور مؤخرا، أن نؤكد أن أصناف الأصوات المقبولة عموما أو الخطاطة الأبدية للمفاهيم، لا يمكن أن تتمخض عن مناهج إمبريقية تناسب اللغة. فالاختلافات بين اللغات لا تقوم على التحقيقات المختلفة لصنف مـن الخامـات، وإنمـا علـى التحقيقات المختلفة لمبدأ التشكيل، أو بعبارة أخرى، تقوم على شكل مختلف أمام الفحوى الهيولي نفسه.

إن الاعتبارات التي انتهينا إليها كنتيجة مباشرة للتمييز الذي أقامه دي سوسير بين الشكل والخامة، تقودنا إلى الاعتراف بأن اللغة شكل، وبـأن خـارج هـذا الشكل، ومن خلال دالة تنعقد معه، توجد هيأة غير لسانية، وهـي "خامـة" دي سوسير، أي الفحوى. وبينما يعود إلى اللسانيات أن تحلل شكل اللغة، فإنه مـن الطبيعي جدا أن تتحمل علوم أخرى كثيرة عبء تحليل الفحوى. وبإسقاط نتائج اللسانيات على نتائج تلك العلوم، سنحصل على إسقاط للشكل اللسـاني علـى الفحوى في لغة ما. وبما أن التشكيل اللساني للفحوى اعتباطي، يعني أنه لا يقـوم على الفحوى بل على مبدأ الشكل نفسه وعلى الإمكانيات المتولدة عن تحقيقـه، يجب القيام بهذين الوصفين، اللساني وغير اللساني، بصورة مستقلة، الواحد عـن الآخر.

لكي نجعل ذلك دقيقا ونعطيه وضوحا ملموسا وجميلا، قـد يكـون مـن المستحسن أن نبين ما هي العلوم التي يؤول إليها وصف الفحـوى، خاصـة وأن اللسانيات الحالية تبدي في هذا الشأن قلة في الدقة متجذرة بعمق في بعض التقاليد. وهنا علينا أن نلفت الانتباه إلى عاملين:

أ- يجب أن نعقل وصف الفحوى، وفقا للتعبير اللساني والمضمون اللساني، على أنه في جوهره، ينتمي في جانب منـه إلى المجـال **الفيزيـائي** وفي جانب آخر إلى ما هو (اجتماعي) **أنثربولوجي**. (نقول هـذا دون أن نتخذ موقفا خاصا بالنسبة لبعض نقاط الخلاف في الفلسفة الحديثـة). يمكن اعتبار خامة الصعيدين متكونة من مواضيع فيزيائية (الأصـوات على صعيد التعبير والأشياء على صعيد المضمون)، وأن تصوراتنا حول

تلك المقادير يحملها مستعمل اللغة؛ وبالنتيجة، بالنسبة للصعيدين، يجب أن نقوم بوصف فيزيائي ووصف ظواهري للفحوى[1].

ب- يتطلب الوصف الشامل لفحوى المضمون اللساني تعاون كل العلوم غير اللسانية، فمن وجهة نظرنا، كل تلك العلوم، وبدون أي استثناء، تعالج مضامين لسانية.

مع التبرير النسبي الذي يمنحه لنا تبني وجهة نظر خاصة، نذهب إلى القول بأن العلوم كلها تلتف حول اللسانيات. وهو ما يقودنا إلى تبسيط يتمثل في اختزال المواضيع العلمية إلى نوعين أساسيين: اللغات واللا- لغات، ويقودنا إلى رؤية علاقة، دالة، موجودة بينهما.

سوف تكون لنا الفرصة لاحقا لمناقشة طبيعة هذه الدالة بين اللغات واللا- لغات ودراسة نوع علاقات الاستلزام والاقتضاء الموجودة فيها. وفي الوقت نفسه سوف نقوم بتوسيع وتعديل الصورة التي رسمناها هنا مؤقتا. فما قيل هنا في هذا الموضوع وخاصة حول الشكل والخامة عند دي سوسير، هو مؤقت فقط.

من وجهة النظر هذه، علينا أن نستنتج بأنه مثلما يمكن، ويجب، على الاختصاصات العلمية الأخرى أن تحلل الفحوى اللساني دون أن تأخذ الشكل اللساني في الحسبان، كذلك يمكن ويجب على اللسانيات أن تحلل الشكل اللساني دون أن تنشغل بالفحوى الذي يمكن أن يلحق بها على الصعيدين. فبينما يجب أن نعتبر فحوى- التعبير وفحوى- المضمون موصوفين بصورة مناسبة وكافية من طرف العلوم غير اللسانية، على اللسانيات أن تختص بمهمة وصف الشكل اللساني لتجعل من الممكن إسقاطه على المقادير غير اللسانية، التي من وجهة نظر اللغة هي التي تصبح[2] خامة ذلك الشكل. إن المهمة الرئيسية للسانيات إذن هي أن تقيم

---

(1) توجد بعض الاختلافات في هذه الفقرة بين النص الفرنسي والنص الإنجليزي، ولأنها لا تؤثر على الفكرة، لم نقف عندها واعتمدنا الطبعة الإنجليزية. (م)

(2) يستعمل النص الإنجليزي هنا فعل provide بينما يستعمل النص الفرنسي فعل est للربط بين المقادير غير اللسانية والخامة. ونعتقد أنه يوجد نوع من الغموض في تحديد علاقة الخامة بما يصبح بعد تشكيلها فحوى، لذلك اقترحنا ترجمة الفكرة بفعل "أصبح" للتعبير عن التحول الذي يحدث بين مرحلة الخامة ومرحلة الفحوى. (م)

علما للتعبير وعلما للمضمون على أسس داخلية ودالية؛ عليها أن تقيم علم التعبير دون اللجوء إلى أية مقدمات صوتية أو ظواهرية، وعلم المضمون دون مقدمات أنطولوجية أو ظواهرية (لكن بطبيعة الحال دون إهمال المقدمات الإبستيمولوجية التي يقوم عليها كل علم). مثل هذه اللسانيات، بعد تمييزها عن اللسانيات التقليدية، ستكون لسانيات، علم التعبير فيها ليس الصوتيات، وعلم المضمون فيها ليس علم الدلالة. سيكون هذا العلم جبرا للغة يشتغل على مقادير غير مسماة، أي على مقادير مسماة بصورة اعتباطية، ليست لها تسميات طبيعية، والتي لن تحصل على تسميات مبررة إلا بمقابلتها للخامة.

إن اللسانيات، وهي تواجه هذه المهمة الرئيسية، التي عانى حلها إلى الآن من إهمال يكاد يكون تاما، في دراسة اللغة، عليها أن تستعد لاستقبال نشاط واسع من التفكير والبحث. وفيما يتعلق بالتعبير اللساني لقد بدأ الاشتغال عليه في الآونة الأخيرة في بعض النطاقات المحدودة[1].

إن هذه النظرية اللسانية منذ بداية تأسيسها تستلهم من هذا التصور، وهي تهدف إلى صياغة هذا الجبر المحايث للغة. ولكي نسجل اختلافها عن الدراسات

(1) هناك وصف لفئات التعبير على أساس غير صوتي إطلاقا، خاصة من طرف ل. بلومفيلد حول اللغة الإنجليزية، وجزئيا حول لغات أخرى (لانغوج، نيويورك، 1933، ص. 130)، ومن طرف جورج ل. تراغر حول البولونية (أكتا لنغويستيكا، 1، 1939، ص. 179)، ومن طرف هانس فوغت حول النرويجية (نورسك تريدسكريفت فور سبروغفيدنسكاب 12، 1942، ص. 5)، ومن طرف ه. ي. أولدال حول الدنماركية (أعمال المؤتمر الدولي الثاني للعلوم الصوتية، كمبريج، 1936، ص. 54)، وحول الهوتنتو (آفريكا، 12، 1939، ص. 369)، ومن طرف أ. بيروم حول اللهجة الدنماركية في فيولي (فيولدمولي ليدسيستم، 1944)، ومن طرف ج. كورلوفيكس حول اليونانية القديمة (أعمال حلقة كوبنهاغن اللسانية، 5، 1949، ص 56)، ومن طرف كنود توجيبي حول الفرنسية (البنية المحايثة للغة الفرنسية، 1951)، ومن طرف ل. هيلمسلاف حول الليتوانية (ستودي بالتيكي، 6، 1936-37، ص. 1)، وحول الدنماركية (سلسكاب فور نورديسك فيلولوغي، أوربتنينغ فور 1948-49-50، ص. 12-23)، وكذلك في مذكرة سوسير حول النسق الأولي للصوائت، لايبتزيك، 1879، نجد هذا الرأي معروضا بوضوح وبوعي؛ والمنهج مصاغ بإحكام من طرف تلميذه سيشاي (برنامج ومنهج اللسانيات النظرية، باريس 1908، ص. 111، 133، 151).

اللسانية السابقة واستقلالها الأساسي عن الخامة المُعرفة خارج اللسانيات، أطلقنا عليها اسما خاصا كان قد استعمل في الأشغال التحضيرية منذ 1936: نسميها **الغلوسيمية** [103] (من γλώσσα 'لغة'[1]) ونستعمل **غلوسيمات** لنعني الأشكال الصغرى التي تقودنا النظرية إلى جعلها قاعدة للتفسير، يعني اللا-متنوعات التي لا تقبل الاختزال. ولم تكن مثل هذه التسمية الخاصة لتبدو ضرورية لو لم يتم استعمال مصطلح اللسانيات بابتذال للإشارة إلى دراسة متعثرة للغة انطلاقا من وجهات نظر متعالية وغير مناسبة.

إن تمييز دي سوسير بين "الشكل" و"الخامة" ليس له، مع ذلك، سوى مبرر نسبي، خاصة من وجهة نظر اللغة. فـ"الشكل" هنا يعني الشكل اللساني، وتعني "الخامة"، كما رأينا، خامة لسانية أو فحوى. إن "الشكل" و"الخامة" في حد ذاقما، وبمعنى مطلق أكثر، يغطيان مجالا أكثر عمومية، لكن لا يمكن تعميمهما دون أن نخاطر بجعل المصطلحية أكثر غموضا. بطبيعة الحال يجب أن نؤكد خصوصا على أن مفهوم "الخامة" لا يتعارض مع مفهوم الدالة، ولا يمكنه أن يشير سوى إلى محمل دالي في ذاته، ويكون على علاقة ما بـ "شكل" معطى، مثلما يتعلق الفحوى بـ "الشكل" اللساني. لكن التحليل غير اللساني للفحوى، الذي تقوم به العلوم غير اللسانية يؤدي كذلك، بطبيعة الحال، إلى التعرف على "شكل" مشابه في جوهره لـ "الشكل" اللساني، حتى وإن كان من طبيعة غير لسانية. نظن أنه من الممكن أن نفترض بأن **العديد من المبادئ العامة التي تبنيناها في المرحلة الابتدائية للنظرية اللسانية، ليست صالحة فقط في اللسانيات، بل للعلم كله**[2]، وليس فقط مبدأ الخصوصية الحصرية للدوال بالنسبة للتحليل (الفصل 9). وهكذا فإن ما هو "خامة" من وجهة نظر معينة، يصبح "شكلا" من وجهة نظر أخرى؛ وهذا لأن الوظيفين يقومون فقط بتعيين الأطراف أو نقاط التقاطع بين الدوال، وأن المعرفة والوجود العلمي لا يستطيعان الوصول سوى إلى الشبكة الدالية

---

(1) في النص الإنجليزي language وفي النص الفرنسي langue. (م)

(2) يتحدث النص الفرنسي هنا عن جميع العلوم بينما يتحدث النص الإنجليزي عن العلم كله. (م)

للترابطات، **أما "الخامة"، بمعنى أنطولوجي، فتبقى مفهوما ميتافيزيقيا.**

يجب إذن أن يؤدي التحليل غير اللساني للفحوى، بواسطة الاختزال (بالمعنى الذي نعطيه لهذا المصطلح)، إلى التعرف على تراتبية غير لسانية تعقد دالة مع التراتبية اللسانية التي نتحصل عليها بالاختزال اللساني.

سنسمى هذه التراتبية اللسانية **خطاطة لسانية**، ونتائج التراتبية غير اللسانية، عندما تُلحق بالخطاطة اللسانية، سوف نسميها **استعمالا لسانيا**. وبعد ذلك سوف نقول أيضا أن الاستعمال اللساني يقوم **بتبيين** الخطاطة اللسانية، ونطلق اسم **التبيين** على الدالة التي تنعقد بين الخطاطة والاستعمال. واحتياطا، تبقى هذه المصطلحات ذات طابع إجرائي.

16- المتنوعات في الخطاطة اللسانية

سواء في الخطاطة اللسانية أو في الاستعمال اللساني، يمكن أن نختزل بعض المقادير لتصبح عينات للبعض الآخر (الفصل 14). وأي وظيف من الخطاطة اللسانية، **وبداخل الخطاطة**، ودون رجوع إلى التبيين، يستطيع أن يتمفصل إلى متنوعات. وهذا يترتب على تعريف المتنوعات ذاتها (الفصل 14). كما أن التمفصل يكون كليا وليس بعضيا (الفصل 11)، ما دام أي وظيف يمكنه دائما أن يتمفصل، بعدد غير محدود من المرات، إلى عدد اعتباطي من المتنوعات. ولذلك فإن المتنوعات افتراضية، وهذه قاعدة، مثل اللا- متنوعات غير القابلة للاختزال، وفقا للتعريفات التي قدمناها (الفصل 11)، بينما تكون اللا- متنوعات القابلة للاختزال وحدها التي تتحقق.

جرت العادة في علم التعبير، الحديث، ذي التوجه الصوتي، على التمييز بين نوعين من المتنوعات: المتنوعات المسماة "حرة"، التي تظهر مستقلة عن محيطها، والمتنوعات المسماة "مرتبطة" أو "مشروطة" (أو أيضا "توفيقية"، وهو مصطلح لا ننصح به)، التي لا تظهر إلا في أوساط معينة من السلسلة. وإذا تم استكمال التحليل نستطيع القول إن أي مقدار تعبير[1] يكون له من المتنوعات الحرة بعدد ما

---

(1) يسقط النص الفرنسي مصطلح "تعبير" من الجملة. (م)

لديه من العلاقات الممكنة في السلسلة. وإذا تم استكمال التحليل، فإن أي مقدار تعبير يكون لديه من المتنوعات الحرة بقدر ما لديه من العينات الممكنة، ما دام أنه بالنسبة لتسجيل صوتي اختباري ذي حساسية عالية، لا يمكن أبدا لعينتين من الصوت الكلامي نفسه أن تكونا متطابقتين تماما. سوف نطلق اسم **التنويعات**[1] على المتنوعات "الحرة" واسم **المنوعات**[2] على المتنوعات "المرتبطة". ونُعرف التنويعات بأنها متنوعات توفيقية، طالما أنها لا تقتضيها مقاديرُ مُعرفة على أنها متلازمة في السلسلة، وهي نفسها لا تقتضي مثل تلك المقادير: إن التنويعات تعقد دالة توفيق. ونُعرف المنوعات بأنها متنوعات متضامنة، إذ أن المنوعة دائما تقتضي، وتكون دائما مقتضاة، من طرف منوعة معطاة للا- متنوعة أخرى داخل السلسلة (أو عينة أخرى للا-متنوعة)؛ ففي المقطع اللفظي ta توجد منوعتان للا- متنوعتين، وهما منوعة t التي لا يمكن أن تظهر إلا مع a ومنوعة a التي لا يمكن أن تظهر إلا مع t؛ ويوجد بينهما دالة تضامن.

إن توزيع المتنوعات إلى فئتين، وهو ما يقترحه العلم الحديث للتعبير، كما يبدو، ذو أهمية دالية، ولهذا يجب أن نقوم به في كل مكان. وبهذا الصدد ونظرا للحالة الراهنة للسانيات، من المهم أن نؤكد أن التمفصل إلى منوعات ممكن جدا وضروري جدا في علم المضمون كما في علم التعبير. وما يسمى بالمعاني السياقية كلها تُبين منوعات، والمعاني الخاصة بعدها تُبين متنوعات. كما أنه من المهم لاستيفاء شرط البساطة أن نصر على أن في صعيدي اللغة، يتطلب التمفصل إلى تنويعات تمفصلا آخر إلى منوعات، بما أنه على اللا- متنوعة أولا أن تتمفصل إلى منوعات ثم تتمفصل المنوعات إلى تنويعات: **تقوم التنويعات بتخصيص المنوعات.** لكن يبدو من الممكن للتمفصل الجديد إلى منوعات أن يقترن بتمفصل شامل إلى تنويعات، وهكذا دواليك. يكون لدينا تخصيص متعد كلما أمكن ذلك.

إذا تواصل تمفصل اللا- متنوعة إلى منوعات على كل "وضعية" فردية، سنصل إلى منوعة لا تقبل الاختزال، ويكون التمفصل إلى منوعات قد استنفد.

---

(1) variations.

(2) variétés, varieties.

نقول إن المنوعة **محصورة**[1] عندما لا يمكن أن يتواصل تمفصلها إلى منوعات. وإذا واصلنا تمفصل منوعة محصورة إلى تنويعات، إلى غاية الوصول إلى عينة وحيدة، نكون قد وصلنا إلى تنويع لا يقبل الاختزال، ويكون التمفصل إلى تنويعات قد استنفد. نطلق اسم **الفرد**[2] على التنويع الذي لا يمكن تمفصله إلى تنويعات. والآن يمكن أن يتمفصل فرد أيضا إلى منوعات حسب "الأوضاع" المختلفة التي يمكن أن يظهر فيها ذلك الفرد؛ وفي هذه الحالة يكون التخصيص متعديا.

عندما نستطيع استنفاد التمفصل إلى متنوعات في مرحلة معطاة فهذا لا يتناقض مع الطبيعة الافتراضية للمتنوعات. وإذا قبلنا بتعدي التخصيص، فإن التمفصل إلى تنويعات، من حيث المبدأ، سيكون غير محدود. غير أنه إلى جانب ذلك يكون التمفصل إلى متنوعات، حتى وهو قابل للنفاد، غير محدود، في مرحلته الخاصة بغض النظر عن قابليته للنفاد، لأن عدد المتنوعات في نص غير محدود سيكون دائما غير محدود، وعدد التمفصلات الخاصة الممكنة التي من خلالها يمكن لتمفصل المتنوعات أن يستنفد، حتى بالنسبة لمرحلة بمفردها، سيكون هو أيضا غير محدد.

إذا لم يستطع التخصيص المتعدي أن يتواصل، وإذا انتهت التراتبية إلى النفاد بتمفصل المنوعات إلى تنويعات لا يمكنها أن تصير من جديد منوعات، فبإمكاننا القول، بمعنى إبستيمولوجي ما، أن الموضوع الذي بين أيدينا لا يقبل مزيدا من الوصف العلمي. وبما أن هدف العلم هو دائما تسجيل التماسكات، وإذا لم يسمح الموضوع سوى بإمكانية تسجيل الكوكبات أو غياب الدوال، فإن المعالجة الدقيقة تصبح مستحيلة. وعندما نقول إن هدف العلم هو تسجيل التماسكات فهذا يعني، إذا جردناه من الأغلفة الاصطلاحية التي أدرجناها، فإن العلم يسعى دائما إلى فهم المواضيع على أنها نتائج لسبب ما أو كمعلولات لعلة ما. ولكن إذا كان الموضوع يقبل أن يحل فقط إلى مواضيع يمكن اعتبارها، بدون تمييز، نتائج أو معلولات لجميع [المواضيع] أو للا أحد، فإن التحليل العلمي المتواصل سيكون غير مثمر.

(1) localisée, localized.

(2) individu, individual.

يمكن، وبصورة قبلية، التفكير في أن أي علم يسعى إلى تحقيق وجهة النظر التي دافعنا عنها في اللسانيات، سوف يجد نفسه عند نتيجة الاستنباط أمام وضع نهائي حيث لا تدرك نتائج الأسباب ولا معلولات العلل. ولن يبقى حينئذ سوى إمكانية وحيدة وهي المعالجة الإحصائية للتنويعات، مثل المعالجة التي سعى إيبرهارت زفرينر[1] إلى إقامتها نسقيا بالنسبة للتعبير الصوتي للغات[2]. وفي حالة ما إذا جرت هذه التجربة بصورة حسنة، لن يكون موضوع هذه المعالجة "الصوتية القياسية"[3] طبقة من الأصوات متحصل عليها بالاستقراء، وإنما منوعة لسانية استنباطية محصورة من أعلى درجة.

لقد كانت لنا أعلاه فرصة لنلاحظ بأن المقادير المسجلة عادة من طرف علم التركيب التقليدي - العبارات الرئيسية والعبارات التابعة، وأعضاء العبارات، مثل الفاعل والخبر والمفعول.. الخ، هي متنوعات (الفصل 14). وحسب المصطلحية التي أدرجناها يمكننا أن نضيف، من أجل الدقة، بأنها منوعات. إن علم التركيب التقليدي (بمعنى دراسة الوصلات بين الكلمات) هو أساسا دراسة لمنوعات صعيد مضمون اللغة، حتى لو كانت هذه الدراسة غير شاملة. وطالما أن كل تمفصل للمتنوعات يتطلب أن تكون اللا- متنوعات قد سُجلت، فإن علم التركيب لا يمكن أن يبقى اختصاصا مستقلا.

17- الدالة والحاصل

الطبقة التي تعقد دالة مع طبقة أو عدة طبقات داخل الصف نفسه سوف نسميها **حاصلا**[4]. والحاصل على مستوى السينتاغم سنسميه **وحدة**[5]، والحاصل

---

(1) إيبرهارت زفيرنر (Eberhard Zwirner (1899-1984، لساني ألماني مختص في الصوتيات. (م)

(2) انظر المؤلف (Nordisk tidsskrift for tale og stemme II, 1938)، وعى الخصوص ص. 179.

(3) phonométrique, phonometric.

(4) somme, sum.

(5) unité, unit.

البراديغمي نسميه **فئة**[1]. ستكون الوحدة إذن سلسلة تعقد علاقة مع سلسلة أو عدة سلاسل من الصف نفسه، وتكون الفئة براديغما يعقد ارتباطا مع براديغم أو عدة براديغمات من الصف نفسه. ونقصد بمصطلح **التنصيب**[2] علاقة توجد بين حاصل ودالة تدخل فيه. ونقول إن الدالة تنصب الحاصل وإن الحاصل منتصب من طرف الدالة. مثلا في البراديغمية (أو النسق اللساني)، نستطيع معاينة عدة فئات لديها ارتباطات تعاضدية، وكل منها على حدة منتصبة من طرف الارتباط الموجود بين أعضائها. ويكون هذا الارتباط، في حالة فئة اللا- متنوعات، مبادلة؛ وفي حالة فئة المتنوعات يكون تعويضا. وكذلك يمكن أن نعاين في السينتاغمية (الإنجاز اللساني، النص) وجود عدة وحدات ذات علاقات تعاضدية كل منها على حدة منتصبة من طرف العلاقة التي بين أجزائها.

ينتج عن التعريفات أن الدوال حاضرة دائما سواء بين الحواصل أو بين الدوال، وبعبارة أخرى، كل مقدار هو حاصل. والعامل المساعد الذي جعل هذه النظرة ممكنة هو بطبيعة الحال كون عدد المتنوعات غير محدود، وأن التمفصل إلى متنوعات يمكن أن يستمر بلا توقف، بحيث يمكن اعتبار أي مقدار حاصلا، بل هو في كل حالة، حاصل من المتنوعات. إن شرط الوصف الشامل هو الذي يجعل هذه النظرة ضرورية.

يعني هذا في النظرية أن المقدار ليس سوى مقدارين أو أكثر لهم دالة تعاضدية، وهي النتيجة التي تؤكد فيما بعد أن الدوال فقط هي التي لها وجود علمي (الفصل 9).

لعله من المهم جدا على المستوى العملي أن نفهم أن العلاقات في التحليل توجد بين الفئات فقط.

يجب أن يجرى التحليل أولا باختيار القاعدة الموافقة له بالرجوع إلى مبدأ الإمبريقية وكل المبادئ الأخرى المتولدة عنه. لنتخيل أننا نختار الفرز كقاعدة للتحليل. حينئذ ستتمثل العملية الأولى في تحليل السلسلة المعطاة إلى وحدات فرز

(1) catégorie, category.

(2) établissement, establishment.

من الدرجة الأولى؛ والفئة التي نتحصل عليها من كل هذه الوحدات سوف تسمى **الفئة الدالية**، ونقصد بها فئة الوظيفين المسجلين بواسطة تحليل واحد مع دالة واحدة معطاة تعتبر قاعدة للتحليل. ونستطيع أن نتخيل في مثل هذه الفئة الدالية أربعة أنواع من الوظيفين:

1- وظيفون لا يمكنهم الظهور إلا كمفروزين.
2- وظيفون لا يمكنهم الظهور إلا كفارزين.
3- وظيفون يمكنهم الظهور كمفروزين وكفارزين.
4- وظيفون لا يمكنهم الظهور لا كمفروزين ولا كفارزين (يعني وظيفين لا يعقدون إلا علاقات تضامن و/ أو توفيقات، أو لا يعقدون أية علاقة).

نسمي كل واحدة من هذه الفئات الأربع **فئة وظيفية**؛ ونقصد بها الفئات التي يسجلها تمفصل فئة دالية حسب إمكانيات الوظيفين. وتتمثل عملية التحليل في استكشاف أية واحدة من فئات الوظيفين، الممكنة قبليا، متحققة، وأي منها افتراضية، وذلك بتحليل كل واحدة من فئات الوظيفين إلى أعضاء على أساس اختبار المبادلة. لقد سمينا هذه الأعضاء **عناصر**. وإذا كان التحليل تقسيما إلى وحدات فرز من الدرجة الأولى، ستكون العناصر هي الوحدات الفرزية الخاصة من الدرجة الأولى التي يؤدي التقسيم إلى تسجيلها.

لنأخذ مرة أخرى مثالا ملموسا هو تقسيم السلسلة إلى عبارات رئيسية وعبارات تابعة. سوف تنتمي العبارات الرئيسية إلى الفئة الوظيفية 1، وتنتمي العبارات التابعة إلى الفئة الوظيفية 2. ولكي نبسط الأمور نفترض أن كلا من الفئتين 3 و4 افتراضية. حينئذ يتضح أن هذا التسجيل لا يمكن أن يعني أن كل عبارة تابعة واحدة تفرز كل عبارة رئيسية واحدة: إن العبارة التابعة الواحدة لا تقتضي حضور عبارة رئيسية معينة، بل فقط أية عبارة رئيسية كانت. إذن فئة العبارات الرئيسية هي المفروزة من طرف فئة العبارات التابعة. ويوجد الفرز[1] بين

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح تعاضدي mutuelle لوصف الفرز في حين لا يوجد هذا الوصف في النص الإنجليزي. (م)

فئات الوظفين، في حين أن العلاقة التي تكون، نتيجة ذلك، بين عضو في إحدى فئات الوظيفين وعضو في الفئة الأخرى يمكن أن تكون مختلفة: يمكن أن تكون توفيقا مثلا. إنه من مهام نظرية اللغة أن تقيم حسابا عاما للعلاقات بين العناصر التي تقابل العلاقات المعطاة بين الفئات الوظيفية.

إذا كانت قاعدة التحليل علاقة تضامن أو توفيق، يعني تبادلا سنتاغميا، ستكون الفئات الوظيفية هي:

1- وظيفون لا يمكنهم الظهور إلا كمتضامنين.

2- وظيفون لا يمكنهم الظهور إلا كموفقين.

3- وظيفون يمكنهم الظهور كمتضامنين وكموفقين.

4- وظيفون لا يمكنهم الظهور كمتضامنين ولا كموفقين (يعني وظيفين لا يعقدون سوى علاقات فرز أو لا يعقدون أية علاقة).

هنا أيضا سوف تكون علاقات التضامن أوالتوفيق حاضرة بين الفئات الوظيفية، بينما يمكن للعناصر أن تعقد علاقات أخرى. لقد رأينا مثالا على ذلك أعلاه عندما ناقشنا المورفيمات الاسمية اللاتينية (الفصل 9): إن فئة الأعداد وفئة الحالات الإعرابية لها تضامن تعاضدي[1]، لكن هناك توفيق بين أي عضو وأية حالة إعرابية.

18- التعطيل

يمكننا الآن أن نعتبر الظاهرة المعروفة في النحو التقليدي تحت اسم **التعطيل**[2] وفي علم الأصوات الحديث تحت اسم **التحييد**[3]، والتي تتمثل في أنه يمكن للمبادلة بين لا-متغيرين أن تختفي في شروط معينة. سنقف هنا عند أمثلة مألوفة، مثل التعطيل اللاتيني بين الحالة الاسمية والحالة المفعولية مع النوع المحايد (وفي بعض المقامات الأخرى)، وكذلك التحييد الموجود في اللغة الدنماركية بين p و b في نهاية

(1) يسقط النص الفرنسي مصطلح تعاضدي من هذه الجملة. (م)

(2) syncrétisme, syncretism.

(3) neutralisation, neutralization.

المقطع اللفظي (حيث أن كلمة مثل top، يمكن نطقها بدون أي تمييز p أو b).

في مثل هذه الحالات سنستعمل مصلح **التعليق**[1] وندرج التعريف العام التالي: عندما يحضر وظيف ما في شروط معينة ويغيب في شروط أخرى، نقول إنه، في الشروط التي يكون فيها حاضرا، يوجد **تطبيق** لهذا الوظيف - ويقال عنه أنه **ينطبق** - بينما في الشروط التي يكون فيها غائبا، يقال يوجد **تعليق** أو **غياب** للوظيف الذي يقال عنه أنه معلق أو **غائب** في تلك الشروط.

سوف نسمي التبديل المعلق بين وظيفين **ترادفا**[2]، والفئة التي ينصبها الترادف (على صعيدي اللغة) ستسمى **تعطيلا**[3]. سنقول مثلا إن حالتي الاسمية والمفعولية في اللاتينية، أو p وb في اللغة الدنمركية، تترادفان تعاضديا، أو تعقدان ترادفا وأن هذه المقادير معا، ومع ترادفها، تشكل تعطيلا، أو أن كل مقدار منهما يدخل في تعطيل.

يترتب عن التعريفين أنه عندما يتم تسجيل مقدارين في شروط معطاة على أنهما لا-متنوعين، على أساس اختبار المبادلة، وفي شروط أخرى يعقدان ترادفا، سيصيران حينئذ، في هذه الشروط الأخرى، متنوعين، بينما وحده تعطيلهما سيكون لا- متنوعا. في هذين المقامين تتوقف الشروط على العلاقات التي تعقدها المقادير المعنية في السلسلة: في اللغة اللاتينية، يتم تعليق المبادلة بين حالة الاسمية والمفعولية (التي تنطبق مثلا في الحالة الإعرابية الأولى) مثلا عندما تعقد حالة الاسمية و/ أو المفعولية علاقة مع نوع الحياد؛ وفي اللغة الدنمركية، يتم تعليق المبادلة بين p وb (التي تنطبق، على سبيل المثال، في وضعية البداية[4]: pære (إجاصة) - bære (يجر)) عندما يعقد p و/ أو b علاقة مع القسم المركزي الذي يسبقهما من المقطع اللفظي.

يجب أن نفهم جيدا بأن العلاقة التي تكون مناسبة في هذه المقامات هي العلاقة مع المتنوعات. فالمقدار الذي يكون حضوره شرطا ضروريا للترادف بين

---

(1) suspension.

(2) superposition, overlapping.

(3) syncrétisme, syncretism.

(4) بداية المقطع اللفظي. (م)

حالة الاسمية والمفعولية هو متنوع الحياد المتضامن مع الاسمية- المفعولية. وكـــذلك المقدار الذي يكون حضوره شرطا ضروريا للترادف بين p وb هو متنوع القســـم المركزي من المقطع اللفظي المتضامن مع p/b الموالين.

سوف نسمي هذا التضامن بين المتنوع من جهة والترادف من الجهة الأخرى **هيمنة**[1]، ونقول إن المتنوع يهيمن على الترادف وإن الترادف مهيمن عليه مـــن طرف المتنوع[2].

تكمن الميزة الخاصة لوضع التعريفات الصورية على هذا النحو في أننا نســـتطيع بعد ذلك أن نميز بسهولة بين الهيمنة الإجبارية والهيمنة الاختياريـــة، دون حاجـــة إلى اللجوء إلى المتطلبات السوسيولوجية التي تقحمها التعريفات "الواقعية" لهذا المصـــطلح ضرورة، والتي تعبر، في أحسن الحالات، عن وجود خلـــل في جهـــاز المقـــدمات في النظرية، وتكون بذلك في اصطدام مع مبدأ البساطة، وفي أسوأ الحالات، تـــؤدي إلى إدخال مقدمات ميتافيزيقية وبعد ذلك، تتصادم، بمعنى أوسع، مـــع مبـــدأ الإمبريقيـــة وبصورة خاصة مع شرط تقديم التعريفات الواضحة وضوحا تاما. إن مفـــاهيم مثـــل الإجباري والامتيازي، حسب تعريفيهما "الواقعيين" الحالين، سواء كانا ظـــاهرين أم لا، تقتضي بالضرورة مفهوما ذا معيار سوسيولوجي، يتضح أنه زائد تماما في نظريـــة اللغة. نستطيع إذن بكل بساطة تعريف الهيمنة **الإجبارية** بأنها هيمنة تكـــون المهيمنـــة فيها، بالنسبة للتعطيل، **منوعة**، والهيمنة **الاختيارية** هيمنة تكون المهيمنة فيها، بالنســـبة للتعطيل، **تنويعا**؛ وعندما يكون الترادف إجباريا، في ظروف معينة، يوجد تضامن بين المهيمنة من جهة والتعطيل من جهة أخرى، يعني فئة المقادير التي يمكنها عقد الترادف؛ وعندما يكون الترادف اختياريا، في شروط معينة، يوجد توفيق بين المهيمنة والتعطيل.

يمكن أن تتبين التعطيلات بطريقتين مختلفتين: **الدمج**[3] **والاستلزام**[4]. نقصد

(1) dominance.

(2) بدلا من هيمنة dominance نستطيع، بالنسبة للأمثلة المذكورة، تفضيل المصطلح الأكثر خصوصية syncretization "عملية التعطيل"، طالما أننا نستطيع الاحتفاظ بـــ "هيمنـــة" من أجل استعمال أكثر تعميما يمكن أن يغطي أيضا الاعتلال defectiveness.

(3) fusion.

(4) implication.

بالدمج تبيين التعطيل الذي يكون، من وجهة نظر تراتبية الخامة، مطابقا لتبيين جميع أو لا أحدا من الوظيفين الذين يدخلون في هذا التعطيل. إن التعطيلات التي ذكرناها سابقا كأمثلة تتبين كأنها دموج يكون فيها تبيين التعطيل مطابقا لتبيين جميع الوظيفين (الوظيفين الاثنين) اللذين يدخلان في هذا التعطيل. وهكذا فإن تعطيل حالة الاسمية وتعطيل حالة المفعولية يحمل معنى 'الاسمية- المفعولية' (في سياقات مختلفة، يشمل هذا المعنى تبيينات المنوعات التي تكون عادة لدى حالتي الاسمية والمفعولية). وكذلك بالنسبة للتعطيل p/b يُنطق مثلما يُنطق p وb عادة (في الصلات المختلفة مع تبيينات المنوعات نفسها). يوجد مثال على التعطيل عندما لا يكون التبيين مطابقا لتبيين أي وظيف يدخل في هذا التعطيل، نجده في ترادف الصوائت المختلفة في بعض الشروط النبرية في اللغة الروسية والإنجليزية، حيث يُنطق التعطيل [ə]. ونقصد **بالاستلزام** تبيين تعطيل يكون، من وجهة نظر تراتبية الخامة، مطابقا لتبيين واحد أو أكثر من الوظيفين الداخلين في التعطيل، لكن ليس للجميع. فإذا كانت الصوامت المهموسة والمجهورة، في لغة ما، تعقد مبادلة، ولكن إذا تم تعليق هذه المبادلة، أمام صامت آخر، بحيث يصير الصامت المهموس مجهورا أمام مجهور آخر، فهنا يوجد استلزام. من بين الوظيفين الذين يعقدون استلزاما، يقال عن الوظيف أو الوظيفين الذين يكون تبيينهم مطابقا لتبيين التعطيل أنه (أوأنهم) **مستلزمون** من طرف الوظيف (أو الوظيفين) الآخرين، وعن الأخيرين أنهم **يستلزمون** الوظيف أو الوظيفين الذين يكون تبيينهم مطابقا لتبيين التعطيل. وفي المثال السابق سنقول إذن إنه في شروط معينة، يستلزم الصامت المهموس صامتا مجهورا وإن الصامت المجهور، في تلك الشروط، مستلزم من طرف الصامت المهموس. وإذا كان التعطيل بين صامتين مهموس ومجهور (كما هو شائع مثلا في اللغات السلافية) يقع على نحو لا يكون فيه فقط الصامت المهموس مجهور النطق أمام صامت مجهور، ولكن كذلك الصامت المجهور يصير مهموس النطق أمام صامت مهموس. فليس الاستلزام **أحاديا** بل **متعدد** الجهات، أو كما هو الحال هنا، **ثنائي** الجهات: المجهور يستلزم المهموس والمهموس يستلزم المجهور في شروط تعاضدية حصرية.

نلفت الانتباه إلى أن هذا الاستعمال لمصطلح **الاستلزام** يتفق تماما مع استعمال المنطق الرياضي وليس إلا تطبيقا خاصا له. إن الاستلزام دالة من النوع "إذا- إذن"، وهي استنتاج، مع فرق وحيد وهو أن في أمثلتنا، ليست موجودة بين العبارات وإنما بين مقادير أقل امتدادا: إذا كان لدينا مقدار التعبير الغلوسيمي p في علاقة ما مع مقدار مماثل آخر، إذن سيصير عندنا q. يبدو لنا أن الاستلزام المنطقي بين القضايا ليس سوى حالة أخرى خاصة من الاستلزام اللساني[1].

يمكن للتعطيل أن يكون **قابلا للحل** أو **غير قابل للحل**. وحل التعطيل هو إدراج منوعة التعطيل التي لا تعقد الترادف الذي يقوم بتنصيب التعطيل. وإذا كنا، بغض النظر عن التعطيل، نستطيع تفسير الكلمة اللاتينية templum كشكل من أشكال حالة الاسمية في أحد السياقات، وكشكل للمفعولية في سياق آخر، فهذا لأن التعطيل اللاتيني لحالتي الاسمية والمفعولية يقبل الحل في هذا المقام. ونقوم بالحل في فئة الاسمية والمفعولية، ثم بداخل التعطيل، بفرز منوعة لا تعقد ترادفا (مثلا، المنوعة الاسمية من domus والمنوعة المفعولية من domum) وبإدخال هذا المقدار، مقدار- المضمون، بصورة مصطنعة في templum، بدلا من مقدار الحالة الإعرابية الذي يدخل فيه. وهذا ممكن بفضل استدلال تماثلي يستند على تطبيق مبدأ التعميم. ولا يكون التعطيل قابلا للحل إلا عندما تكون مثل تلك الاستدلالات ممكنة على أساس النتائج التي نتحصل عليها من تحليل الخطاطة اللسانية. إن مثل هذه الاستدلالات التماثلية التعميمية غير ممكنة في حالة top، وبالنتيجة علينا أن نعلن هنا بأن التعطيل p/b غير قابل للحل.

إن سلسلة تضم تعطيلا قابلا للحل، ولم يتم حله، يمكن أن تسمى **مُحيّنة**[2]، والسلسلة التي تضم تعطيلا قابلا للحل، وتم حله، يمكن أن نسميها **مثالية**[3]. إن هذا التمييز يصلح للتمييز بين الترميز الرقيق والترميز الخشن في التعبير، وهي

(1) يكون التشابه أشد وضوحا عندما نتعامل مع العبارات على أنها أسماء مركبة. انظر cf. J. Jørgensen, The Journal of Unified Scienc, VIII, 1939 pp. 223 f., and IX, pp. 185 ff.

(2) actualisé, actualized.

(3) idéal, ideal.

ترميزات ممكنة على أساس تحليل الخطاطة اللسانية.

عندما نحل تعطيلا ونجعله ترميزا مثاليا، فإن عملية ترميز (كتابة أو نطق) التعطيل، ممثلا بواحد من أعضائه، يصبح هو نفسه استلزاما، فيه يستلزم التعطيل العضو المعطى. ويبدو لنا أن هذا يصلح لتحليل النتيجة المنطقية، التي هي، في النهاية، حسب تصور المناطقة المحدثين، عملية لسانية خالصة ولذلك يجب توضيحها انطلاقا من مقدمات لسانية. لقد اعتقدنا (الفصل 10) أنه من الممكن تعريف النتيجة المنطقية بأنها تحليل لقضية مقتضاة. ونحن الآن قادرين على إضافة الصياغة الأدق: يمكن بداهة رؤية القضية المقتضاة على أنها تعطيل، قابل للحل، لنتائجها؛ فالنتيجة المنطقية إذن هي تمفصل القضية المقتضاة، تمفصل يتمثل في حل التعطيل المعطى، الذي يبدو في صورة استلزام.

عموما، يبدو لنا أن مفهوم التعطيل الناتج عن معطيات داخلية للسانيات يمكن استغلاله، بصورة أفضل، كذلك لتسليط الضوء على ظواهر مختلفة تعتبر غير لسانية. وعلى هذا النحو ربما نستطيع تسليط بعض الضوء على المسألة العامة للعلاقة بين الطبقة والمكونات. طالما أننا لا نعتبر البراديغم مجرد تجميع لأعضائه (class as many[1] في مصطلحية راسل) بل كشيء مختلف عن أعضائه (class as one) فهو تعطيل لأعضائه. وبحل التعطيل تتحول طبقة العنصر الواحد إلى طبقة متعددة العناصر. وتبعا لذلك يكون من البديهي أننا ونحن نحاول إلصاق معنى علمي بكلمة مفهوم، علينا أن نقصد بالمفهوم تعطيلا بين المواضيع (وهي المواضيع التي يشملها المفهوم).

إضافة إلى المقادير الظاهرة، يمكن أن يدخل في التعطيل مقدار الصفر، وهو ما يكتسي دلالة خاصة في التحليل اللساني. فكثيرا ما ألحت ضرورة الاعتراف بوجود مقادير لسانية **مضمرة** ومقادير لسانية **اختيارية**، وخاصة الـ "الفونيمات"[2].

(1) class as many طبقة أو مجموعة متعددة العناصر، مقابل الطبقة أو المجموعة أحادية العنصر class as one. (م)

(2) J. Baudouin de Courtenay, «Fakultative Sprachkaute» (Donum natalicium Schrijnen, 1929, pp. 38 ff.) A. Martinet has operated with a latent h in analyzing French (Bulletin de la société linguistique de Paris, XXXIV, 1933, pp. 201 f.).

وهكذا على أساس معطيات تحليل معين، يمكننا أن نؤكد وجود d/t مضمرين في الكلمتين الفرنسيتين grand وsourd لأن d وt تظهران في هذه التعابير عندما تتغير الشروط[1]: grande, sourde؛ grand homme. ويمكننا كذلك أن نُبقي على اختيارية الـ y في الدنمركية بعد i وu (yndig, kugle). وتكفي لحظة من التفكير لتبين أنه لا يمكن تعريف الإضمار والاختيار على أنهما تبيينات معلقة؛ فالدوال المعنية هنا لها مبرر وجودها في الخطاطة اللسانية ما دامت الشروط التي يظهر فيها الإضمار والاختيار تثبتها العلاقات الموجودة في السلسلة وتستند على الهيمنة. يتوجب علينا إذن أن نفهم الإضمار والاختيار على أنهما ترادفات مع الصفر. فالإضمار ترادف مع الصفر تكون فيه الهيمنة إجبارية (ما دامت المهيمنة وفقا للتعطيل هي منوعة) والوظيف الذي يعقد إضمارا يسمى **مضمرا**. **والاختيار** ترادف مع الصفر تكون فيه الهيمنة امتيازية (ما دامت المهيمنة وفقا للتعطيل هي تنويع) والوظيف الذي يعقد اختيارا يسمى **اختياريا**.

19- الإظهار

يتمثل التحليل، كما رأينا (الفصل 9 إلى 11)، في تسجيل الدوال. وعندما نتبنى هذه النظرة يتوجب علينا أن نتوقع من تسجيل بعض الدوال، نظرا للتضامن الموجود بين الدالة والوظيف، أن يفرض علينا إقحام بعض الوظيفين المستعصين على المعرفة بأية طرق أخرى. نسمي هذا الإقحام **إظهارا**[2].

الإظهار من الناحية العملية شرط ضروري لإكمال التحليل. فتحليل اللاتينية مثلا يجب أن يؤدى إلى نتيجة مفادها أن الحرف sine يفرز (يعمل في) الأبلتيف (الفصل 9)، وهذا يعني، حسب التعريفات أن حضور الأبلتيف في النص شرط ضروري لحضور sine (والعكس غير صحيح). من الواضح أننا لا نستطيع الوصول إلى مثل تلك النتيجة فقط بالملاحظة الميكانيكية للمقادير التي توجد في

(1) لا ننطق d وt في الكلمتين الفرنسيتين grand وsourd، ولكنهما تنطقان في صيغة المؤنث، كما أن d تُنطق t في grand homme. (م)

(2) catalyse, catalysis.

النصوص الحقيقية. يمكن بسهولة أن نتخيل وجود نص حقيقي يكون فيه sine بدون أبلتيف مرافق، نص، على سبيل المثال، لسبب أو لآخر يكون غير منتـه أو ناقصا (تسجيل تالف، شذرة، ملفوظ شفوي أو كتابي غير مكتمل). على العموم، في تسجيل أي تماسك، يجب الاستبعاد المسبق لتلك الحوادث غير المتوقعة (حوادث الكلام[1]) من تمرين اللغة. لكن الظواهر التي في النصوص الحقيقية والتي يمكن أن تعيق التسجيل الميكانيكي للصلات لا تنحصر في هذه الاضطرابات غير المقصودة. من المعروف أن كلا من البتر الفجائي للكلام[2] والاختصار يدخلان كجزء قار وجوهري في اقتصاد الاستعمال اللغوي (يمكن أن نفكر مثلا في هذه الملفوظات مثل: يا للجمال!، لو كان لـدي!، لأن!، إلخ...)[3]. إذا اقتصرنا في التحليل على تسجيل العلاقات على هذا الأساس فسوف نصل فقط (عكس هدف العلم، الفصل 16)، في أحسن الحالات إلى تسجيل التوفيقات الخالصة.

مع ذلك يجبرنا شرط الوصف الشامل، أثناء تسجيل هذه العبارات المبتورة[4] ومثيلاتها، على التعرف على تلك العبارات كما هي، ما دام على التحليل أن يسجل كذلك العلاقات الظاهرة التي توجد في المقادير الملاحظة فعلا، التماسكات التي تتجاوز المقدار المعطى وتشير إلى شيء خارجها. فإذا كنا أمام نص لاتيني يتوقف عند sine يمكننا دائما أن نسجل تماسكا (فرزا) مع الأبلتيف، أي أنه في إمكاننا إقحام شرط وجود sine، والأمر نفسه بالنسبة لكل الحالات الأخرى المناظرة لها. ويتم هذا الإقحام للعلة خلف النتيجة وفقا لمبدأ التعميم.

من جهة أخرى عندما نقوم بالإظهار يتوجب علينا أن نحرص ألا نُدخل في النص شيئا آخر غير ما هو مبرر بوضوح. ففي حالة sine نحن متيقنون من أن الأبلتيف مطلوب؛ كما نعرف أن الأبلتيف اللاتيني له مقتضياته: إنه يشترط تواجد بعض المورفيمات الأخرى في السلسلة، ونعرف أن سلسلة المورفيمات التي تظهر

(1) النص باللغة الفرنسية accidents de la parole. (م)

(2) aposiopèse, aposiopesis.

(3) يستعمل النص الفرنسي أمثلة مختلفة: le bel arbre (الشجرة الجميلة)، si tu savais (لو كنت تدري)، parce que (لأن). (م)

(4) aposiopèses, aposiopeses.

مع الأبلتيف تقتضي تواجد جذر[1]. وطالما أن الأبلتيف ليس متضـامنا مـع أي مورفيم محدد في كل فئة، وإنما فقط مع فئات معينة من المورفيمات (الفصل 17)، وطالما أن سلسلة المورفيمات التي تشمل حالة إعرابية وعضوا وجنسـا معـا، في بعض المقامات، مع مورفيم المقارنة، ليس لها تماسكا مع أي جذر اسمي، وإنما مـع فئة كل الجذور الاسمية، لا يمكننا إدخال اسم خاص على الأبلتيف بواسطة الإظهار مع sine المعطاة. ليس ما يتم إدخاله بالإظهار في أغلب المقامات مقدارا خاصـا وإنما هو تعطيل غير قابل للحل، بين كل المقادير التي يمكننا تصورها في "مكـان" معين في السلسلة. في حالة sine، من حظنا أننا نعرف بأن ما يمكن اشتراطه هنـا هو الأبلتيف، وفقط الأبلتيف. لكن مثلما هو الأمر بالنسبة للمقادير التي يفترضها الأبلتيف، نحن نعرف فقط بأن الأمر يتعلق بعدد أو بـآخر، وجـنس أو آخـر، ومورفيم مقارنة أو آخر (بطبيعة الحال، وفقا لإمكانيات جرد اللغـة اللاتينيـة) وجذر أو آخر. في الواقع هو يشترط أيا من تلك المقادير، دون تمييـز، ولـذلك يحتاج التعطيل أن يذهب بعيدا ليلاحظ ذلك.

نُعرف الإظهار بأنه تسجيل التماسكات عبر استبدال مقدار بآخر يعقد معـه علاقة تعويض. ففي مثالنا يكون المقدار sine هو المقدار الـذي نعوضـه، sine + أبلاتيف (+ التعطيلات المتماسكة) وهو المقدار الذي يقـوم بـالتعويض. ويكـون المقدار القائم بالتعويض دائما مساويا للمقدار المعوَض (الذي تم إظهاره[2]) + المقدار المقحَم أو الملحق (تم إدخاله بالإظهار[3]). أما المقدار المدخل بالإظهار فهو حقا كما رأينا، في الغالب، ولكن ليس بالضرورة، تعطيل، يكون غالبا، ولـيس بالضـرورة، مضمرا (المقادير المضمرة لا يمكن تسجيلها سوى بالإظهار على أساس مبدأ التعميم) وأخيرا ودائما وبالضرورة، إذا كان المقدار مقدار مضمون، وتعبيره صفر، وإذا كان المقدار مقدار تعبير ومضمونه صفر: فهذه الأخيرة هي نتيجة الاشتراط المتضـمنة في التعريف، للتعويض بين مقدار يتم استبداله ومقدار يسد مسده.

---

(1) thème, theme.

(2) catalysée, catalyzed.

(3) introduite par catalyse, encatalyzed.

20- مقادير التحليل

إن نظرية اللغة، وبصورة جوهرية، على أساس الاعتبارات والتعريفات التي عرضت في الفصول السابقة من هذا البحث، والتي تم تدقيقها ودعمها بعد ذلك بعدد ضروري من القواعد ذات الطابع التقني[(1)]، تدعو إلى **التحليل النصي**؛ وهذا التحليل يقودنا إلى التعرف على شكل لساني خلف "الخامة" التي تدركها الملاحظة بالحواس مباشرة، وعلى لغة (نسق) خلف النص، تتشكل من **فئات** تسمح تعريفاتها باستنباط **الوحدات** الممكنة للغة. وتتمثل نواة هذه الطريقة في إظهار يتم من خلاله وبواسطته إظهار الشكل في الخامة، وإظهار اللغة في النص. إن الطريقة صورية تماما، بمعنى أنها تعتبر وحدات اللغة متكونة من عدد معين من الجزيئات التي تطبق عليها قواعد معينة للتحويل. وتوضع هذه القواعد دون اعتبار للخامة التي تتبين فيها الجزيئات والوحدات. إن التراتبية اللسانية، وبالنتيجة، الاستنباط اللساني أيضا، مستقلة عن التراتبية الفيزيائية والفيزيولوجية، وبصورة عامة عن التراتبيات والاستنباطات غير اللسانية التي قد تؤدي إلى وصف الـ "خامة". إذن لا يجب أن ننتظر من هذه الطريقة الاستنباطية لا علما للدلالة ولا صوتيات وإنما، ننتظر منها، سواء بالنسبة لتعبير اللغة أو مضمون اللغة، "جبرا لسانيا" يشكل القاعدة الصورية لعدد من استنباطات "الخامة" غير اللسانية. وليس للمقادير "الجبرية" التي تعمل بها هذه الطريقة أية تسمية طبيعية، ومع ذلك علينا تسميتها بطريقة أو بأخرى. وستكون هذه التسمية اعتباطية وملائمة ومنسجمة مع الطابع العام لنظرية اللغة. ولأن الأسماء اعتباطية، فهي لا تتضمن التبيين على الإطلاق، ولأنها ملائمة، يتم اختيارها بصورة تمكننا، بكل بساطة، من تنظيم المعلومات المتعلقة بالتبيين على أبسط نحو ممكن. وعلى أساس العلاقة الاعتباطية بين الشكل والخامة، فإن مقدارا واحدا فقط من الشكل اللساني يمكن تبيينه بأشكال- خامات مختلفة، عندما ننتقل من لغة إلى أخرى. ويمكن لإسقاط تراتبية الشكل على تراتبية الخامة أن يكون مختلفا جوهريا من لغة إلى لغة.

---

(1) لعل المؤلف يشير هنا إلى التعريفات والقواعد التي سوف تظهر في كتابه "ملخص نظرية اللغة". (م)

تخضع الطريقة لحكم المبادئ الأساسية (الفصول 3، 6 و14) التي يمكننا بعد ذلك وانطلاقا منها، وخصوصا لغرض الاستعمال في التحليل النصي، أن نستنبط المبدأ التالي، والذي نسميه **مبدأ الوصف الشامل:**

كل تحليل (أو كل مركب تحليلات) يتم فيه تسجيل الوظيفين مع دالة معطاة كقاعدة تحليل، يجب أن يتم بحيث يؤدي، وبدون تناقض، إلى تسجيل أكبر عدد ممكن من الفئات الوظيفية المتحققة، في أكبر عدد ممكن من الفئات الدالية.

ينتج عن هذا المبدأ، من الناحية العملية، أننا في تحليل النص، يجب ألا نغفل أية مرحلة من التحليل يفترض أنها تعطينا نتائج دالية (الفصل 13)، وأن على التحليل أن ينتقل من اللا- متنوعات التي لها أكبر امتداد ممكن تصوره إلى التي لها أضعف امتداد يمكن تصوره، بحيث نمر بين هاتين النقطتين القصويين بأكبر عدد ممكن من درجات المشتقات.

حول هذه النقطة أيضا يختلف تحليلنا جذريا عن التحليل التقليدي. لأن هذا الأخير لا يأخذ في الحسبان لا أقسام النص ذات الامتداد الكبير جدا ولا ذات الامتداد الصغير جدا. فهناك تقليد صريح أو ضمني يريد من اللساني أن يبدأ بتقسيم الجمل إلى عبارات، بينما يُعتقد أنه من الممكن ترك معالجة الأجزاء الأكبر من النص، بمجموعات الجمل وما يشبهها، لعلوم أخرى، خاصة المنطق وعلم النفس. حسب هذه النظرة، عندما يواجه اللساني أو النحوي نصا غير محلل، متكونا مثلا من كل ما كتب بالدنمركية، يسارع منذ البداية إلى مرحلة يحلل فيها النص إلى عبارات. ومن الناحية النظرية، يكون قد افترض بأن تحليلا منطقيا- سيكولوجيا للأقسام الكبرى للنص قد تم، لكن من الناحية العملية لن نصدق بأنه غير مطالب بالانشغال بمعرفة ما إذا كان ذلك التحليل قد تم فعلا أم لا، ولا إذا كان قد تم على نحو يمكن أن نعتبره من وجهة النظر اللسانية كافيا.

ليست المسألة التي نطرحها هنا مسألة تقسيم عملي للعمل، وإنما هي مسألة ترتيب للمواضيع حسب تعريفاتها. ومن هذه الزاوية للنظر، من المؤكد أن يقع تحليل النص - وكذلك تحليل أقسام النص ذات الامتداد الأكبر - على عاتق

اللساني. ويتحقق تقسيم النص بالفرز وبالتبادل كقواعد للتقسيم، وعند كل مرحلة من التحليل، يجب أن نسعى للحصول على أقسام يكون لها أكبر امتداد ممكن. ومن السهل أن نرى بأن نصا ذا امتداد كبير جدا أو ربما غير محدود، يعرض إمكانيات تقسيم إلى أقسام ذات امتداد كبير، تكون مُعرفة بالفرز والتضامن أو التوفيق التعاضدي. وأول هذه التقسيمات هو التقسيم إلى خط التعبير وخط المضمون، اللذين يعقدان تضامنا[1]. وعند تقسيم كل منهما على حدة، يصبح ممكنا وضروريا، أن نقسم خط المضمون، من بين ما يمكن من التقسيمات، إلى أنواع أدبية، ونحلل بعد ذلك العلوم إلى علوم مقتضية (فارزة) ومقتضاة (مفروزة). وبذلك تجد الدراسة النسقية للأدب، والعلم بصفة عامة، مكانتها الطبيعية في إطار النظرية اللسانية، وتحت باب تحليل العلوم، يجب على النظرية اللسانية في ذاتها أن تتوصل إلى استيعاب تعريفها الخاص. وفي مرحلة متقدمة من هذه الطريقة، سيتم تقسيم الأجزاء النصية الكبرى من جديد إلى أعمال المؤلفين وإلى مؤلفات وفصول وفقرات..الخ، على أساس علاقات الاقتضاء فيما بينها؛ ثم بالصورة نفسها إلى جمل وإلى عبارات. وسيؤدي هذا التقسيم، من بين ما يؤدي إليه، إلى تحليل الأقيسة إلى مقدمات ونتائج، ومن الواضح أنها مرحلة من التحليل اللساني يجب على المنطق الصوري أن يضع فيها قسما من مسائله. نلاحظ في كل هذا توسيعا معتبرا لآفاق النظرية اللسانية، لإطارها وسعتها، وقاعدة تعاون نشط ومنظم بين اللسانيات، بالمعنى الضيق، وعدد من الاختصاصات الأخرى التي إلى الآن، وبصورة عامة، وبدرجة ما من الخطأ، تعتبر موجودة خارج مجال اللسانيات.

تصل النظرية اللسانية، في العمليات النهائية للتحليل، إلى تقسيم يصل إلى مقادير أصغر من تلك التي اعتبرت إلى الآن لا- متنوعات غير قابلة للاختزال. وهذا لا ينطبق فقط على صعيد المضمون، حيث رأينا أن اللسانيات التقليدية أبعد من أن تكون قد ذهبت بالتحليل إلى العمق، بل كذلك على صعيد التعبير. وعلى الصعيدين يصل التقسيم القائم على العلاقات إلى مرحلة يستعمل فيها الفرز للمرة الأخيرة كقاعدة للتحليل. وفي هذه المرحلة يؤدي التحليل إلى تسجيل جرد من

(1) يضيف النص الفرنسي بأنه تضامن تعاضدي une solidarité mutuelle. (م)

الوحدات التركيبية[1] التي ستكون عناصر افتراضية؛ وعلى صعيد التعبير ستكون الوحدات التركيبية بصورة مجملة هي الأشكال اللسانية التي تتبين من خلال الفونيمات، ولكن مع التحفظ حول كون التحليل الصارم الذي يتم وفقا لمبدأ البساطة يؤدي غالبا إلى نتائج تختلف جوهريا عن نتائج التحليلات الفونيمية التي أجريت إلى غاية الآن. من المعروف أن هذه الوحدات التركيبية - وهذه قاعدة - يمكن تجزئتها حسب تقسيم كلي يظهر حين يتم ترتيبها حسب قواعد خاصة إلى أنساق ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأبعاد[2]. لا نستطيع هنا الدخول في تفاصيل هذه القواعد التي تستند إلى كون العناصر اللسانية، بداخل الفئة الواحدة نفسها، لا تختلف فقط في العدد بل كذلك في النوعية[3]. سوف نكتفي، مبدئيا، بالإشارة إلى هذه الواقعة المهملة إلى غاية الآن من طرف اللسانيين، وهي أنه عندما يتم "تنظيم" جرد من الوحدات التركيبية "في نسق" تكون النتيجة المنطقية هي تقسيم الوحدة التركيبية المفردة. لنفترض مثلا أن فئة لها جرد من 9 وحدات تركيبية، وأن تكون هذه الوحدات التركيبية مرتبة، حسب قواعد خاصة للتوزيع النوعي، في نسق ثنائي الأبعاد يضم ثلاثة أعضاء في كل بعد، بحيث توصف الوحدات التركيبية التسع كناتج لـ 3x 3؛ ستكون أعضاء الأبعاد أقساما من الوحدات التركيبية، ما دام كل واحد منها يظهر الآن كوحدة تضم عضوا من أحد الأبعاد وعضوا من البعد الآخر، ثم يتم وصف الوحدات التركيبية التسع كنواتج لـ 3 + 3 = 6 لا- متنوعات، يعني أعضاء الأبعاد. ونتحصل بهذه العملية على وصف

---

(1) taxèmes, taxemes.

(2) ينظر مثلا "فئة الحالات الإعرابية 1 و2" la catégorie des cas 1 and 2. (Acta Jutlandica VII, 1, and IX, 2, 1935-37). ويمكن وضع أنساق مناظرة لها على مستوى صعيد التعبير.

(3) ينظر "فئة الحالات الإعرابية 1" la catégorie des cas I, p. 112 ff. (Acta Jutlandica XV, 2, 1943), p. 26 f.. وينظر جان هولت. Jens Holt, Etudes d'aspect (Acta Yutlantica XV, 2, 1943), pp. 26 f. عرض واضح لهذا الصعيد من النظرية اللسانية (ألقي في الحلقة اللسانية في 27 أفريل 1933) سوف ينشر تحت عنوان "البنية العامة للأنساق النحوية" Structures générales des systèmes grammaticaux، في أعمال حلقة كوبنهاغن اللسانية.

أبسط يستوفي، بصورة أكمل، شرط الاختزال بعد إعادة صياغته (الفصل 14). يعقد البعدان، من حيث أهما فئتان، تضامنا، وكل عضو في أحد البعدين يعقد توفيقا مع كل عضو من البعد الآخر. وهكذا يبدو أعضاء الأبعاد أقساما- للوحدات التركيبية ولا- متنوعات غير قابلة للاختزال. وتتوقف إمكانية مثل هذا "التنظيم في نسق" لجرد الوحدات التركيبية جوهريا على حجم الجرد. وعندما يتم ذلك، حينئذ يصبح أعضاء الأبعاد وليس الوحدات التركيبية، النقاط النهائية للتحليل؛ وسوف نطلق اسم **الغلوسيمات** على تلك النقاط النهائية، وإذا اعتبرنا أن الوحدة التركيبية الواحدة للتعبير تتبين عموما من خلال فونيم واحد، فإن غلوسيم التعبير يتبين عادة من خلال جزء من الفونيم.

بعدما يصل الاستنباط السينتاغمي لتحليل النص إلى نهايته، يبدأ الاستنباط البراديغمي. وهنا تتمفصل اللغة إلى **فئات**، تتوزع فيها فئات الوحدات التركيبية الأعلى درجة في التحليل النصي، وثم منها، عن طريق التركيب، يمكن استنباط الوحدات الممكنة للغة. هكذا نلاحظ أن وجهي اللغة (الصعيدين) لهما بنية فئوية متماثلة تماما، وهو اكتشاف يبدو لنا ذا دور معتبر لفهم المبدأ البنيوي للغة، أو بصفة عامة فهم "جوهر" السيميائيات. ويبدو أيضا أن مثل هذا الوصف النسقي للغة على أساس مبدأ الإمبريقية لا يتضمن إمكانية وجود علم للتركيب أو علم لأقسام الكلام. وكما رأينا، إن مقادير علم التركيب هي في غالبيتها منوعات، و"أقسام الكلام" في النحو التقليدي هي مقادير سوف نعيد اكتشافها، في شكل يعاد تعريفه، في أماكن مختلفة كثيرا في تراتبية الوحدات.

إن علم الفئات، مع ذلك، يتطلب وجود جهاز من المصطلحات والتعريفات بهذا الاتساع والتماسك بحيث لا يمكن وصف تفاصيله دون تقديم هذا العلم بأكمله؛ ولذلك، كما هو الحال مع علم الوحدات التي تحدده، لا يمكن تناوله في مبادئ النظرية[1].

---

(1) يقصد في هذا الكتاب الذي تحمل ترجمته الإنجليزية عنوان "حول مبادئ نظرية اللغة". (م)

21- اللغة واللا- لغة

لقد اتبعنا في الفصول السابقة، بالنسبة لاختيار الموضوع وتحديده (الفصل 7) التصور السائد للسانيات الذي يعتبر اللسان "الطبيعي" الموضوع الوحيد لنظرية اللغة. ولكن في الوقت نفسه (الفصل 7) أعلنا عن توسيع وجهة نظرنا؛ وقد حان الوقت للقيام بهذا التوسيع، وهو ما سوف يكون موضوع الفصول التالية (الفصول من 21 إلى 23). بهذا نؤكد على أن هذه التطلعات الجديدة لا تأتي اعتباطا، أو كإضافة زائدة، وإنما على العكس، وبالذات عندما نقتصر على تناول اللغة "الطبيعية" فقط، تتجلى هذه التطلعات لزوما من اللغة "الطبيعية" وتفرض نفسها كنتيجة منطقية، لا مندوحة عنها. وإذا أراد اللساني أن يوضح لنفسه موضوع علمه سوف يجد نفسه مضطرا لدخول مجالات، حسب التصور التقليدي، غريبة عنه. وقد سبق لهذا الأمر أن ترك بصماته على عرضنا، الذي عندما انطلق من مقدمات خاصة حتم عليه الطرح التقني للمسألة **أن يقوم ببعض الضبط الإبستيمولوجي الأكثر عمومية.**

من الواضح جدا، أنه، ليس فقط الاعتبارات العامة التي قمنا بعرضها، بل كذلك المصطلحات الأكثر خصوصية، على ما يبدو، التي أدرجناها، هي الأخرى تنطبق على اللغة "الطبيعية" وكذلك على اللغة بمعنى أوسع بكثير. وبالذات لأن النظرية قد بُنيت بحيث ننظر فيها إلى الشكل اللساني دون اعتبار لـ "الخامة" (الفحوى)، يمكن تطبيق جهازنا المصطلحي على أية بنية يكون شكلها مشابها لبنية اللغة "الطبيعية". لقد أخذت أمثلتنا من مثل هذه اللغة، ونحن شخصيا انطلقنا منها، لكن ما أقمناه ووضحناه بالأمثلة ليس خاصا باللغات "الطبيعية" وإنما، على العكس من ذلك، له مدى أوسع. وهناك قابلية كلية للتطبيق مماثلة على أنساق العلامة (أو أنساق الجزيئات التي تصلح لتشكيل العلامات) إجمالا نجدها في دراسة الدوال وتحليلها (الفصل من 9 إلى 11 و17) وفي دراسة العلامة (الفصل 12) وفي دراسة التعبير والمضمون، والشكل والخامة والفحوى (الفصلين 13 و15) ودراسة المبادلة والتعويض ودراسة المتنوعات واللا- متنوعات ودراسة تصنيف المتنوعات

(الفصلين 14 و16) ودراسة الطبقة والمقطع[1] (الفصلين 10 و18) ودراسة الإظهار (الفصل 19).. بعبارة أخرى، يجب وصف اللغة "الطبيعية" على أساس نظرية لها بعض الخصوصية تستلزم بالضرورة نتائج لاحقة.

لقد اضطرتنا المناسبة إلى التحدث عن هذا من قبل. وقد وجدنا أنه من الممكن التمسك بالطابع الكلي لمفاهيم "الإنجاز" و"النسق" وتفاعلهما (الفصل 2)؛ وقد قادتنا نظرتنا حول اللغة "الطبيعية" إلى أن نشمل في نظرية اللغة أوجها مهمة من العلم الأدبي ومن الفلسفة العامة للعلوم والمنطق الصوري (الفصل 20)، و لم نستطع تجنب تقديم ملاحظات لا بد منها حول طبيعة النتيجة المنطقية (الفصلين 10 و18).

في الوقت نفسه، ذهبنا إلى اعتبار عدد كبير من العلوم الخاصة خارج اللسانيات تقوم بدراسة فحوى المضمون اللساني، وبهذا الصدد اضطررنا إلى رسم نوع من الحد بين اللغة واللا- لغة (الفصل 15)، وهي حدود أكدنا مع ذلك على طابعها المؤقت.

إن نظرية اللغة التي أقمناها، تقوم أو تسقط مع المبدأ الذي تقوم على أساسه والذي سميناه مبدأ الإمبريقية (الفصل 3). ويقودنا هذا (مع التحفظات الضرورية فيما يتعلق بالمصطلحية في ذاتها، الفصلين 13 و15) كنتيجة منطقية إلى تقبل التمييز السوسيري بين الشكل و"الخامة" (الفحوى) التي يتمخض عنها أن **"الخامة" لا تستطيع بذاتها أن تكون مُعرفا[2] للغة**. يجب أن نكون قادرين على تخيل خامات مختلفة جوهريا، من وجهة نظر تراتبية الخامة، تُعطى للشكل اللساني الواحد نفسه؛ فالعلاقة الاعتباطية بين الشكل اللساني والفحوى تجعل ذلك ضرورة منطقية.

لقد أدت الهيمنة الطويلة للصوتيات التقليدية إلى تضييق تصور اللسانيين حتى عن مفهوم اللغة "الطبيعية"، على نحو كانت معه غير إمبريقية بوضوح، يعني غير مناسبة لأنها غير شاملة. لقد كان يُعتقد أن خامة تعبير اللغة المنطوقة يجب أن تتشكل حصريا من "الأصوات". وكما لاحظه الباحثون زفيرنر the Zwirners

(1) segment.

(2) يستعمل النص الإنجليزي كلمة definiens ويستعمل النص الفرنسي الفعل définir. (م)

على وجه الخصوص، فقد تبين أن الكلام ترافقه الإيماءات والحركات، وبعض من أجزائه يمكنها أن تستبدل بها، وكما لاحظوا، في الواقع، ليست فقط أعضاء الكلام (الحنجرة والفم والأنف) وإنما الجهاز العضلي الليفي بأكمله يشارك في نشاط اللغة "الطبيعية"[1].

كما يمكن استبدال الخامة الصوتية-الحركية[2] الاعتيادية بأية خامة أخرى تكون مناسبة، عندما تتغير الظروف الخارجية. هكذا يمكن للشكل اللساني نفسه أن يتبين كتابيا، كما يحدث في الكتابة الصوتية أو الفونيماتية، وفي الكتابات المسماة "صوتية" مثل الفنلندية. فهنا لدينا "خامة" كتابية موجهة حصريا إلى العين، ولإدراكها أو فهمها لا نحتاج إلى تحويلها إلى "خامة" صوتية. ومن وجهة نظر الخامة بالذات، يمكن لهذه "الخامة" الكتابية أن تكون من طبيعة مختلفة. ويمكن أيضا أن توجد "خامات" أخرى؛ نحتاج فقط أن نفكر في شفرة الأعلام للبواخر الحربية التي من الممكن جيدا أن تُستعمل كتبيين للغة "الطبيعية"، مثل الإنجليزية، أو لغة الإشارات للصم البكم.

هناك رأيان يسجلان عادة ضد هذ الرأي. حسب الرأي الأول، جميع هذه الخامات "مشتقة" وفق علاقة مع الخامة الصوتية - الحركية، وهي "اصطناعية" في مقابل الخاصية "الطبيعية" لهذه الأخيرة. ويمكن أن تحدث "اشتقاقات"، كما يقال، من عدة درجات؛ كما يحدث مع شفرة الأعلام أو لغة الإشارات[3] المشتقة من الكتابة، التي هي بدورها مشتقة من اللغة الشفهية "الطبيعية". ويعتبر الرأي الثاني أن الـ "خامة" المختلفة يرافقها في مقامات عديدة تغير في الشكل اللساني؛ إذ ليست كل الكتابات "صوتية"، ولكن في التحليل يجب عليها أن تقودنا إلى إقامة

---

(1) Eberhardt Zwirner & Kurt Zwirner, Archives néerlandaises de phonétique expérimentale XIII, 1937, p. 112.

(2) يستعمل النص الفرنسي عبارة sonore-gesticulatoire et gestuelle ويستعمل النص الإنجليزي عبارة sound-and-gesture. (م)

(3) يستعمل النص الإنجليزي كلمة علامة sign بمعنى الإشارة الحركية في مصطلح sign language "لغة الإشارات" عند الصم البكم. وهو ما فهمه المترجم الفرنسي الذي استعمل عبارة alphabet de sourds-muets "أبجدية الصم البكم"، وفي رأينا هذا الفهم أقرب إلى سياق النص الأصلي. (م)

جرد مختلف للوحدات التركيبية، وربما، فئات مختلفة جزئيا عن فئات اللغة المنطوقة.

ليس للرأي الأول أية قيمة، لأن التبيين إذا كان مشتقا من تبيين آخر فهذا لا يغير شيئا من كونه تبيينا للشكل اللساني المعطى. بالإضافة إلى ذلك ليس من الممكن دائما أن نميز بين ما هو مشتق وما ليس كذلك؛ وعلينا ألا ننسى أن اكتشاف الأبجدية يرجع إلى ما قبل التاريخ[1]، بحيث أن اعتبارها تستند إلى التحليل الصوتي ليس سوى واحدة من الفرضيات التعاقبية الممكنة؛ إذ يمكن أيضا أن تكون قد قامت على تحليل صوري لبنية اللغة[2]. لكن على أية حال، كما هو واضح في اللسانيات الحديثة، ليس للاعتبارات التعاقبية قيمة في الوصف التزامني.

الرأي الثاني لا قيمة له لأنه لا يخالف كون الشكل اللساني عموما يتبين في الخامة المعطاة. ومع ذلك فهي ملاحظة مهمة توضح أن أنساق تعبير مختلفة يمكن أن تقابل نسق المضمون نفسه. وعليه تكون مهمة صاحب النظرية اللسانية، ليس فقط أن يصف نسق التعبير الحاضر الذي تمت معاينته فعلا، بل أن يحسب ما هي أنساق التعبير عامة الممكنة كتعبير لنسق مضمون معطى، والعكس بالعكس. ولكن من الممكن أن نبرهن تجريبيا أن أي نسق تعبير لساني يمكن أن يتبين من خلال خامات تعبير شديدة الاختلاف[3].

---

(1) يلفت ب. راسل الانتباه إلى غياب أي معيار يحدد أيهما وسيلة التعبير الأقدم لدى الإنسان، الكلام أم الكتابة .(in An Outline of philosophy, Londres, 1927, p. 47)

(2) ينظر حول هذا الموضوع، المؤلف في Archive für vergleichende Phonetik II, 1938, pp. 211 f.

(3) حول العلاقة بين الكتابة والكلام، ينظر أ. بنتيلا وأو. سارنيو في Erkenntnis IV, 1934, p. 28 f. وهـ. ي. أولدال H.J. Uldall في المؤتمر الدولي لعلوم الأنثربولوجيا والإتنولوجيا، تقرير الدورة الثانية، كوبنهاغن، 1939، ص. 374. ومن بين الآراء والتحاليل الأقدم حول الكتابة والتي أجريت من وجهة نظر بنيوية، من طرف ج. بودوان J. Baudouin de Courtenay، Ob otnoscnii russkogo pis'ma k russkomu jazyku, St. Petersbourg, 1912. و Vvedenie v jazykovedenie, 4° ed. 1912, p. 15 f، و F. de Saussure, Cours, 2e ed، خاصة ص. 165. وفي الأخير دراسة قليلة الوضوح لجوزيف فاشيك Josef Vachek, Zum Problem der geschriebenen Sprache، أعمال حلقة براغ اللسانية، 8، 1939، ص. 94. ولم يتم بعد تحليل الكتابة التي لا تأخذ الأصوات في الحسبان.

بذلك يمكن لاستعمالات صوتية عديدة ولاستعمالات كتابية عديدة أن تُعطى لنسق تعبير الخطاطة اللسانية الواحدة نفسها. ويمكن للغة أن تتعرض لتغير من طبيعة صوتية خالصة دون أن يتأثر نسق تعبير خطاطتها اللسانية، وكذلك يمكن أن تتعرض لبعض التغير ذي الطبيعة الدلالية الخالصة دون أن يتأثر نسق المضمون. وعلى هذا النحو فقط يمكن أن نميز بين **التغيرات**[1] **الصوتية والتغيرات الدلالية** من جهة، **والتغيرات الشكلية** من الجهة الأخرى.

انطلاقا من وجهة نظرنا الأساسية ليس هناك من شيء مفاجئ في كل هذا. فمقادير الشكل اللساني ذات طبيعة "جبرية" وليست لها تسميات طبيعية، ولذلك يمكن تسميتها اعتباطيا بطرق عديدة مختلفة.

لا تؤثر هذه التسميات المختلفة الممكنة للخامة على نظرية الخطاطة اللسانية. التي لا تقوم على تلك التسميات. إن المهمة الرئيسية لصاحب النظرية هي أن يحدد بالتعريف المبدأ البنيوي للغة، الذي يمكن أن يُستنبط منه حساب عام في شكل صنافة تكون فئاها هي اللغات المفردة، أو بالأحرى أصناف اللغات المفردة. ويجب أن نتوقع في هذه الصنافة وجود كل الإمكانيات، بما فيها تلك التي تكون افتراضية في عالم التجربة، أو تبقى بدون تبيين "طبيعي" أو "حقيقي".

في هذا الحساب العام، لا نتساءل إذا كانت الأصناف البنيوية الفردية متبينة، وإنما فقط إذا كانت قابلة للتبيين، بطبيعة الحال، من خلال أية خامة كانت. وليست الخامة شرطا ضروريا للشكل اللساني، لكن الشكل اللساني شرط ضروري للخامة. إن التبيين، بعبارة أخرى، دالة فرز يكون فيها الشكل اللساني هو الثابت والخامة هي المتغير. ونُعرف التبيين صوريا بأنه فرز بين التراتبيات وبين مشتقات التراتبيات المختلفة. ويمكن للثابت في التبيين (الذي تم تبيينه)، بالرجوع إلى دي سوسير، أن يسمى **شكلا**؛ وإذا كان الشكل لغة، نسميه **خطاطة**

(1) لا يفرق النص الإنجليزي في هذه الفقرة بين استعمال كلمة change وكلمة shift، ولذلك يستعمل النص الفرنسي في الحالتين كلمة changement، فاستعملنا كلمة "تغير" في الحالتين. ولعله من الواضح أن المؤلف هنا يستعمل كلمة change بالمعنى العام لكنه يستعمل كلمة shift بمعنى اصطلاحي في إطار الجهاز الاصطلاحي الخاص بالنظرية. (م)

لسانية[1]. وموافقة لدى سوسير دائما، يمكننا أن نسمي التبيين المتغير (القائم بالتبيين) **خامة**؛ والخامة التي تبين خطاطة لسانية نسميها **استعمالا لسانيا**.

انطلاقا من هذه المقدمات نصل إلى تعريف السيميائية صوريا بأنها **تراتبية، يقبل أي مكون فيها لاحقا التحليل إلى طبقات معرفة بالعلاقات التعاضدية، بحيث أن أيا من هذه الطبقات تقبل التحليل إلى مشتقات معرفة بالتبديل التعاضدي.**

هذا التعريف، وهو مجرد نتيجة صورية لكل ما عالجناه إلى الآن، يفرض على اللساني اعتبار موضوعه ليس فقط لغة كل يوم، "الطبيعية"، بل أية سيميائية - أية بنية مماثلة للغة وتستوفي التعريف المعطى. ويجب أن نعتبر اللغة (بالمعنى الشائع) كحالة خاصة لهذا الموضوع العام، والمميزات الخاصة للغة، التي تتعلق فقط بالاستعمال اللساني، لا تؤثر على التعريف المعطى.

هنا أيضا نريد أن نذكر بأننا لسنا بصدد مسألة تقسيم للعمل، بقدر ما هو تثبيت للموضوع بواسطة التعريف. ويستطيع اللساني ويجب عليه أن يركز اهتمامه على اللغات "الطبيعية"، في عمله البحثي، ويترك للآخرين، الذين هم أحسن منه استعدادا، وخاصة المناطقة، مهمة دراسة البنيات السيميائية الأخرى؛ لكن اللساني لا يستطيع أن يتحكم في دراسة اللغة دون الأفق الأوسع الذي يضمن توجهه الخاص نحو هذه البنيات المماثلة؛ ومع ذلك يمكنه أن يستفيد منها عمليا، لأن بعضا من هذه البنيات أبسط في بنائها من اللغات، ولذلك تصلح كنماذج للدراسة التحضيرية. إلى جانب ذلك لقد اتضح، أننا عندما ننطلق من المقدمات اللسانية الخالصة، يصبح من الضروري أن يقع تعاون قوي بين المنطق الرياضي واللسانيات.

لقد أصبح معروفا منذ دي سوسير، من المنظور اللساني أنه لا يمكن دراسة اللغة وهي معزولة. **وكان دي سوسير يشترط أن تتأسس اللسانيات، بالمعنى**

---

(1) فضلنا هنا أن نستعمل مصطلح schema بدلا من pattern الذي اقترحناه في مقالنا "اللغة والكلام" langue et parole (Cahiers Ferdinand de Saussure II, 1942, p. 43; Essais linguistiques, p. 81). [لا يرد هذا الهامش في النص الفرنسي] (م)

الضيق للمصطلح، على اختصاص عمَّده باسم السيميولوجيا (من σημεῖον، 'علامة'). لذلك، وخلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، قامت بعض الحلقات اللسانية أو ذات التوجه اللساني والمهتمة بالدراسة التأسيسية (خاصة في تشيكوسلوفاكيا)، بمحاولات معتبرة لدراسة أنساق علامات أخرى غير اللغات، وخاصة الأزياء الشعبية، والفن، والأدب[1]، على أساس سيميولوجي أكثر عمومية.

صحيح أن تصور هذا الاختصاص العام الذي يتحدث عنه دي سوسير في **دروسه** يقوم جوهريا على قاعدة سوسيولوجية وسيكولوجية. وفي الوقت نفسه يرسم دي سوسير مخططا لشيء لا يمكن أن نفهمه سوى كعلم للشكل الخالص، تصور للغة كبنية من التحولات المجردة، يوضحها انطلاقا من البنيات المماثلة. وهو يرى بأن إحدى السمات الجوهرية للسيميولوجيا - وربما كل سمة جوهرية - للبنية السيميولوجية يتم العثور عليها في البنيات المسماة ألعابا، مثل لعبة الشطرنج، التي أفرد لها اهتماما خاصا. إنها اعتبارات يجب أن نضعها في المقدمة عندما نحاول بناء اللسانيات بالمعنى الأوسع، الـ "سيميولوجيا"، على أساس **محايث**. وبفضل هذه الاعتبارات تظهر في الوقت نفسه إمكانية وضرورة التعاون القوي بين اللسانيات والمنطق الرياضي. لقد اتخذ المناطقة المحدثون كموضوع رئيسي لبحوثهم، أنساق العلامات وأنساق الألعاب، على وجه التحديد، باعتبارها أنساق

(1) ينظر، ب. بوغتيريف. p. Bogatyrev, Prtspevek k structuràlni etnografii.(Slovenskà miscellanea, Bratislava, 1931); id., Funkcno-strukturàlna metoda a iné metody etnografie i folkloristiky (Slovenské Pohl'ady LI, 10, 1935); id., Funkcie kroja na moravskom Slovensku (Spisy nàrodopisného odboru Matice slovenskej I, Matica Slovenskà, 1937)(French résumé, pp. 68 ff.). جان موكاروفسكي، Jan Mukarovsky, Esteitika Funkce, norma a hodnota jako sociàlni fakty (الوظيفة والمعيار والقيمة الجمالية كوقائع إجتماعية)، Praha, 1936); id., l'art comme fait sociologique، أعمال المؤتمر الدولي للفلسفة، 2-7 سبتمبر 1934، براغ، 1936، ص. 1065-1072). محاولة جيدة في السيميولوجيا العامة قام بها إ. بايسنس، E. Buyssens, les langages et le discours (Collection Lebègue), Bruxelles, 1943.

تحويل مجردة، وبذلك تملكتهم الرغبة، من جهتهم، في دراسة اللغة أيضا انطلاقا من وجهات النظر نفسها[1].

بمعنى جديد، يبدو من المثمر ومن الضروري أن نقيم وجهة نظر مشتركة لعدد كبير من الاختصاصات العلمية، من دراسة الأدب، والفن والموسيقى والتاريخ العام، إلى غاية المنطق الرياضي والرياضيات، بحيث تتمركز هذه العلوم، انطلاقا من وجهة النظر تلك، حول مجموعة مسائل معرفة بالأدوات اللسانية. كل منها يمكن أن يساهم، على طريقته الخاصة، في العلم السيميائي العام، بالبحث إلى أي حد وبأية طريقة يمكن لمواضيعه أن تخضع لتحليل يتفق مع شروط النظرية اللسانية. بهذه الصورة يمكن تسليط نور جديد على هذه الاختصاصات وإخضاعها لفحص نقدي ذاتي. وبذلك ومن خلال تعاون مثمر، قد يصبح من الممكن وضع موسوعة عامة لبنيات العلامات.

في هذا الفضاء الواسع جدا من المسائل، هناك سؤالان يكتسيان أهمية خاصة في نظرنا الآن. أولا: أية مكانة يمكن أن نخص بها اللغة بين جميع هذه البنيات السيميائية؟ وثانيا: أين توجد الحدود بين السيميائية واللا- سيميائية؟

يمكن تعريف **اللغة** بأنها براديغمية تتبين براديغماتها في جميع الفحاوى، ويمكن تعريف **النص** بصورة مشابهة، بأنه سنتاغمية تتبين سلاسلها، إذا تم تمديدها، في جميع الفحاوى. ونقصد **بالفحوى** طبقة من المتغيرات تبين أكثر من سلسلة في أكثر من سنتاغمية و/ أو أكثر من براديغم في أكثر من براديغمية. واللغة من الناحية العملية، هي سيميائية يمكن أن نترجم إليها كل السيميائيات الأخرى - كل اللغات الأخرى وكذلك كل البنيات السيميائية الممكن تصورها. وتتولد هذه القابلية للترجمة من كون اللغات، واللغات وحدها، قادرة على تشكيل أي فحوى[2] مهما كان. ففي اللغة، وفي اللغة فقط "نستطيع العناية بما لا يقبل التعبير

---

(1) العمل الرئيسي لرودلف كارناب هو Rudolf Carnap, Logische Syntax der Sprache, Vien, 1934; وطبعة مزيدة. The logical Syntax of language, 1937.

(2) قدمنا هذه الملاحظة بصورة مستقلة عن المنطقي البولوني ألفريد تارسكي، Alfred Tarsky (Studia Philosophica I, Lwow, 1935); ينظر J. Jørgensen, Træk af sesuctionsteoriens udvikling i den nyere tid 5Festskrift und. Af Købengavns Universitetm nov. 1937) p. 15.

حتى يتم تعبيره"[1]. إن هذه الخاصية هي التي تجعل اللغة تقبل الاستعمال من حيث هي لغة، قادرة على تحقيق الرضى في جميع المواقف. لا شك أنها تقوم على خاصية بنيوية، علينا أن نسلط عليها مزيدا من الضوء إذا عرفنا المزيد حول البنيات الخاصة للسيميائيات غير اللسانية. قد يكون من النتيجة البديهية أن يكمن الأساس في الإمكانية غير المحدودة لتشكيل العلامات وفي القواعد شديدة الحرية في تشكيل الوحدات ذات الامتداد الكبير (الجمل وما يشبهها) والتي تكون صحيحة في أية لغة، ومن الجهة الأخرى، تجعل اللغة تسمح بالصياغات الكاذبة، والمتضاربة، وغير الدقيقة، والسيئة وغير الأخلاقية، مثلما تسمح بالصياغات الصادقة والدقيقة والمنطقية والجميلة والأخلاقية. إن قواعد نحو اللغة مستقلة عن كل سلم للقيم المنطقية أو الجمالية أو الأخلاقية، فاللغة بصورة عامة مستقلة عن كل قصد خصوصي.

إذا أردنا دراسة الحدود بين السيميائية واللا- سيميائية، يكاد يكون نتيجة بديهية، وبصورة قبلية، أن تتموقع الألعاب بالقرب من هذه الحدود، وربما على هذه الحدود بالذات. وعند تقييمنا لبنيات الألعاب مقارنة بالبنيات السيميائية التي ليست ألعابا، من المفيد أن نقارن بين الصورة التي كان يُنظر بها إلى بنيات الألعاب إلى غاية الآن، من طرف اللسانيات ومن طرف المنطق، بصورة مستقلة الواحد عن الآخر. لقد أولى المناطقة اهتماما خاصا لكون اللعبة، لعبة الشطرنج مثلا، نسق تحويل لديه جوهريا البنية نفسها للسيميائية (سيميائية الرياضيات مثلا) وكان الميل إلى اعتبار اللعبة حالة نموذجية بسيطة، معيارية بالنسبة لتصور السيميائية. أما اللسانيات فقد رأت أن التماثل يوجد في كون اللعبة نسقا من القيم المماثلة للقيم الاقتصادية، واعتبرت اللغة وغيرها من أنساق القيم معيارية بالنسبة لمفهوم اللعبة. ولهاتين الطريقتين في التفكير أسسهما التاريخية. فالنظرية المنطقية للعلامات تجد نقطة انطلاقها في رياضيات هيلبرت[2]، الذي كانت فكرته تتمثل في اعتبار نسق

---

(1) Kierkgaard.

(2) دافيد هيلبرت (1943-1862) D. Hilbert رياضي ألماني اشتهر بجهوده في نظرية الثوابت والتأسيس الأكسيومي للهندسة والتحليل الدالي. (م)

الرموز الرياضية نسقا لجزيئات التعبير دون أي اعتبار لمضمونها، ووصف قواعدها التحويلية على النحو نفسه لوصف قواعد اللعبة، دون أي اعتبار لأية تفسيرات ممكنة. وتبنى المناطقة البولونيون هذه الفكرة في "المنطق الواصف"[1] ثم أوصلها كارناب[2] إلى منتهاها في نظرية العلامات حيث اعتبر كل سيميائية، من حيث المبدأ، مجرد نسق للتعبير لا اعتبار فيه للمضمون. ومن هذه الوجهة للنظر، في كل سيميائية واصفة، يعني في كل وصف للسيميائية، يمكن استبدال[3] الخطاب كمضمون بالخطاب كشكل[4]. أما نظرية العلامات في اللسانيات، من الجهة الأخرى، فلها جذور عميقة في التقليد الذي يرى أن العلامة تتعرف بمعناها. وهو التقليد الذي اصطدم فيه دي سوسير مع المسألة. وقد وضحه وضبطه بإدخال مفهوم القيمة، الذي ينتج عنه التعرف على شكل المضمون وعلى الطبيعة المزدوجة للعلامة، وهو ما أدى إلى نظرية للعلامة تقوم على تفاعل شكل التعبير وشكل المضمون في مبدأ المبادلة.

من جهة المنطق، حيث يتواصل النقاش حول طبيعة العلامة، يبدو أنها تعتبر أساسا مسألة خاصة بالنزعة الاسمية أو الواقعية[5]. وبالنسبة للنظرية اللسانية للغة التي تمثل هذه الدراسة مقدمة لها، ليس الأمر كذلك، بل يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كان من الضروري إدراج فحوى المضمون في نظرية العلامات نفسها. وبما أن فحوى المضمون يبدو زائدا في تعريف ووصف الخطاطة السيميائية، فإن الصياغة

---

(1) métalogique, metalogic.

(2) رودلف كارناب (1891-1970) منطقي أمريكي من أصل ألماني. عضو حلقة فيينا، وممثل الوضعية المنطقية. (م)

(3) في النص الأصلي، وفي الترجمة الإنجليزية والفرنسية، باللغة الألمانية: inhaltliche Redeweise و formale Redeweise. (م)

(4) كمقدمة للمسألة يمكن أن نقرأ عرضا قدمه ي. يورغنسن J. Jørgensen، مذكور سابقا من طرف ل. بلومفيلد: (Language or Idea? Language XXII, 1936, pp. 89 ff.) ومن طرف أوتو نوراث Otto Neurath وآينو كايلا Eino Kaila في مجلة Theoria II, 1936, p. 72 & p. 83 ff. وكذلك G. H. von Wright, Den logiska empirismen, Stockholm, 1943.

(5) مثلا أ. سارنيو U. Saarnio في العمل المذكور أعلاه.

الصورية والموقف ذي النزعة الاسمية ضروريان وكافيان. من جهة أخرى، لا يقتصر الوصف الصوري والاسمي، في النظرية اللسانية، على شكل التعبير؛ بل على العكس يرى موضوعه في التفاعل بين شكل التعبير وشكل المضمون. ويبدو التمييز الذي أجراه دي سوسير بين الشكل والخامة مناسبا بصورة استثنائية، بالنسبة للطرح الحالي للإشكالية في المنطق الرياضي.

على هذا الأساس يستطيع المنطق الرياضي أيضا أن يرى كلا من الاختلافات والتشابهات بين الألعاب وبين السيميائيات التي ليست ألعابا. فالذي يقرر في مسألة ما إذا كانت العلامة حاضرة أم لا، ليس كونها تقبل التفسير، يعني أن تُقرن بفحوى مضمون. ونظرا لوجود دالة الفرز بين الخطاطة السيميائية والاستعمال السيميائي، لا يوجد في حساب النظرية اللسانية أنساق مُفسَّرة، بل فقط أنساق قابلة للتفسير. وبذلك لا يوجد فرق مثلا بين الجبر الخالص أو لعبة الشطرنج من جهة، وبين اللغة مثلا من الجهة الأخرى. لكن عندما نريد أن نقرر إلى أي مدى تكون الألعاب أو أنساق شبه العلامات[1] مثل الجبر الخالص، سيميائيات، يجب أن نوضح إذا كان وصفها الشامل يتطلب أن نتعامل معها على صعيدين، أو إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ البساطة بحيث يكون التعامل مع صعيد واحد كافيا.

يجب أن يكون الشرط الذي يحتم علينا التدخل على صعيدين، هو كون الصعيدين، عندما نحاول وضعهما لا يظهر أن لهما البنية نفسها تماما، بعلاقة "واحد مقابل واحد" بين وظيفي هذا الصعيد ووظيفي الصعيد الآخر. نعبر عن هذا بالقول بأن الصعيدين لا يكونان **متطابقين**[2]. ونقول عن الوظيفين أنهما متطابقان إذا كان أي مشتق من أحد الوظيفين دون استثناء يعقد بالضبط الدوال نفسها التي يعقدها مشتق محدد من الوظيف الآخر والعكس بالعكس. وبذلك نستطيع تقديم هذه القاعدة: عندما يكون لدينا مكونان نحاول ضبطهما وهما ينتميان إلى الطبقة نفسها يتوجب اختزالهما إلى مكون واحد إذا كانا متطابقين ولا يقبلان المبادلة. نسمي الاختبار الذي تؤسسه هذه القاعدة **اختبار المشتق**، وهو

(1) يستعمل النص الإنجليزي عبارة quasi-sign-systems. (م)

(2) conformes, canformal.

مطلوب للنظرية اللسانية في كل واحدة من مراحل التحليل النصي، بالتنسيق مع اختبار المبادلة. إن هذين الاختبارين المتصلين ضروريان لنستنتج إذا كان الموضوع المعطى سيميائية أو لا. لن نشرع هنا في تطبيق اختبار المشتق على مشتقات من درجة أعلى في السيميائية (الإنجاز)، بل نأخذ في الاعتبار فقط مشتقات الدرجة الأولى، صعيدي السيميائية. وهما لا يعقدان مبادلة، والعامل الحاسم المحدد لكيفية التعامل معهما، إما باعتبارهما متمايزين أو باعتبار كل منهما يتماهى مع الآخر (في الحالة الأخيرة تتوقف قابلية تطبيق النظرية اللسانية على الموضوع المعطى) هو فقط تطابقهما أو عدمه. وتبين الخبرة الاستقرائية أن اختبار المشتق له نتيجة سلبية في كل اللغات التي تمت ملاحظتها إلى الآن، وستكون له بلا شك نتيجة سلبية مع العديد من البنيات الأخرى التي إلى الآن تعتبر سيميائيات، أو التي يبين اختبار المشتق أنه يجب اعتبارها سيميائيات. ولكن يبدو واضحا أن اختبار المشتق له نتيجة إيجابية مع العديد من البنيات التي تفضل النظريات الحديثة اعتبارها سيميائيات. وهذا ما نراه بسهولة في الألعاب الخالصة، التي نجد في تفسيرها مقدار مضمون يقابل كل مقدار من التعبير (قطعة شطرنج[1] أو ما يشبهها)، بحيث أننا عندما نحاول وضع صعيدين، تكون شبكة الدوال هي نفسها في كل منهما. مثل هذه البنية إذن ليست سيميائية بالمعنى الذي تقصده النظرية اللسانية. ويرجع إلى اختصاصيي هذه المجالات المختلفة أن يقرروا إذا كان، مثلا، يمكن أو لا يمكن تعريف أنساق الرموز في الرياضيات، والمنطق، أو بعض أنواع الفن، مثل الموسيقى، من وجهة النظر هذه، بأنها سيميائيات. ولا نستبعد إمكانية اعتبار تصور المنطق الرياضي للسيميائية على أنها أحادية الصعيد، ناتجا عن نقطة انطلاق (ومن ثم البحث فيها عن تعميم سابق للأوان) متمثلة في بنيات، حسب تعريفنا، ليست سيميائيات، وهي لذلك تختلف جذريا عن البنيات السيميائية الحقيقية. لقد تم اقتراح إطلاق اسم **نسق الرموز** على هذه البنيات لأنها قابلة للتفسير (بمعنى يمكن أن يعطى لها فحوى مضمون) لكنها ليست ثنائية الصعيد (بمعنى أن مبدأ البساطة لا يسمح لنا أن ندخل عليها شكل المضمون بالإظهار). من جهة

(1) لا يورد النص الفرنسي كلمة "شطرنج" في هذه العبارة. (م)

اللسانيات كان هناك بعض التردد في إطلاق مصطلح الرمز على المقادير التي تكون في علاقة اعتباطية تاماما مع تفسيراهّا[1]. من وجهة النظر هذه، يجب استعمال مصطلح رمز مع مقادير تكون متشابهة[2] مع تفسيرها، مقادير هي تجسيدات أو شعارات، مثل مسيح تورفالدسن[3] رمز الرحمة، أو المطرقة والمنجل رمز الشيوعية، والميزان رمز العدالة، ومحاكاة الأصوات في مجال اللغة. لكن لقد جرت العادة في المنطق الرياضي أن يستعمل مصطلح **الرمز** في تطبيق أوسع بكثير، ويبدو أنه من المفيد أن نطبقه على المقادير غير السيميائية القابلة للتفسير. فيبدو أن ثمة قرابة جوهرية بين القطع القابلة للتفسير في اللعبة والرموز المتشابهة، في كونها هي الأخرى لا تسمح بمواصلة التحليل إلى جزيئات، وهو الشيء الذي تتميز به العلامات. في النقاش حول طبيعة العلامة، الذي جرى بين اللسانيين خلال السنوات الأخيرة، تم لفت الانتباه، وهو أمر صائب، إلى الطابع الأعجم[4] للرموز المتشابهة[5]. إنها الفكرة نفسها لكن بصياغة تقليدية.

22- السيميائية الإيحائية والسيميائية الواصفة:

في الفصول السابقة، وبتبسيط مقصود، قمنا بتقديم اللغة "الطبيعية" على أنها الموضوع الوحيد للنظرية اللسانية، وفي الفصل السابق، على الرغم من توسعة معتبرة لمنظورنا، تصرفنا أيضا كما لو أن الموضوع الوحيد للنظرية اللسانية هو السيميائيات التقريرية، الذي نقصد به السيميائيات التي ليس أي من صعيديها سيميائية. بقي لنا أن نوضح، بمزيد من التوسعة لمنظورنا، بأن هناك أيضا سيميائيات يكون صعيد التعبير فيها سيميائية وسيميائيات أخرى أيضا يكون

---

(1) دي سوسير، Saussure, Cours, 2e ed. p. 101.، يعتبر الرمز غير اعتباطي.

(2) isomorphe, isomorphic.

(3) مسيح تورفالدسن: تمثال السيد المسيح، من المرمر، أنجزه سنة 1839 النحات الدنماركي برتيل تورفالدسن Bertel Thorvaldsen (1770- 1844) لكاتدرائية كوبنهاغن يظهر فيه المسيح مطأطئ الرأس وفاتحا ذراعيه بحيث يرمز للرحمة والتواضع، مكتوب على قاعدته عبارة kommer til mig وهي آية من إنجيل متى، 28،11 "تاعلوا إلي". (م)

(4) agrammaticl.

(5) E. Buyssens, Acta Linguistica II, 1940-1941, p. 85.

صعيد المضمون فيها سيميائية. نسمي الأولى **سيميائيات إيحائية** ونسمي الثانية **سيميئيات واصفة**. وبما أن صعيد التعبير وصعيد المضمون يعرفان فقط بالتقابل وبكون كل منهما في علاقة مع الآخر، ينجم عن ذلك أن التعريفات التي اقترحناها هنا للسيميائيات الإيحائية والسيميائيات الواصفة هي فقط تعريفات "واقعية" مؤقتة لا يمكن حتى أن نعطيها قيمة إجرائية.

عندما عرفنا السيميائية في الفصل 21، لم يكن التعريف يتعلق بالسيميائية الفردية في مقابل السيميائيات الأخرى، وإنما بالسيميائيات في مقابل اللا-سيميائيات، يعني السيميائية كصنف تراتبي أعلى، اللسان[1] كمفهوم أو من حيث هي طبقة أحادية العنصر[2]. وبالنسبة للتعارض بين السيميائية الفردية والسيميائيات الأخرى، فإننا نعرف أن اللساني يتوقعها في حسابه كصنف من البنيات الممكنة. ومن الجهة الأخرى، لم نحدد بعد كيف يتصرف اللساني للتعرف على السيميائية الفردية ولتعريفها، من حيث هي كذلك، في تحليله النصي. عند إعداد التحليل انطلقنا من التسليم الضمني بأن المعطى هو نص متكون من سيميائية واحدة محددة، وليس من مزيج من سيميائيتين أو أكثر.

بعبارة أخرى، لكي نقيم وضعية نموذجية بسيطة، عملنا وفق مقدمة مفادها أن النص المعطى يتضمن تناسقا بنيويا، وأنه يحق لنا أن ندخل في النص، بالإظهار، نسقا سيميائيا واحدا، وواحدا فقط. ومع ذلك فهذه المقدمة لا تثبت جيدا أمام التطبيق؛ فعلى العكس من ذلك، كل نص، إذا لم يكن مفرطا في القصر يمكن أن يكون قاعدة كافية لاستنباط نسق قابل للتعميم على نصوص أخرى، فإنه يحتوي عادة على مشتقات تستند على أنساق مختلفة. ويمكن تركيب العديد من الأقسام، أو أقسام الأقسام من النص

1- في أشكال أسلوبية متنوعة (تتميز بتحديدات متنوعة: أبيات شعر، ونثر، خليط متنوع من الاثنين)؛

---

(1) يستعمل النص الإنجليزي هنا كلمة لسان بالفرنسية la langue، للإشارة إلى تمييز دي سوسير بين اللغة واللسان. (م)

(2) a class as one.

2- في أساليب متنوعة (أسلوب خلاق وأسلوب التقليد الخالص، ويسمى الأسلوب المعياري؛ أسلوب يكون في الوقت نفسه خلاقا ومقلدا يسمى أسلوب المهجور.[1])؛

3- في أساليب قيمة متنوعة (أسلوب القيم العالية وأسلوب القيم الأحط، يسمى دارجا؛ وكذلك أسلوب قيم حيادي لا يمكن اعتباره مثل الأسلوب العالي ولا مثل المنحط)؛

4- في أنواع متنوعة من الوسائط[2] (كلام، كتابة، إشارات الجسم، شفرة الأعلام.. الخ)؛

5- في نبرات منوعة[3] (غضب، بهجة، الخ)؛

6- في لغات[4] متنوعة، يجب أن نميز داخلها:

أ- أصناف دارجة متنوعة (لغة مشتركة لمجموعة اجتماعية، رطانات مجموعات أصحاب ومجموعات مهنية متنوعة)،

ب- لغات وطنية متنوعة،

ج- لغات جهوية متنوعة (لغة معيارية، لهجة محلية[5]،.. الخ)،

د- مظاهر جسدية متنوعة (ما يتعلق بالتعبير، مختلف "الأصوات") أو "الأعضاء".

إن شكل الأسلوب، والأسلوب، وأسلوب القيم، والوسيط، والنبرة، واللغة الدارجة، واللغة الوطنية، واللغة الجهوية، والمظهر الجسدي، هي فئات متضامنة بحيث أن أي وظيف للغة التقريرية[6] يجب تعريفه في الوقت نفسه بالنسبة لكل

---

(1) archaïsant, archaizing.

(2) يتحدث النص الفرنسي عن أنواع مختلفة من الأساليب divers genres de styles بينما يتحدث النص الإنجليزي عن أنواع مختلفة من الوسائط different media. (م)

(3) يتحدث النص الفرنسي عن حركات مختلفة divers mouvements ويتحدث النص الإنجليزي عن نبرات مختلفة different tones. (م)

(4) idiomes.

(5) يضيف النص الفرنسي اللهجات المحلية الأصغر patois. (م)

(6) سيميائية بالنسبة للنص الفرنسي بدلا من لغة. (م)

واحد منها. وبواسطة التوفيق بين عضو في فئة مع عضو في فئة أخرى، تظهر عناصر هجينة، غالبا ما يكون لها، أو يمكنها بكل سهولة، أن تحصل على تسميات خاصة: أسلوب أدبي جميل - أسلوب خلاق هو أسلوب رفيع؛ لهجة سوقية أو مهنية - أسلوب خلاق في الوقت نفسه رفيع ودارج؛ رطانة وشفرة - أسلوب خلاق ليس رفيعا ولا دارجا[1]؛ لغة عامية[2] - أسلوب عادي ليس رفيعا ولا دارجا؛ أسلوب خطابي - أسلوب رفيع يكون خطابا ولغة عامية؛ أسلوب وعظي - أسلوب رفيع يكون خطابا ورطانة؛ أسلوب قضائي - أسلوب رفيع يستعمل المهجور، كتابة ورطانة؛.. إلخ.

ليس الهدف من هذا التعداد هو استنفاد الموضوع، ولا حتى أن نعطي تعريفات صورية لهذه الظواهر، وإنما فقط لنؤكد وجودها وتنوعها.

سوف نطلق على الأعضاء الفرديين لكل من تلك الطبقات والوحدات التي تنتج عن التوفيق بينها اسم **الأيحائيات**[3]. يمكن أن يكون بعض هذه الإيحائيات متضامنا مع أنساق خطاطات سيميائية معينة، وبعض آخر مع أنساق الاستعمال السيميائي، وبعض آخر أيضا مع الاثنين. ولا يمكن أن نعرف ذلك قبليا طالما أن الوضع يتغير. ولكي نقتصر في الذكر على الإمكانيات التي تبدو قصوى، يستحيل أن نعرف مسبقا إذا كان المظهر الجسدي[4] (كلام شخص في مقابل كلام شخص آخر) يمثل فقط استعمالا خصوصيا وليس خطاطة خصوصية أيضا (ربما يختلف

(1) يمكن تعريف الرطانة بأنها أسلوب ذو قيمة حيادية له علامات خاصة (في الغالب تعابير علامة)، والشفرة بأنها أسلوب ذو قيمة حيادية له تبيين خصوصي للتعبير. وبتطبيق مصطلح أسلوب النوع على اللغة idiom المتضامنة مع أنواع أدبية معينة (بعض لهجات اليونانية القديمة تعطينا مثالا نموذجيا)، يمكننا تعريف المصطلحية بأنها في الوقت نفسه رطانة وأسلوب نوع، وتعريف السيميائية بأنها علمية (بشرط ألا تكون نسقا من الرموز) على أنها في الوقت نفسه شفرة وأسلوب نوع.

(2) يستعمل النص الفرنسي مصطلح familier ويستعمل النص الإنجليزي مصطلح colloquial. (م)

(3) connotateurs, connotators.

(4) physionomie, physiognomy. واضح أن المثال المذكور بين قوسين لا يعبر بدقة عن دلالة المصطلح. وزيادة على ذلك فمن الواضح أيضا أن الترجمة الفرنسية غير دقيقة. (م)

بالكاد عن الآخر ولكنه مع ذلك يختلف عنه)، أو إذا كانت اللغة الوطنية تمثل خطاطة لسانية خصوصية، أو بالمقارنة مع لغات وطنية أخرى، تمثل فقط استعمالا لسانيا خصوصيا، في حين أن خطاطتي اللغتين الوطنيتين تتطابقان.

لكي تضمن النظرية اللسانية وصفا شاملا وغير متناقض، يجب أن توصي بطريقة للتحليل النصي تجعلنا نحتفظ بهذه الحالات جانبا. إنه من الغريب جدا أن اللسانيات السابقة لم تخص هذه الضرورة سوى بقليل من العناية. ويمكن أن نجد بعض التفسير لذلك في وجهة النظر المتعالية التي كانت مستفحلة. فعلى سبيل المثال كان يُعتقد أنه انطلاقا من معطيات سوسيولوجية غامضة (وهي خاطئة في أحسن الاحتمالات) يمكن التسليم بأن وجود المعيار الاجتماعي يستلزم أن اللغة الوطنية هي أيضا موحدة وذات بنية داخلية خاصة، ومن الجهة الأخرى، المظهر الجسدي اللساني، حتى وهو يمثل قدرا غير ذي بال[1]، يمكن اعتباره بكل بساطة ودون أية مبالغة ممثلا للغة الوطنية. مدرسة لندن فقط التي اهتمت بوعي بهذه النقطة: فتعريف الفونيم الذي يقدمه د. جونس يحيل مباشرة على "نطق[2] كلام فردي واحد بأسلوب معين"[3].

نظرا لخاصية الامتداد غير المحدود للنص (إنتاجيته)، سيتصف دائما بخاصية القابلية "للترجمة"، والتي تعني هنا تعويض- التعبير، بين علامتين كل منهما تنتمي إلى طبقة علامات خاصة، وتكون كل طبقة علامات بدورها متضامنة مع عنصرها الإيحائي. وهذا المعيار بديهي ويطبق بسهولة على العلامات ذات الامتداد الكبير، والتي يصادفها تحليل النص في عملياته الأولى: أي مشتق من النص (الفصل، مثلا) يمكن ترجمته من شكل أسلوبي، أو أسلوب أو أسلوب رفيع أو وسيط أو نبرة لهجة عامية أو لغة وطنية أو جهوية أو مظهر جسدي، إلى آخر. وكما رأينا ليست هذه القابلية للترجمة دائما تبادلية عندما يتعلق الأمر بسيميائيات أخرى غير اللغة،

(1) العبارة في النص الإنجليزي باللغة الفرنسية quantité négligeable. (م)

(2) في النص بالإنجليزية: the pronunciation of one individual speaking in a definite style

(3) ينظر ص. 64، النقطة 3، وكذلك، وخاصة، D. Jones, Travaux du Cercle linguistique de Prague IV, 1931, p. 74.

لكن إذا وجدت اللغة، تكون القابلية للترجمة في اتجاه واحد ممكنة دائما. وبالنتيجة تظهر الإيحائيات في تحليل النص كأنها أقسام تدخل في الوظيفين بحيث يعقد الوظيفون تعويضا تعاضديا عندما يتم استنباط هذه الأقسام؛ وفي شروط معينة، توجد الإيحائيات في كل الوظيفين من درجة معينة. غير أن هذا لا يكفي لتعريف الإيحائي. نطلق على المقدار الذي يملك الخاصية المذكورة اسم **المؤشر**[1]، وعلينا أن نميز بين نوعين من المؤشرات: **الإشارات**[2] (الفصل 14) **والإيحائيات**؛ والذي يفرق بينهما، من وجهة نظر إجرائية، هو أن الإشارة يمكن دائما أن تحيل، وبدون غموض، إلى واحد فقط من صعيدي السيميائية، وهو أمر غير ممكن أبدا بالنسبة للإيحائي. إذن، الإيحائي هو مؤشر نجده، في شروط معينة، على صعيدي السيميائية.

خلال التحليل النصي يجب إخراج الإيحائيات من الاستنباط. على هذا النحو تبدو العلامات، التي لا تختلف سوى بكونها متضامنة كل مع إيحائيها، حينئذ كمنوعات. وعلى عكس المتنوعات العادية (الفصل 16) إن هذه المنوعات خاصة ويجب أن نعالجها بطريقة مختلفة في التحليل اللاحق. وهكذا نحتمي من الخلط بين الخطاطات السيميائية المختلفة (والاستعمالات)؛ وإذا تأكد بعد ذلك وجود تطابق فإن الرسم التخطيطي[3] سوف يظهره.

لكن من الواضح أن الإيحائيات نفسها تشكل أيضا موضوعا تنتمي معالجته إلى السيميائيات. ولا تقع معالجتها في نطاق اختصاص يحلل السيميائيات التقريرية. إن المهمة الوحيدة لذلك الاختصاص هي استخراج الإيحائيات والاحتفاظ بها معا من أجل معالجة لاحقة. وتنتمي هذه المعالجة إلى اختصاص يحدد دراسة السيميائيات التقريرية.

يبدو الآن بديهيا أن علاقة التضامن الموجودة بين طبقات علامات معينة وإيحائيات معينة هي **دالة علامة**، طالما أن طبقات العلامات هي **تعبير** لهذه

---

(1) indicateur, indicator.

(2) signaux, signals.

(3) يستعمل النص الإنجليزي كلمة mapping، ويستعمل النص الفرنسي عبارة confrontation "المواجهة"، وقد قارنا ذلك بالنص الإسباني الذي يستعمل عبارة trazar un grafico "رسم مخطط". (م)

الموحيات على اعتبار أنها **مضمون**. وبذلك فإن الخطاطة أو الخطاطات السيميائية والاستعمال أو الاستعمالات السيميائية التي نسميها لغة الدنمارك، هي **تعبير** الإيحائي "دنماركية". تماما مثل الخطاطة أو الخطاطات والاستعمال أو الاستعمالات السيميائية، التي نسميها خصائص جسدية لسانية .N.N، هي تعبير الخصائص الجسدية الحقيقية .N.N (لذلك الشخص)، والأمر نفسه في جميع الحالات الأخرى. وليس عبثا أن تكون اللغة الوطنية "رمزا" للأمة، واللهجة المحلية "رمزا" للجهة.

يبدو الآن من الملائم أن نعتبر الإيحائيات مضمونا تكون سيميائياته التقريرية هي التعبير، وأن نعتبر هذا المضمون وهذا التعبير **سيميائية**، وهي **سيميائية إيحائية**. وبعبارة أخرى، بعد إتمام تحليل السيميائية التقريرية، يجب إخضاع السيميائية الإيحائية للتحليل بالضبط وفقا للطريقة نفسها. وهنا أيضا من الضروري أن نميز بين الخطاطة والاستعمال السيميائيين. سوف يتم تحليل الإيحائيات على أساس دوالها التعاضدية وليس على أساس فحوى المضمون الذي يُعطى أو يكون قد أُعطي لها. إن دراسة خطاطة سيميائية إيحائية، إذن، لا تعالج التصورات الحقيقية ذات الطابع الاجتماعي أو الديني التي يربطها الاستعمال الشائع بمفاهيم مثل اللغة الوطنية، اللهجة، الرطانة، الشكل الأسلوبي.. الخ.، لكن من الضروري أن نلحق بدراسة الخطاطة السيميائية الإيحائية دراسة استعمالها، كما هو الحال مع السيميائية التقريرية.

السيميائية الإيحائية إذن، هي سيميائية ليست لغة، ويتشكل صعيد التعبير فيها من صعيد مضمون وصعيد تعبير سيميائية تقريرية. فهي سيميائية يكون أحد صعيديها (وهو صعيد التعبير) سيميائية.

قد يكون من المفاجئ هنا أن نكتشف سيميائية يكون صعيد التعبير فيها سيميائية. أما بعد التطورات الأخيرة التي شهدها لمنطق الرياضي، من خلال أعمال المناطقة البولونيين، فصرنا جاهزين للقبول بوجود سيميائية يكون صعيد المضمون فيها سيميائية. وهذا ما سُمي باللغة الواصفة[1] (ولعلنا سنقول سيميائية

(1) ينظر حول هذا الموضوع عرض ي. يورغنسن J. Jørgensen (Cf. p. 138, note), p. 9 ff.

واصفة)، وهي سيميائية تعالج سيميائية؛ ويعني هذا في مصطلحيتنا سيميائية يكون مضمونها سيميائية. إن على اللسانيات نفسها أن تكون مثل هذه السيميائية الواصفة.

كما سبق أن لاحظنا، لا يمكن لمفهومي التعبير والمضمون أن يكونا أساسا لتعريف صوري، لأن التعبير والمضمون تسميتان تُمنحان اعتباطيا لعناصر يتم تعريفها فقط بالتعارض وبالسلب. لذلك علينا أن نقوم بالتعريف على أساس آخر، فنقوم أولا بمفصلة طبقة السيميائيات إلى طبقة السيميائيات العلمية وطبقة السيميائات غير العلمية. وهذا يتطلب مفهوم **العملية** الذي قمنا بتعريفه من قبل. نقصد **بالسيميائية العلمية**(1) السيميائية التي تكون عملية، ونقصد **بالسيميائية غير العلمية** السيميائية التي ليست عملية. وفقا لذلك نعرف **السيميائية الإيحائية** بأنها سيميائية **غير علمية** يكون أحد صعيديها أو أكثر، سيميائية (ات). ونعرف **السيميائية الواصفة** بأنها سيميائية **علمية** يكون أحد صعيديها أو أكثر، سيميائية (ات). لقد رأينا على مستوى التطبيق، أن واحدا فقط من الصعيدين، في أغلب الحالات، يكون سيميائية.

ابتداء من الآن، وكما وضّحه المناطقة، يمكن أيضا أن نتخيل سيميائية علمية تعالج سيميائية واصفة، وحسب مصطلحيتهم، يمكننا تعريف (السيميائية العلمية)- الواصفة بأنها سيميائية واصفة تكون سيميائيتها- الموضوع سيميائية علمية (السيميائية التي تدخل كصعيد في سيميائية أخرى تسمى سيميائة- موضوعا فيها). ووفقا لمصطلحية دي سوسير، نستطيع تعريف السيميولوجيا بأنها سيميائية واصفة تكون سيميائيتها- الموضوع سيميائية غير علمية. وفي الختام يمكننا إطلاق اسم السيميولوجيا الواصفة على الـ (سيميائية العلمية)- الواصفة التي تكون سيميائياتها- الموضوع سيميولوجيات.

لكي توضح النظرية اللسانية، ليس فقط أسس اللسانيات، بل كذلك نتائجها الأبعد، يجب عليها أن تضيف إلى دراسة السيميائيات التقريرية دراسة السيميائيات

(1) إذا لم نقل العلم، بكل بساطة، يتوجب علينا أن نفترض إمكانية ألا تكون بعض العلوم سيميائيات بالمعنى الذي نعطيه لهذا المصطلح، وإنما أنساق رموز.

الإيحائية والسيميولوجيات الواصفة. وهذا الإلزام يخص علمنا[1] الخاص وحده لأن ذلك لن يتم بصورة كافية إلا انطلاقا من مقدمات خاصة بهذا العلم.

تتمثل مهمتنا الأخيرة هنا في أن نعرف كيف يتم التنظيم الملائم للسيميولوجيا الواصفة من وجهة النظر اللسانية.

عادة ما تكون (أو يمكن أن تكون) السيميائية الواصفة متطابقة كليا أو جزئيا مع السيميائية- الموضوع فيها. واللساني[2] الذي يصف لغة ما سيكون هو نفسه قادرا على استعمال تلك اللغة في الوصف الذي يقوم به. مثل السيميولوجي[3] الذي يصف سيميائيات ليست لغات سيكون قادرا على القيام بذلك الوصف بإحدى اللغات. وإذا لم يكن هذا هكذا فإن السيميائية المستعملة ستكون دائما، وفي أي ظرف، قابلة للترجمة إلى لغة (يُنظر تعريف اللغة). يترتب على هذا أن السيميولوجيا الواصفة، ولكي تعطي وصفا تاما لسيميائية السيميولوجيا، عليها في قسم كبير جدا أن تكرر النتائج الخاصة بالسيميولوجيا. غير أن مبدأ البساطة يفرض علينا اتباع منهجية تسمح لنا بتجنب ذلك. وانطلاقا من اعتبارات الملاءمة يجب علينا أن ننظم السيميولوجيا الواصفة بحيث أن موضوعها، على المستوى العملي، يكون مختلفا عن موضوع السيميولوجيا؛ كما علينا أن نتصرف بالصورة نفسها حيال السيميولوجيات الواصفة التي يمكن أن تكون من مستوى أعلى، ونتجنب إضافة سيميولوجيات واصفة جديدة قد تكون مواضيعها غير مختلفة عن المواضيع التي سبقت معالجتها.

يجب على السيميولوجيا الواصفة أن توجه اهتمامها، ليس إلى اللغة التي سبق وصفها من طرف السيميولوجيا، وهي سيميولوجيا تستعمل تلك اللغة، بل إلى التعديلات المحتملة لهذه اللغة أو ما يضاف إليها مما أدخلته السيميولوجيا لتنتج رطانتها الخاصة. ومن الواضح كذلك أن السيميولوجيا الواصفة غير ملزمة بأن

---

(1) اللسانيات linguistique في النص الفرنسي. (م)

(2) يتحدث النص الفرنسي عن اللسانيات linguistique وليس عن اللساني le linguiste كما هو في النص الإنجليزي. (م)

(3) يتحدث النص الفرنسي عن السيميولوجيات sémiologies وليس عن السيميولوجي le sémiologue كما هو في النص الإنجليزي semiologist. (م)

تعطينا وصفا للعبارات التي تدخل في نظرية السيميولوجيا، إذا استطاعت أن تثبت أن تلك العبارات هي وحدات يستطيع نسق اللغة أن يتوقعها. وعلى العكس، إن مجالها هو **المصطلحية** الخاصة بالسيميولوجيا، وسوف نجد هنا أنها تستعمل ثلاثة أنواع من المصطلحات:

1- مصطلحات تدخل، باعتبارها قابلة للتعريف، في نسق تعريفات السيميولوجيا ولذلك يكون مضمونها قد تم تحديده، أي تحليله (الفصل 14) من طرف السيميولوجيا نفسها. ولا تدخل هذه المصطلحات في المجال الخصوصي للسيميولوجيا الواصفة.

2- مصطلحات مستعارة من اللغة، وتدخل في نسق تعريفات السيميولوجيا على أنها غير قابلة للتعريف. وعلى عكس وضعية المصطلحات غير القابلة للتعريف في العلوم الأخرى، تحظى هذه المصطلحات بمكانة خاصة في السيميولوجيا: طالما أنها قد استعيرت من اللغة- الموضوع[1] التابعة للسيميولوجيا، فإن السيميولوجيا في تحليلها لصعيد المضمون تكون قد وضعت تعريفات لها. وهذه المصطلحات أيضا لا تدخل في المجال الخصوصي للسيميولوجيا الواصفة.

3- مصطلحات ليست مأخوذة من اللغة (لكن رغم ذلك علينا أن نفترض أن لها بنية تعبير تتفق مع نسق اللغة) وتدخل في عبارات السيميولوجيا على أنها غير قابلة للتعريف. وهنا أيضا يجب أن نميز بين نوعين من المصطلحات:

أ- مصطلحات تشير إلى تنويعات الدرجة الأعلى من لا- متنوعات الدرجة الأعلى، يعني تنويعات الغلوسيمات (وتنويعات العلامات) من الدرجة الأعلى، التنويعات النهائية "الصغرى" (أفراد و/ أو تنويعات محصورة) توصلت السيميولوجيا إلى معالجتها خلال

---

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح السيميائية-الموضوع sémiotique-objet بدلا من مصطلح اللغة- الموضوع المستعمل في النص الإنجليزي language-object، الذي يبدو أنه يعني الشيء نفسه في مصطلحية المؤلف في صورتها النهائية. (م)

التحليل. وتبقى هذه التنويعات بالضرورة غير قابلة للتعريف، لدى السيميولوجيا، طالما أن التعريف يعني التحليل والتحليل في السيميولوجيا مستحيل عند هذه النقطة بالذات. من الجهة الأخرى، يمكن تحليل هذه التنويعات في السميولوجيا. طالما يجب وصفها كأصغر علامات تدخل في السيميولوجيا، ويتم تحليلها بالطريقة نفسها التي تحلل بها السيميولوجيا العلامات الصغرى للغة، يعني من خلال تحويلها إلى جزيئات على أساس اختبار مبادلة يوضع خصيصا لسيميائية السيميولوجيا، ومن خلال التمفصل إلى متنوعات. وسوف نرى بالفعل أن المقادير التي تدخل في صعيد مضمون وصعيد تعبير اللغة على أنها متنوعات (أو بصفة عامة في أية سيميائية- موضوع أخرى من الدرجة الأولى) ستصير لا- متنوعات في صعيد مضمون السيميولوجيا.

ب- مصطلحات تشير إلى فئات المتنوعات واللا- متنوعات من كل الدرجات. وستكون مضامينها، باعتبارها طبقة ذات عنصر واحد، تعطيلات للمقادير المشار إليها سابقا في (أ) أو تعطيلات لتعطيلاتها.

بالنتيجة تتمثل مهمة السيميولوجيا الواصفة في إخضاع العلامات الصغرى للسيميولوجيا، التي يكون مضمونها مطابقا للمتنوعات النهائية لمضمون ولتعبير السيميائية- الموضوع (اللغة)، إلى تحليل علائقي يتم حسب الطريقة نفسها المقترحة عموما للتحليل النصي. ومثل التحليل النصي العادي، علينا هنا أن نسعى إلى تسجيل أوسع ما يمكن من المقادير المتحققة، يعني المقادير التي تقبل تقسيما[1] **خاصا**.

لكي نفهم ما يمكن أن يحدث هنا، يجب أن نتذكر بأننا لم نستطع الإبقاء على التمييز السوسيري بين الشكل والخامة دون تعديل، فقد تبين في الواقع أنه تمييز بين

(1) يستعمل النص الإنجليزي مصطلح "تقسيم" division بينما يستعمل النص الفرنسي مصطلح "تحليل" analyse. (م)

شكلين، من تراتبيتين مختلفتين. في اللغة مثلا، يمكن أن ننظر إلى الوظيف إما كشكل لساني أو كشكل لفحوى. من هاتين الطريقتين في النظر للأشياء يتجلى موضوعان مختلفان، ومع ذلك، بمعنى ما، يمكن اعتبارهما متطابقين، طالما أن وجهة النظر المختارة هي فقط المختلفة. إن التمييز السوسيري والصياغة التي أعطاها له، لا يجب أن يوهمنا بأن الوظيفين المكتشفين بتحليل الخطاطة اللسانية لا يمكن اعتبارهما، لأي سبب كان، من طبيعة فيزيائية. إذ يمكن جيدا أن نعتبرهما مقادير فيزيائية (أو تعطيلات لها) معرفة بدالة تعاضدية. لذلك يحق لنا أيضا أن نقول بأن تحليل السيميولوجيا الواصفة لمضمون العلامات الصغرى للسيميولوجيا هو تحليل لمقادير فيزيائية تتعرف بدالة تعاضدية. في نهاية المطاف، إلى أي حد يمكن اعتبار جميع المقادير في أية سيميائية، سواء في مضمونها أو في تعبيرها، مقادير فيزيائية أو تقبل الاختزال إلى مقادير فيزيائية، هذا سؤال إبستيمولوجي خالص بين النزعة الفيزيائية والنزعة الظواهرية. وقد كان هذا السؤال موضوع نقاش[1] لن نتخذ منه موقفا هنا، ونظرية الخطاطة اللسانية هي الأخرى لا تحتاج أن تتخذ منه موقفا. ومن جهة أخرى، في النقاش اللساني الراهن، استطعنا أن نتلمس ميلا معينا، عند كل من مناصري وكذلك خصوم وجهة النظر الغلوسيمية، إلى فهم خاطئ للسؤال، كما لو كان الموضوع الذي يحلله اللساني، بإظهار الشكل اللساني، لا يمكن أن يكون من طبيعة فيزيائية، تماما مثل الموضوع الذي على "دارس الخامة" أن يحلله بإظهار أي شكل فحوى "غير لساني". لكن من الضروري أن نتغلب على هذا الفهم الخاطئ إذا كنا نريد فهم مهمة السيميولوجيا الواصفة. فبفضل التغيير في وجهة النظر الذي يحدثه الانتقال من السيميائية- الموضوع إلى سيميائيتها الواصفة، تضع السيميولوجيا الواصفة في أيدينا وسائل جديدة لتستأنف من جديد وتعمق، بمساعدة المناهج السيميولوجية الاعتيادية، التحليل الذي كان من وجهة النظر السيميولوجية قد استنفد. وهو ما يعني بكل بساطة أن المتنوعات النهائية للغة تخضع لمزيد من التحليل الخصوصي على أساس فيزيائي تماما. **بعبارة أخرى، إن السيميولوجيا الواصفة، من**

---

(1) ينظر حول هذا الموضوع، أعمال بلومفيلد ونورات المذكورة أعلاه، وآلف روس Alf Ross, «On the illusion of consciousness» (Theoria VII, 1941, p. 171 ff.).

الناحية العملية، مطابقة لما يسمى بوصف الخامة. إن مهمة السيميولوجيا الواصفة هي أن تقوم بتحليل غير متناقض، وشامل وفي أبسط ما يكون، **للأشياء** التي تبدو للسيميولوجيا أفرادا غير قابلة للاختزال (أو مقادير محصورة) للمضمون وللأصوات (أو حروف الكتابة.. إلخ) التي تبدو للسيميولوجيا أفرادا غير قابلة للاختزال (أو مقادير محصورة) للتعبير. ويجب أن يجرى التحليل السيميولوجي الواصف على أساس الدوال، وحسب الطريقة التي سبقت الإشارة إليها، إلى أن يستنفد التحليل، وهنا أيضا، إلى غاية بلوغ المتنوعات النهائية، والتي أمامها لن يكون لوجهة نظر التماسك أية أهمية، ويصبح على البحث عن الوضوح بواسطة الأسباب والعلل أن يفسح المجال للوصف الإحصائي الخالص، باعتباره الإمكانية الوحيدة (الفصل 19)[1]: الوضعية النهائية للفيزياء والصوتيات الاستنباطية.

بديهي أنه من الممكن، بل من الواجب، أن نضيف إلى السيميائية الإيحائية سيميائية واصفة تقوم فيما بعد بتحليل المواضيع النهائية للسيميائية الإيحائية. بالضبط مثلما تقوم السيميولوجيا الواصفة للسيميائيات التقريرية، من الناحية العملية، بمعالجة مواضيع الصوتيات وعلم الدلالة في شكل ذي صياغة جديدة، فإن القسم الأكبر من اللسانيات السوسيولوجية الخاصة واللسانيات الخارجية عند سوسير، ستجد في السيميائية الواصفة للسيميائيات الإيحائية مكانها هي الأخرى في شكل ذي صياغة جديدة. ويقع على عاتق هذه السيميائية الواصفة أن تحلل مختلف فحاوى المضمون - الجغرافية والتاريخية، السياسية والاجتماعية، الدينية، السيكولوجية - التي ترتبط بالأمة (كمضمون للغة الوطنية)، وبالجهة (كمضمون للغة الجهوية)، وبأشكال الأساليب الرفيعة، وبالشخصية (كمضمون للخصائص الجسدية، وهي مهمة ترجع أساسا إلى السيكولوجية الفردية[2])، وبالمزاج[3].. الخ.

(1) يغفل النص الفرنسي هذه الإحالة ويحيل النص الإنجليزي إلى الصفحة 84، وهي تقابل في النص الأصلي بالدنمركية الفصل 19. (م)

(2) يتحدث النص الفرنسي عن علم الطباع caractérologie بينما يتحدث النص الإنجليزي عن السيكولوجية الفردية individual psychology. (م)

(3) يتحدث النص الفرنسي عن الحركات mouvements بينما يتحدث النص الإنجليزي عن المزاج mood. (م)

يمكن أن نفكر في علوم عديدة خاصة، وعلى رأسها، بدون شك، علم الاجتماع والإثنولوجيا وعلم النفس، عليها أن تشارك بإسهاماتها هنا.

من الجهة الأخرى، وطبقا لمبدأ البساطة، يجب ألا نقيم سيميولوجيات واصفة من رتبة أعلى، طالما أننا إذا حاولنا إقامتها، لن تقدم أية نتائج غير تلك المتحصل عليها بالسيميولوجيا الواصفة من الرتبة الأولى أو قبلها.

23- أفق أخير

إن الموقف العملي والتقني الصارم، والذي هو في الغالب أمر طبيعي بالنسبة للأخصائي في عمله، والذي في مجال اللسانيات، يؤدي إلى صياغة البحث عن نظرية لسانية وكأنه بكل بساطة بحث عن منهج مضمون لوصف نص محدود ومكتوب بلغة "طبيعية" محددة مسبقا، لكن خلال عرضنا، وللضرورة المنطقية، كان على ذلك البحث أن يفسح المجال تدريجيا لصالح موقف علمي وإنساني دائما أكثر اتساعا، إلى أن انتهت الفكرة إلى الاستقرار في مفهوم شمولي لا نستطيع أن نتخيل ما هو أكثر إطلاقا منه.

إن أبسط فعل للكلام يضطر الباحث إلى أن يُدخل بالإظهار نسقا ملتحما مع ذلك الفعل؛ والخصائص الجسدية الفردية هي مجمل يتعذر على اللساني أن يتعرف عليه بالتحليل والتركيب؛ ولكنها ليست مجملا مغلقا؛ بل مجمل لديه تلاحمات خارجية تضطرنا إلى أن نُدخل بالإظهار خطاطات واستعمالات لسانية أخرى، يمكنها هي فقط أن تسلط الضوء على الخصوصية الفردية للخصائص الجسدية. وهو مجمل له أيضا تلاحمات داخلية مع فحوى إيحائي يفسر هذا المجمل في وحدته وفي تنوعه. بالنسبة للهجة المحلية والأسلوب، والكلام والكتابة، واللغات والسيميائيات الأخرى، تعاد هذه الطريقة في دوائر تكون دائما أكثر اتساعا. وأصغر نسق هو مجمل مكتف بذاته، ولكن لا يوجد أي مجمل معزولا. ويضطرنا التحفيز تلو التحفيز إلى توسيع مجال الرؤية إلى أن نأخذ جميع التلاحمات في الحسبان. ليس موضوع اللساني اللغة المعزولة فقط، بل طبقة اللغات كلها، التي يتصل أعضاؤها بعض ببعض، ويشرح ويوضح بعضها بعضا. ولا يمكننا رسم

حدود بين دراسة صنف لساني فردي وبين الصنافة العامة للغات. فالصنف اللساني الفردي حالة خاصة داخل تلك الصنافة، ومثل كل الوظيفين، ليس له وجود سوى بفضل الدالة التي تربطه بالآخرين. في الصنافة الحسابية للنظرية اللسانية نتصور جميع الخطاطات اللسانية؛ فهي تشكل نسقا تكون فيه كل خطاطة مشدودة إلى الأخريات بواسطة ارتباط؛ كما يجب أن نلاحظ العلاقات؛ فهي الصلات الموجودة بين اللغات والتي يتم تبيينها أحيانا كصلات إعارة، وفي أحيان أخرى كقرابات لسانية، والتي، بعيدا عن الأصناف اللسانية، تشكل العائلات اللسانية؛ وهذه العلاقة أيضا مثل جميع الأخريات، تستند إلى علاقات اقتضاء خالص- مثل العلاقة الموجودة بين أقسام الإنجاز النصي - يتم تبيننها في الزمان دون أن تكون في ذاتها معرفة بواسطة الزمن.

من خلال مزيد من الإظهارات، يكون من الضروري أن نضع في الصورة[1] كلا من السيميائية الإيحائية والسيميائية الواصفة والسيميولوجيا الواصفة. وبذلك فإن جميع المقادير التي كان علينا، في البداية وعند أول معاينة لخطاطة السيميائية الموضوع، أن نبعدها مؤقتا باعتبارها مواضيع غير سيميائية، ندمجها من جديد ونعتبرها مكونات ضرورية للبنيات السيميائية من الرتبة الأعلى. وتبعا لذلك لا يوجد ما هو لا- سيميائي وما لا يكون من ضمن مكونات السيميائيات، وفي الأخير، ليس هناك موضوع لا يمكن توضيحه انطلاقا من الوضعية الأساسية التي تحتلها النظرية اللسانية. تبدو البنية السيميائية قاعدة يمكن الانطلاق منها لفحص جميع المواضيع العلمية.

إن نظرية اللغة هنا، وعلى نحو لم يسبق الحلم به، وبمقياس لم يسبق الحلم به، تحمل على عاتقها جميع الالتزامات التي فرضتها على نفسها (الفصلان 2 و7). لقد قامت النظرية اللسانية عند نقطة انطلاقها على المحايثة، جاعلة من الثبات، والنسق، والدالة الداخلية، هدفها الوحيد؛ وهذا على ما يبدو على حساب التقلبات والفروق الدقيقة، وعلى حساب الحياة والواقع الملموس، الفيزيائي

(1) يستعمل النص الفرنسي مصطلح نظرية théoric بينما يستعمل النص الإنجليزي كلمة صورة picture. (م)

والظواهري. ولقد كان التضييق المؤقت لمجال الرؤية هو الثمن الذي توجب دفعه لكي نفتك من اللغة سرها. لكن من وجهة النظر المحايثة وبفضلها، تعيد لنا اللغة ما سبق أن طلبته منا. إن اللغة، بمعنى أرقى من الذي منحته لها اللسانيات إلى الآن، قد استعادت موقعها المحوري في مجال المعرفة. وبدلا من تضييقات التعالي، فعلى العكس، قد أعطتها المحايثة قاعدة جديدة أكثر متانة. فالمحايثة والتعالي يجتمعان في توحد أعلى يقوم على المحايثة. إن النظرية اللسانية تدفعها الضرورة الداخلية إلى الاعتراف ليس فقط بالنسق اللساني في خطاطته وفي استعماله، في مجمله وفي فرديته، بل كذلك بالإنسان والمجتمع البشري الموجود خلف اللغة، ومن خلال اللغة بمجال المعرفة البشرية بأكمله. بذلك تكون النظرية اللسانية قد بلغت الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه[1]:

Humanitas et universitas

(1) وردت هذه العبارة في النص الأصلي، وفي الترجمات التي راجعناها، باللغة اللاتينية. (م)

التعريفات[1]

تحيل الأرقام بين قوسين إلى تعاريف أخرى من نفس القائمة يتضح بها التعريف الذي وردت في نهايته[2].

1- تحليل (analysis - analyse): وصف موضوع بواسطة الترابطات الموحَّدة لمواضيع أخرى معه وفيما بينها.

2- طبقة (class - classe): موضوع يخضع للتحليل. (1)

3- مكونات (composantes - components): مواضيع تم تسجيلها من خلال تحليل واحد على أنها ترتبط بالطبقة وفيما بينها بصورة موحدة. (1، 2)

4- تراتبية (hiérarchie - hierarchy): طبقة طبقات. (2)

5- مركب تحليلات (complexe d'analyses - analysis complex): طبقة تحليلات تتكون من الطبقة الواحدة نفسها. (1، 2)

---

(1) تمثل هذه التعريفات مجموعة صغيرة من جهاز المصطلحات والمفاهيم التي يعرضها هيلمسلاف في "ملخص نظرية اللغة" الصادر بعد وفاته والذي يحتوي على أكثر من 400 مصطلح. ولعله اختار لهذا الكتاب التمهيدي المصطلحات التي يعتبرها أساسية للتعرف على الخطوط العريضة للمشروع الغلوسيمي. وتأتي هذه التعريفات في صورة تعريفات منطقية أساسية لمشروع منطقي أو رياضي. بمعنى أن التعامل معها لا يكون بالرجوع إلى المعاني التي جرت العادة على إعطائها لتلك الكلمات في الاستعمال اليومي أو الاصطلاحي المختص، بل، لكي يكون لها معنى في هذا السياق، يجب أن نتعامل معها حسب البنية النسقية التي جاءت عليها هنا. ويجب أن ننتبه إلى أن هذه التسميات لا قيمة لها بدون تعريفاتها، فهي اعتباطية تماما مثل أي مصطلح. (م)

(2) يتبع ترتيب التعاريف الترقيم الاصلي الذي وضعه المؤلف وهو ترتيب غير أبجدي. ووضعنا أمام كل مصطلح مقابله الإنجليزي ثم الفرنسي، واكتفينا بترجمة واحدة عندما تتطابق كتابة المصطلح بهاتين اللغتين. كما اجتهدنا بعض الشيء في صياغة التعريف بما يوافق بناء الجملة العربية وحرصنا بالدرجة الأولى على جعل العبارات واضحة قدر المستطاع. (م)

6- عملية (opération - operation): وصف يتفق مع مبدأ الإمبريقية.
7- تركيب (synthèse - synthesis): وصف موضوع بأنه من مكونات الطبقة. (2، 3)
8- دالة (fonction - function): ترابط يحقق شروط التحليل. (1)
9- وظيف (fonctif - functive): موضوع له دالة بالنسبة لمواضيع أخرى. (8)
10- يعقد (contracter - contract): يقال عن الوظيف أنه يعقد دالته. (8، 9)
11- مقدار (grandeur - entity): وظيف ليس دالة. (8، 9)
12- ثابت (constante - constant): وظيف يكون حضوره شرطا ضروريا لحضور الوظيف الذي لديه معه دالة. (8، 9)
13- متغير (variable): وظيف لا يكون حضوره شرطا ضروريا لحظور الوظيف الذي لديه معه دالة. (8، 9)
14- ترابط متبادل (interdépendance - interdependence): دالة بين ثابتين. (8، 12)
15- تعيين (détermination - determination): دالة بين ثابت ومتغير. (8، 12، 13)
16- كوكبة (constellation): دالة بين متغيرين. (8، 13)
17- تماسك (cohésion - cohesion): دالة يكون فيها وظيف واحد على الأقل ثابتا. (8، 9، 12)
18- تبادل (réciprocité - reciprocity): دالة تحتوي فقط على الثوابت أو المتغيرات. (8، 12، 13)
19- استنباط (déduction - deduction): تحليل متواصل أو مركب تحليلات يوجد تعيين بين التحليلات الداخلة فيه. (1، 5، 15)
20- طريقة (procédure - procedure): طبقة عمليات بينها تعيين متبادل. (2، 6، 15)
21- مشتقات (dérivés - derivates): مكونات ومكونات المكونات، في طبقة داخل الاستنباط الواحد نفسه. (2، 3، 19)

22- يحتوي (comprendre - include): يقال عن الطبقة أنها تحتوي على مشتقاتها. (2، 21)

23- يدخل في (entrer dans - enter into): يقال عن المشتقات أنها تدخل في طبقتها. (2، 21)

24- درجة (degré - degree): إحالة إلى رقم الطبقات التي من خلالها ترتبط المشتقات بطبقتها المشتركة الأدنى. (إذا كان الرقم 0، نقول أن المشتقات هي من الدرجة الأولى؛ وإذا كان الرقم 1، نقول أن المشتقات هي من الدرجة الثانية، وهكذا دواليك). (2، 21)

25- استقراء (induction): تركيب متواصل، يوجد تعيين بين التركيبات الداخلة فيه. (7، 15، 23)

26- ارتباط (corrélation - correlation): دالة إما.. إما. (8)

27- علاقة (relation): دالة و.. و. (8)

28- نسق (système - system): تراتبية ارتباطية. (4، 26)

29- إنجاز (processus - process): تراتبية علائقية. (4، 27)

30- تمفصل (articulation): تحليل نسق. (1، 28)

31- تقسيم (division - partition): تحليل إنجاز. (1، 29)

32- كلية (universalité - universality): تسمى العملية التي لها ناتج معطى كلية وتسمى نتائجها كلية، إذا ثبت أننا نستطيع تطبيقها على أي موضوع كان. (6)

33- بعضية (particularité - particularity): تسمى العملية التي لها ناتج معطى بعضية وتسمى نتائجها بعضية، إذا ثبت أن العملية تجري على موضوع معين وليس على أي موضوع آخر. (6)

34- تحقيق (réalisation - realization): يقال عن الطبقة أنها متحققة إذا أمكن جعلها موضوع تحليل بعضي. (1، 2، 33)

35- افتراضية (virtualité - virtuality): يقال عن الطبقة أنها افتراضية إذا لم نستطع جعلها موضوع تحليل بعضي. (1، 2، 33)

36- تكامل (complémentarité - complementarity): ترابط متبادل بين الحدود في النسق. (14، 28)

37- تضامن (solidarité - solidarity): ترابط متبادل بين الحدود في الإنجاز. (14، 29)

38- تخصيص (spécification - specification): تعيين بين الحدود في النسق. (15، 28)

39- فرز (sélection - selection): تعيين بين الحدود في الإنجاز. (15، 29)

40- استقلال (autonomie - autonomy): كوكبة في النسق. (16، 28)

41- توفيق (combinaison - combination): كوكبة في الإنجاز. (16، 29)

42- تعريف (définition - definition): تقسيم مضمون العلامة أو تعبير العلامة. (31)

43- صف (rang - rank): المشتقات من نفس الدرجة والتي تنتمي إلى نفس الإنجاز أو إلى نفس النسق، يقال أنها تشكل صفا. (21، 24، 28، 29)

44- تبديل (mutation): دالة توجد بين مشتقات من الدرجة الأولى للطبقة الواحدة نفسها؛ دالة لها علاقة بالنسبة لدالة مع مشتقات أخرى من الدرجة الأولى للطبقة الواحدة نفسها التي تنتمي إلى نفس الصف. (2، 8، 21، 24، 28، 43)

45- حاصل (somme - sum): طبقة لها دالة بالنسبة لطبقة أو أكثر في الصف نفسه. (2، 8، 43)

46- إقامة (établissement - establishment): علاقة توجد بين حاصل والدالة الداخلة فيه. يقال عن الدالة أنها تقيم الحاصل، وأن الحاصل يقام من طرف الدالة. (8ن 23، 27، 45)

47- تطبيق (application): عندما يحضر وظيف معطى في شروط معينة ويغيب في شروط أخرى، فعندما يكون الوظيف حاضرا نقول يوجد تطبيق للوظيف، وفي هذه الشروط يقال أن الوظيف ينطبق. (9)

48- تعليق (suspension): عندما يحضر وظيف معطى في شروط معينة ويغيب في شروط أخرى، فعندما يكون الوظيف غائبا نقول يوجد تعليق للوظيف، وفي هذه الشروط يقال تم تعليق الوظيف. (9)

49- ترادف (superposition - overlapping): تبديل معلق بين وظيفين. (9، 44، 48)

50- تبيين (manifestation): فرز بين التراتبيات وبين مشتقات تراتبيات مختلفة. (4، 21، 39)

51- شكل (forme - form): ما هو ثابت في التبيين. (12، 50)

52- خامة (substance): ما هو متغير في التبيين. (13، 50)

53- سيميائية (sémiotique - semiotic): تراتبية كل مكون فيها يقبل مزيدا من التحليل إلى طبقات معرفة بعلاقة تبادلية، بحيث أن أيا من طبقاتها تقبل التحليل إلى مشتقات معرفة بالتبديل المتبادل. (1، 2، 3، 4، 21، 27، 44)

54- براديغم (paradigme - paradigm): طبقة في النسق السيميائي. (2، 28، 53)

55- سلسلة (chaîne - chain): طبقة في الإنجاز السيميائي. (2، 29، 53)

56- عضو (membre - member): مكون في براديغم. (3، 54)

57- قسم (partie - part): مكون في سلسلة. (3، 55)

58- خطاطة سيميائية (schéma sémiotique - semiotic schema): شكل هو سيميائية. (51، 53)

59- مبادلة (commutation): تبديل بين أعضاء براديغم. (44، 54، 56)

60- إبدال (permutation): تبديل بين أقسام سلسلة. (44، 55، 57)

61- كلمات (mots - words): العلامات الصغرى القابلة للإبدال. (60)

62- تعويض (substitution): غياب التبديل بين أعضاء براديغم. (44، 54، 56)

63- لا- متنوعات (invariantes - invariants): رباطات لها تبديل متبادل. (26، 59)

64- متنوعات (variantes - variants): رباطات لها تعويض متبادل. (26، 62)

65- غلوسيمات (glossèmes - glossemes): الأشكال الصغرى الـتي تقودنـا النظرية إلى إقامتها كقاعدة للشرح، لا- متنوعات لا تقبل الاختزال. (63)

66- استعمال سيميائي (usage sémiotique - semiotic usage): خامة تُبيّن خطاطة سيميائية. (50، 52، 58)

67- براديغمية (paradigmatique - paradigmatic): نسق سيميائي. (28، 53)

68- سنتاغمية (syntagmatique - syntagmatic): إنجاز سيميائي. (29، 53)

69- فحوى (sens - purport): طبقة من التنويعات تُبيّن أكثر من سلسلة واحدة تحت أكثر من سنتاغمية واحدة، و/ أو أكثر من براديغم واحد تحت أكثر من براديغمية واحدة. (2، 13، 50، 54، 55، 67، 68)

70- تنويعات (variations): متنوعات بينها توفيق. (41، 64)

71- منوعات (variétés - varieties): متنوعات بينها تضامن. (37، 64)

72- فرد (individu - individual): تنويع لا يقبل مزيـدا مـن التمفصـل إلى تنويعات. (30، 71)

73- محصور (localisée - localized): منوعة لا تقبل مزيدا من التمفصـل إلى منوعات. (30، 71)

74- وحدة (unité - unit): حاصل السينتاغمية. (45، 68)

75- فئة (catégorie - category): براديغم له ارتبـاط مـع واحـد أو عـدة براديغمات أخرى في نفس الصف. (26، 43، 54)

76- فئـة داليـة (catégorie fonctionnelle - functional category): فئـة الوظيفين المسجلين في تحليل واحد لها دالة معطاة كقاعدة للتحليل. (1، 8، 9، 75)

77- فئة وظيفين (catégorie de fonctifs - functival category): فئة مسـجلة بواسطة تمفصل فئة دالية حسب إمكانيات الوظيفين. (9، 30، 75، 76)

78- تعطيل (syncrétisme - syncretism): فئة يقيمها الترادف. (46، 49، 75)

79- هيمنة (dominance): تضامن بين متنوعة من جهة وترادف مـن الجهـة الأخرى. (37، 49، 64)

80- إجبارية (هيمنة) ((obligatoire - obligatory (dominance)): هيمنة تكون فيها المهيمنة منوعة بالنسبة للإظهار. (71، 78، 79)

81- امتيازية (هيمنة) ((a option - optional (dominance)): هيمنة تكون فيها المهيمنة تنويعا بالنسبة للإظهار. (70، 78، 79)

82- اقتدار (facultativité - facultativity): ترادف في الصفر، تكون فيه الهيمنة امتيازية. (49، 79، 81)

83- دمج (fusion): تبيين تعطيل، من وجهة نظر تراتبية الخامة، يكون متطابقا مع كل أو لا واحد من الوظيفين الذين يدخلون في التعطيل. (4، 9، 23، 50، 52، 78)

84- استلزام (implication): تبيين تعطيل، من وجهة نظر تراتبية الخامة، يكون متطابقا مع واحد أو أكثر من الوظيفين الذين يدخلون في التعطيل، لكن ليس معهم جميعهم. (4، 9، 23، 50، 52، 78)

85- فض (résolution - resolution): حل تعطيل يعني إدخال منوعة التعطيل التي لا تعقد الترادف الذي يقيم التعطيل. (10، 46، 49، 71، 78)

86- مفهوم (concept): تعطيل بين المواضيع. (78)

87- إضمار (latence - latency): ترادف في الصفر، تكون فيه الهيمنة إجبارية. (49، 79، 80)

88- إظهار (catalyse - catalysis): تسجيل التماسكات من خلال استبدال مقدار بمقدار آخر يكون لها تعويض بالنسبة لها. (11، 17، 62)

89- لغة (langage - language): براديغمية تتبين براديغماها عن طريق كل الفحاوى. (50، 54، 64، 69)

90- نص (texte - text): سنتاغمية تتبين سلاسلها، إذا مدّدناها بلا حدود، من خلال جميع الفحاوى. (50، 55، 68، 69)

91- خطاطة لسانية (schéma linguistique - linguistic schema): شكل هو لغة. (51، 89)

92- استعمال لساني (usage linguistique - linguistic usage): خامة تقوم بتبيين خطاطة لسانية. (50، 52، 91)

93- عنصر (élément - element): عضو في فئة وظيفية. (56، 77)

94- وحدة تركيبية (taxème - taxeme): عنصر افتراضي نحصل عليه في مرحلة التحليل حيث نستعمل الفرز للمرة الأخيرة كقاعدة تحليل. (1، 35، 39، 93)

95- واصل (connectif - connective): وظيف في بعض الشروط يكون متضامنا مع وحدات مركبة من درجة معطاة. (9، 24، 37، 93)

96- تطابق (conformité - conformity): يقال عن وظيفين أنهما متطابقان إذا كان أي مشتق معين من أحدهما يعقد وبدون استثناء نفس الدوال التي يعقدها مشتق معين من الوظيف الآخر، والعكس بالعكس. (8، 9، 10، 21، 33)

97- أنساق الرموز (systèmes de symboles - symbolic systems): بنيات يمكن أن نلحق بها فحوى المضمون لكن لا يسمح لنا مبدأ البساطة أن نُظهر فيها شكل المضمون. (51، 69، 88)

98- سيميائية تقريرية (sémiotique dénotative - denotative semiotic): سيميائية يكون أحد صعيديها سيميائية. (53)

99- مؤشرات (indicateurs - indicators): أجزاء تدخل في الوظيفين بحيث يكون للوظيفين تعويض متبادل عندما يتم استنباط هذه الأجزاء. (9، 23، 57، 62)

100- إشارة (signal): مؤشر يمكن دائما أن نضعه دون غموض في صعيد محدد من السيميائية. (53، 99)

101- إيحائي (connotateur - connotator): مؤشر نجده، في شروط معينة، في صعيدي السيميائية. (53، 99)

102- سيميائية علمية (sémiotique scientifique - scientific semiotic): سيميائية تكون عملية. (6، 53)

103- سيميائية إيحائية (sémiotique connotative - connotative semiotic): سيميائية غير علمية يكون واحد، أو أكثر، من صعيديها سيميائية. (53، 102)

104- سيميائية واصفة (métasémiotique - metasemiotic): سيميائية علمية يكون واحد، أو أكثر، من صعيديها سيميائية. (53، 102)

105- سيميائية موضوع (sémiotique-objet - object semiotic): سيميائية تدخل كصعيد في سيميائية أخرى. (53)

106- سيميائية علمية واصفة (-méta-(sémiotique scientifique) - meta (scientific semiotic)): سيميائية واصفة تكون سيميائيتها الموضوع سيميائية علمية. (102، 104، 105)

107- سيميولوجيا (sémiologie - semiology): سيميائية واصفة تكون سيميائيتها الموضوع سيميائية غير علمية. (102، 104، 105)

108- سيميولوجيا واصفة (métasémiologie - metasemiology): سيميائية علمية واصفة تكون سيميائياتها الموضوع سيميولوجيات. (105، 106، 107)

حول مبادئ
نظرية اللغة

لويس هيلمسلاف

يعتبر كتاب «حول مبادئ نظرية اللغة» للساني الدنماركي لويس هيلمسلاف (1899–1965) من المؤلفات الأساسية في اللسانيات المعاصرة، وعلى وجه الخصوص اللسانيات ذات التوجه البنيوي. صدر هذا الكتاب باللغة الدنماركية تحت عنوان Omkring sprogteoriens grundlæggelse، سنة 1943. ومباشرة بعد صدوره، نشر اللساني الفرنسي أندري مارتيني عرضا نقديا مفصلا عنه، ولعله المقال الذي لفت الانتباه إليه منذ البداية. وفي سنة 1953 صدرت ترجمة باللغة الإنجليزية من إعداد الباحث الأمريكي فرنسيس وايتفيلد تحت عنوان prolegomena to a theory of language. وقد تم تنقيح هذه الترجمة في طبعة لاحقة بمراجعة المؤلف نفسه. ولم تصدر الترجمة الفرنسية الأولى إلا في سنة 1968 تحت عنوان prolégomènes à une théorie du langage، على الرغم من أنها كانت من أهم ما انشغل به هيلمسلاف منذ صدور الكتاب بلغته الأصلية. وزيادة على تأخر صدور تلك الترجمة، فقد لاحظ الدارسون ضعفها مما دعا إلى إصدار ترجمة فرنسية ثانية سنة 1971 وهي المنتشرة الآن عبر المكتبات وفي طبعات عديدة. والآن يمكن أن نجد هذا الكتاب مع أعمال أخرى للمؤلف مترجمة إلى عدة لغات مثل الألمانية والإسبانية والبولونية والإيطالية ..إلخ.

تحتل مؤلفات هيلمسلاف وعلى رأسها هذا الكتاب مكانة بالغة الأهمية في الفكر اللساني والسيميائي المعاصر، إلى درجة أنه من النادر أن نجد مؤلفات وبحوثا تناقش الأسئلة اللسانية والسيميائية لا تحيل، بهذه الصورة أو تلك، إلى هذا الكتاب. لقد حاول هيلمسلاف هنا أن يمهد لمشروعه العلمي «الغلوسيمية»؛ كمشروع لساني وسيميائي وإبستيمولوجي في الوقت نفسه. فهو في هذا الكتاب يمهد لنظريته ويحاول بناءها ويضع الأسس الإبستيمولوجية التي تبرر تأسيسها. لذلك نجد أغلب المحاولات البحثية، منذ منتصف القرن الماضي، التي تشتغل على الأسئلة الإبستيمولوجية المتعلقة باللسانيات والسيميائيات، تحيل على أعمال هيلمسلاف ولا تستطيع تجاهل مصطلحاته ومفاهيمه التي بدورها نجدها متجذرة في جميع القواميس المتخصصة في علوم اللغة.

ISBN: 978-614-02-1595-5

9 786140 215955

منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com

دار الأمان
الرباط

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com